مخبر الدراسات السياسية و الدولية

جامعة بومرداس
Université de Boumerdès
University of Boumerdes

مجلّة أكاديمية نصف سنوية مُحكّمة يصدرها مخبر "الدراسات السياسية والدولية"
بجامعة بومرداس، تعنى بنشر الدراسات والبحوث المتعلّقة بالقضايا
السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخل الجزائر أو خارجها

مخبر
الدراسات السياسية و الدولية

ISSN: 2507-7651

السياسة العالمية

السياسة العالمية

المدير الشرفي: البروفيسور عبد الحكيم بن تليس

رئيس جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

مدير التحرير مسؤول النشر: د. فتحي بولعراس

مدير مخبر الدراسات السياسية والدولية - جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

مجلة « السياسة العالمية »

- عدد الصفحات: 140 صفحة.
- العدد: 01 / 2017.
- (ردمد): 2507-7651

« World Politics »

«محتوى الدراسات الواردة في هذه المجلة لا تعبّر بالضّرورة
عن إتجاهات تتبنّاها مجلة « السياسة العالمية »

حقوق النشر محفوظة

المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية

«لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من النّاشر»

العنوان: 75 المنطقة الصناعية لبلدية الرغاية، الجزائر العاصمة، الجزائر.

الهاتف: 10 56 96 23 (213) / 11 56 96 23 (213).

الفاكس: 11 57 96 23 (213) / 18 56 96 23 (213).

البريد الإلكتروني: Edition@www.enag.dz / Distribution@www.enag.dz

الموقع الإلكتروني: www.enag.dz

السياسة العالمية

مجلّة دورية أكاديمية نصف سنوية مُحكّمة، تصدر عن كلّية الحُقوق بجامعة بُومرداس. تهتم بنشر المقالات والبُحوث ذات الطّابع العِلمي الأكاديمي في حقول العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي، السياسات العامة، السياسات المقارنة، والدراسات الإستراتيجية، والأمنية إلى جانب القانون الدولي.

المدير الشرفي: البروفيسور عبد الحكيم بن تليس - رئيس جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس.

مدير التحرير و مدير مخبر الدراسات السياسية و الدولية: أ. د. فتحي بولعراس.

هيئة التحرير:

- أيت إدير نسيم [عضو بـ"مخبر الدراسات السياسية والدولية" - جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- جمعي خالد [عضو بـ"مخبر الدراسات السياسية والدولية" - جامعة امحمد بوقرة بومرداس]

الهيئة الإستشارية:

- أ.د حدوم كمال [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- أ.د شعيب شنوف [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- د. حساين سامية [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- د. سمير لعرج [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- د. بودربالة صلاح الدين [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- د. عمروش عبد الوهاب [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- د. سفيان فوكة [جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- أ.د. بن صغير عبد العظيم [جامعة بسكرة]
- أ.د. شلبي محمد [جامعة الجزائر3]
- أ.د. مسعود شعنان [جامعة الجزائر3]
- د. مولود مسلم [جامعة الجزائر3]
- أ.د نور الدين دخان [جامعة المسيلة]
- د. سعيد ملاح [جامعة المسيلة]
- د. عياد محمد سمير [جامعة تلمسان]
- د. محمد صافو [جامعة وهران]
- د. دراجي مكي [جامعة الوادي]
- د. وداد غزلاني [جامعة قالمة]
- أ.د ناجي عبد النور [جامعة عنابة]

التصميم الفني والإخراج:

- أيت إديـر نسيـم [عضو بـ"مخبر الدراسات السياسية والدولية" - جامعة امحمد بوقرة بومرداس]
- جمعي خـالد [عضو بـ"مخبر الدراسات السياسية والدولية" - جامعة امحمد بوقرة بومرداس]

قواعد النـشـر:

-- يُشترط لقبول البحوث والمقالات للنشر في المجلّة الإلتزام بقواعد النشر التالية:

- أن يكون البحث أصيلاً لم يسبق نشره من قبل، أو قدم للنشر في مجلة أخرى .
- أن تحتوي الصفحة الأولى من المقال على عنوان البحث بلغة البحث واللغة الإنجليزية، اسم الباحث ورتبته العلمية والمؤسسة المستخدمة؛ وكذا بريده الالكتروني ورقم هاتفه.
- أن تتضمن الصفحة الثانية ملخّصين للموضوع الأول بلغة البحث والثاني باللّغة الإنجليزية بمعدّل 150 كلمة، مع إدراج الكلمات المفتاحية.
- ألاّ تتجاوز عدد كلمات المقالة 5000 كلمة كأقصى حد وألا تقل عن 4000 كلمة كحد أدنى.
- يشترط أن يكون التهميش أسفل كل صفحة، إعتمادًا على أسلوب شيكاغو للتهميش.
- لا يمكن للباحث سحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وبرمجته ضمن قائمة البحوث المقبولة للنشر في المجلة.
- تحتفظ المجلة بحقها في إختزال أو إعادة صياغة بعض الجمل لأغراض الضبط اللغوي ومنهج التحرير.
- تنشر المجلة التقارير العلمية حول الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، كما تستقبل قراءات نقدية لآخر الإصدارات.

ترسل البحوث والدراسات على البريد الالكتروني التالي:

wpreview@univ-boumerdes.dz

المحتويات

الإفتتـــاحية

01 • مقـالات العـدد

التكـامل الجهـوي كآلية لتفكيـك بنية النزاعـات الدولية 11
السعيـد مـــلاح – جـامعة المسيلة

المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية -الدوافع الأمنية والسياسية- 29
سـايح بوسـاحية – جـامعة تبسة

ثروة الغاز والنفط الصخريين: بين الإعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية 43
- حـالة الولايـات المتحدة الأمريكية -
هشـام داود الغنجة – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الانتقائية وازدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمتين 63
الليبية والسورية.
جمعي خـالـد – جـامعة بومرداس

منظمة الأمـم المتحـدة في مـواجهة تحـدي التغيـرات المنـاخية: 83
قمـة بـاريس 2015
أيت إديـر نسيـم – جـامعة بومرداس

مشكلة الفقـر: من منظـور البرنـامج الإنمـائي للألفية 103
هوشـان رؤوف – جـامعة بـاتنة

02 • تقـارير العـدد

الحـوكمة السيـاسية وجـهـود إصـلاح الـدولة في الجـزائـر 125
في ظـل التحولات الراهنة
لعربي بن أعمارة – المركز الوطني في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية

الـتـعـديـلات الدسـتـوريـة فـي الجـزائـر 2016 131
خلاصي خليـدة – جـامعة تيزي وزو

يسر مخبر "الدراسات السياسية والدولية" أن يضع بين يدي الأساتذة والطلبة العدد الأول من مجلة المخبر الموسومة بـ"**السياسة العالمية**" وهي مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بقضايا العلوم السياسية وحقولها المعرفية الفرعية. وبهذا سيتدعم الرصيد الوثائقي لكلية الحقوق – بودواو، بمجلة ثانية في العلوم السياسية؛ بعد أن صدر الاول من مجلة الكلية الموسومة بـ"دراسات قانونية وسياسية" في ماي 2016.

ويُتوقع أن تؤدي ولادة "**السياسة العالمية**" إلى اضفاء دينامية جديدة على عملية البحث العلمي، وتحفيز الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه على المساهمة في عملية النشر. الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى الارتقاء بمستوى هيئة التدريس والطلبة في مجال نشر الأبحاث والدراسات الرصينة في حقل العلوم السياسية.

وقد احتوى العدد الأول من "**السياسة العالمية**" مجموعة من الدراسات القيّمة لأساتذة باحثين من مختلف جامعات الوطن، وطلبة دكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة"، إلى جانب التقارير.

ففي الباب المتعلق بالأوراق البحثية، كتب الدكتور **سعيد ملاح** من قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة بحثاً حول **"التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية"**، حاول من خلال هذه الدراسة مناقشة المشكلات المترتبة على التكامل الدولي، واختبار الفرضية التي مؤداها أنه كلما تزايد عدد النزاعات كلما تزايد الرغبة في التكامل والنزعة في الاعتماد المتبادل، وبالتالي اكتمال تطور ونمو الدولة الوطنية.

وفي الدراسات القانونية كتب الأستاذ **سايح بوساحية** من جامعة تبسة مقالاً بعنوان **"المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية - الدوافع الأمنية والسياسية-"** تطرق فيه إلى الدوافع الأمنية والسياسية من وراء المقترح الجزائري لتجريم الفدية.

الدراسة الثالثة للباحث في الدكتوراه **الغنجة هشام داود** من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بعنوان **"ثروة الغاز والنفط الصخريين بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية -حالة الولايات المتحدة الأمريكية -"**، ناقش فيها السجال الدائر حالياً بين المؤيدين والمعارضين لاستغلال الموارد غير التقليدية للطاقة كالغاز والنفط الصخريين؛ وما يترتب على ذلك من تحديات بيئية قد تلحق أضراراً بالغة بالأنظمة البيئية.

أما الباحث في الدكتوراه **جمعي خالد** من قسم العلوم السياسية بجامعة بومرداس، فقد تطرق في دراسته إلى انتقائية الأمم المتحدة في اختيار معايير التعامل مع الأزمات الدّولية. وقد اختار الباحث أزمتي ليبيا وسوريا كأنموذجاً لدراسته. وخلص إلى وجود اعتبارات جيوسياسية فرضت على المنظمة الدولية التعاطي بتلك الطريقة مع الحالتين.

وعلى غير العادة في الدراسات السياسية تناول الباحث **أيت إدير نسيم** موضوع: **"منظّمة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي التغيّرات المناخية، قمة باريس 2015"**. وقد حاول الباحث في الدكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" بقسم العلوم السياسية بجامعة بومرداس، تفسير مواقف القوى الكبرى من مسألة التقلبات المناخية وسّر تماطلها في التوقيع على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

أما المقالة الأخيرة في باب الأبحاث فكانت للباحث في الدكتوراه **هوشات رؤوف** من جامعة باتنة 01، بعنوان: **"مشكلة الفقر: من منظور البرنامج الإنمائي للألفية"**، استعرض فيها جهود الأمم المتحدة في محاربة الفقر في العالم من خلال البرنامج الانمائي للألفية.

وفي باب التقارير، قدّم **لعربي بن أعمارة** الباحث بالمركز الوطني في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران تقريراً حول اليوم الدراسي الذي احتضنه قسم العلوم السياسية بجامعة سيدي بلعباس حول **الحوكمة السياسية** بتاريخ 09 ديسمبر 2015.

كما قدمت الدكتورة خلاصي خليدة من جامعة تيزي وزو تقريراً عن الندوة التي نظمها مخبر الدراسات السياسية والدولية بكلية الحقوق بجامعة بومرداس بتاريخ 07 مارس 2016 حول: **"التعديلات الدستورية في الجزائر 2016"**.

الأمل يحدونا في ان يُساهم المولود الجديد في سد ثغرة في مجال الدراسات السياسية في الجزائر. وبهذه المناسبة ندعو جميع الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه إلى المساهمة بأوراق بحثية ومقالات ودراسات في الاعداد المقبلة من "السياسة العالمية"، مع الالتزام بالمعايير التي تضعها المجلة وبملاحظات المحكّمين لمقالاتها. إن هذا الاجراء هو السبيل الوحيد إلى تأسيس الخبرة واحترام المعايير العلمية والأكاديمية.

مديـر التحرير:

د. بولعراس فتحي

ملاح السعيد

التكامل الإقليمي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية

تعبر التكاملات الجهوية عن شكل من أشكال الإستجابات العملية والتاريخية للتحديات القادمة من البيئات الإقتصادية والسياسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فمن جهة إزداد إنقسام العالم على حدود سياسية قومية أدت إلى تنامي النزاعات الدولية والخيارات العنيفة في سلوكيات الدول، ومن جهة أخرى إزدادت نسب التبادلات التجارية والإعتماد المتبادل وكذا ظاهرة العبر وطنية.

ونتيجة هذا التناقض التاريخي لهذين الحركيتين [حسب ديفيد ميتراني] انبثق خيار التكامل الجهوي سواء في التجربة التاريخية الأوروبية أو حتى في النقاشات النظرية للتيار اللبرالي. ويستهدف هذا الخيار الفوق وطني، إدارة الإعتماد المتبادل والتحكم في مخرجات الظاهرة عبر وطنية.

وبهذا يكون التكامل الإقليمي من أهم آليات تفكيك بنية النزاعات الدولية والشكل القومي الموروث عن حقبة واستفاليا.

الكلمات المفتاحية: التكامل الجهوي، النزاعات الدولية.

Mellah Said

Regional Integration as a Mechanism for disintegration international Conflicts Structure

Regional integration forms express historical practical responses to challenges coming from politico-economic setting of post 2nd war world. On one side there was had been an increase in world division on new national political borders causing further international conflicts and violent alternatives in external conduct of states, on the other side, there had been an increase in the rates of trade exchanging and interdependence, as well as, transnationalism movement.

Due to this historical antagonism of this two movements and according to (David Mitrani), national integration choice emerged either in Europian historical experience, or in the theoritical debate of the liberal organization.

The objective from this transnational alternative is the managment of interdependence and the the control of transnational phenomenon outputs.

Regional integration therfore, becomes an important mechanism for disintegration international conflicts structure, and its nationalistic form inherited from Westphalia epoch.

***Keywords :* Regional Integration, International Conflicts.**

التكامل الجهوي كآلية لتفكيك بنية النزاعات الدولية

Regional Integration as a Mechanism for disintegration international Conflicts Structure

ملاح السعيد *

أستاذ محاضر "أ"، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة – الجزائر

◇◇◇

مقدمة:

سيطر منطق معاهدة واستفاليا على العلاقات الدولية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، ببداية حدوث اعتراف الدول بظاهرة التكامل الدولي ثم اعتراف المنظرين بأن الإدراك الفعال للعلاقات الدولية يجب أن يتجاوز حدود مقولة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية. وفترة ما بعد الحروب العالمية أنتجت قيم جديدة تتجاوز المضامين الكلاسيكية للمصلحة الوطنية، الطابع العقلاني والوحدوي للدولة، وبالتالي أصبح الهدف ليس التمكين المطلق للدولة بقدر ما يجب العمل على التمكين المطلق للأفراد، وهنا أصبحت الحروب قيم غير عقلانية وغير نافعة، وهذا ما يبرر موجة الإقبال على التجارب التكاملية بالرغم من أنه لا يوجد شيء أخطر على مفهوم الدولة الوطنية مثل الإقبال على التكامل الجهوي والدولي.

وهكذا بدأ العالم يقبل بالتكاملات الجهوية لأنها تخلق جزر سلام في العلاقات الدولية بتعبير"جوزيف ناي" خاصة وأن تزايد التبادل التجاري، الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي انتهى بفرض منطق جديد على الدول بضرورة تنظيم هذه الظواهر التي تعبر الحدود، وهذا ما يختصر في مقولة أن التكامل الدولي في شكليه العملي والنظري هو شكل من أشكال الاستجابات على قيم جديدة مست الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية.

* البريد الإلكتروني: «Mellah.said@gmail.com»

ويندرج التكامل المغاربي ضمن هذه التجارب التي تعبر عن نوع من الاستجابات على التحديات التي يفرضها نفس الامتداد الجغرافي، والاشتراك في نفس الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعمومًا سنحاول في هذه الدراسة إثارة الطابع الإشكالي في التكامل الدولي المتعلق بالعلاقات السببية بين تزايد النزاعات الدولية وتزايد الرغبة في التكامل، تزايد الاعتماد المتبادل وفي نفس الوقت اكتمال تطور ونمو الدولة الوطنية. وكل هذه العلاقات السببية يمكن التعبير عليها في التساؤل التالي:

هل يمكن للتكامل الدولي أن يمثل آلية فعالة لتفكيك بنية النزاعات في العلاقات الدولية؟ وإلى أي مدى ساهم في حل مشكلة الاعتماد المتبادل في النظام الدولي؟

أولاً: تأثير التكامل الدولي على منظومة قيم النظم السياسية والعلاقات الدولية.

فرض تطور العلاقات الدولية والتاريخ الإنساني بشكل عام نموذجين من الجماعات السياسية، نموذج سياسي داخلي وهو الدولة، ونموذج سياسي دولي وهو النظام الدولي. فالنموذج الأول كان نتاج تطور منطق ممارسة السلطة والنفوذ ابتداءًا بالدولة المدينة، ثم الإمبراطورية، ثم الدولة الدينية وبعدها الدولة القومية، أما النموذج الثاني فهو نتاج تطور آليات الضبط الدولية ابتداء بقانون الشعوب ثم فيما بعد القانون الدولي، وصولًا لأدوات ضبط متعلقة بتطور فكرة النظام الدولي خاصة بعدما أصبح معرفًا بالدول.

إذا ابتداء من معاهدة واستفاليا تكرس نموذجين من القيم: قيم سياسية داخل الدولة وقيم سياسية في العلاقات الدولية.

1. المنظومة القيمية للنظم السياسية والعلاقات الدولية التي أسستها مرحلة ما بعد واستفاليا:

أ. المنظومة القيمية للنظم السياسية:

أسست النظم السياسية الحديثة ـ خاصة بعد ميلاد الدولة القومية ـ على عدة مفاهيم معرفة بالحدود: المصلحة الوطنية، المواطنة، الأمن وأدوار الدولة المختلفة ووظائفها مقترنة أساسًا بالموارد الوطنية. وكل هذه المفاهيم جعلت علم السياسة يقترن أساسًا بهذه الحدود المفاهيمية التي جعلت منه علمًا لدراسة التفاعلات داخل الدولة، وهيمنت الدولة كوحدة تحليل أساسية والسلطة كموضوع جوهري لعلم السياسة.

وهذا المنطق الدولتي ***Etatic Logic*** قسّم العالم على حدود قطرية وجعل من النظام الدولي ساحة لتنافس المصالح وفق منطق عقلاني يعتمد على إدراكات قطرية لمضامين المصلحة الوطنية والأمن

القومي، وكل هذا أسس للمفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يرتبط أساسًا بأمن الجماعة الإنسانية داخل الرقعة الجغرافية للدولة.[1]

ب. المنظومة القيمية للعلاقات الدولية:

إن الظّروف التي فرضت القيم السياسية الداخلية هي ذاتها التي فرضت منظومة قيم تشكل بشكل حاسم الإدراك الدولي للعلاقات الدولية، لذلك فيلاد تخصص العلاقات الدولية اقترن بتطور مفهوم الدولة الأمة وأصبحت الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، وتتحرك في بيئة نسقية سميت بالنظام الدولي، ومنظومة القيم الدولية مؤسسة على مقولات الدولة الوطنية كفاعل والمصلحة الوطنية كغاية والقوة كوسيلة، ويعزز هذا الإدراك مقولة أن درجة فقدان الأمن وانعدام الثقة يجعل من تحقيق المصالح المختلفة من مهام الدولة وفق ما يسميه "كينيث والتز " ***Kenneth waltz*** بمبدأ المساعدة الذاتية ***Self Help***.

لكن نجاح الثورة الصناعية وتطور منظومة القيم الليبرالية والنظام الرأسمالي واندلاع الحربين العالميتين أدخلت العديد من الشكوك في منظومات قيم الدولة وقيم العلاقات الدولية، وواحدة من أهم الاستجابات عن تحديات الحداثة نجد التكامل الدولي الذي ساهم في تفكيك الإدراكات المعرفة بالحدود القومية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وهذا المدخل مهم جدًا باعتباره يمثل مركز التحليل ونقطة الانطلاقة الأساسية للتنظير في التكامل الدولي لأن كل أدبيات التكامل تنطلق من افتراض أن سبب تعاظم النزاعات الدولية ـ خاصة في أوروبا ـ هو طبيعة القيم التي تتأسس عليها البنى السياسية الداخلية وبنية النظام الدولي، وفيما يلي سنحاول أن نبحث في مدى مساهمة التكامل في تحول قيم النظم السياسية وقيم العلاقات الدولية.

2. التكامل الدولي وتحول قيم النظم السياسية والعلاقات الدولية:

أشرنا سابقًا إلى أن عالم ما بعد واستفاليا أسس على مقولات قطرية ووطنية وبأن ربط المصلحة، القوة، الموارد والأمن بالحدود الجغرافية أدى إلى تزايد النزاعات لأن الدول تعتمد على نفسها في بيئة دولية فوضوية تعرف حالة من ندرة الأمن وتحت ضغط مخرجات الثورة الصناعية والنتائج المدمرة للحربين العالميتين وكذا اكتشاف أسلحة الدمار الشامل أصبحت الحروب قيم غير عقلانية وغير نافعة وتوجهت الدول الغربية إلى تغليب الحاجات الإنسانية على الحاجات السياسية، وهنا بدأ يحدث القبول بالتكامل الدولي كقيمة مؤسساتية جديدة مست النظم السياسية والعلاقات الدولية.

---

[1] Dario Pattistilla, *Théorie de Relations Internationales* (Paris: Les Presses de Sciences Politiques, 2003), 177.

أ. تأثير التكامل الدولي على قيم النظم السياسية:

أدت الثورة الصناعية إلى تزايد الطلب على الموارد، وشيئا فشيئا بدأنا نعرف حالة من الندرة أو الرغبة في توسيع تواجد رأس المال، وفي هذا الوضع أصبحت الموارد لا تقع بالضرورة داخل الحدود الجغرافية للدولة، وتبع ذلك ضرورة الامتداد إلى خارج الحدود وهنا أصبحت المصلحة الوطنية لا تُعرف بالحدود فقط؛ بل قد توجد خارجها وتحقّق بأدوات وآليات جديدة ليست بالضرورة وطنية.

وهنا ظهرت وظائف جديدة للدولة وطرحت إشكالية "تدخل الدولة"، بمعنى أن المضامين الكلاسيكية لوظائف الدولة المعرفة بالحدود والجماعة التي تقيم فيها أصبحت غير قادرة على إدارة هذه الوظائف الجديدة التي تقع خارج الحدود.[1]

ورافق هذا التحول قبول أكاديمي جديد بدأ يقر بأن التجارب التكاملية يمكن أن تعبر عن طرح جديد لحفظ بقاء الدولة بدلًا من الحروب، ولتحقيق التنمية بدلا من التركيز فقط على الموارد الوطنية، وتغيير الأنظمة السياسية والاجتماعية بدلا من التركيز على الدولة كأداة لقيادة التغيير السياسي والاجتماعي.

وبعدها ازدادت الثقة في التكامل الدولي باعتباره يقدم حلولًا لوضعية المجتمعات غير الصناعية، بحيث أن وجود فوارق في التحكم في التكنولوجيا وفوارق في الموارد، وكذا عجز الدول على ضمان التنمية والتغيير بمفردها، كل هذا أدى إلى ضرورة قبول شكل جديد للسلطات ومصادر جديدة للثروة وفق فرضية أن التكامل يحقق دعم مواطن العجز في الدول مثل حالة إسبانيا والبرتغال في أوربا.[2]

والتكامل يجبر الدول على تغيير نفسها وقيمها، وهذا ما عبر عنه"ديغول" في الستينيات حينما قال: بأن الآلة أصبحت السيد المطلق الذي يدفع المجتمعات إلى التغيير ويدعم فرص السلام.[3] والشيء نفسه بالنسبة لتركيا التي دخلت في ورشات اقتصادية وسياسية أملتها عليها الرغبة في الانضمام إلى النموذج التكاملي الأوربي، فالتكامل هنا يجبر الدول على تغيير منظومتها وقيمها الداخلية.

---

[1] G Devin, *Que Reste –t-il du Fonctionnalisme Internationale ? Relire : David Mitrany* (1888-1975), *Critique Internationale*, n°38 (2008): 137.

[2] Barry.Buzan, "National security in the post –cold war third world", *Strategique Review of South Africa* , Vol16 , N°01,(1994): 33.

[3] *Ibid,* p36.

ب. التكامل الدولي وتحول قيم العلاقات الدولية:

أشرنا في السابق إلى أن التكامل يتجاوب مع الحركية المتعلقة بالوظائف الجديدة للدولة، وفيما يلي سنحاول أن نفهم مدى مساهمة التكامل في تفكيك منظومة القيم الدولية التي سيطرت منذ ميلاد الدولة الوطنية، بحيث أن تزايد ظاهرة التعاون الدولي والاعتماد المتبادل والنزاعات الداخلية وتزايد مكانة الفرد في العلاقات الدولية أدى إلى تراجع القراءات الكلاسيكية لأدوار ووظائف الدولة وإلى ترسيخ مقولة أن عالم ما بعد الحروب العالمية لن يكون إلا عبر وطني يحتل فيه الفرد المكانة الأولى، وهذا ما أدى إلى تراجع فكرة الأمن للدولة إلى فكرة الأمن للإنسان، أي تراجع الحاجة السياسية (الشرف، الفخر، النصر) لصالح الحاجة الإنسانية (الصحة، الثروة، الرفاه، الأمن من الجوع والأمن من الخوف).[1]

وتشير الكتابات المتخصصة إلى وجود علاقة قوية بين تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايد الرغبة في التوجه إلى التكامل الدولي.

1- التكامل كحل لمشكلة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية:

من نتائج الثورة الصناعية زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول وبالتالي زيادة درجة المبادلات وتداخل المصالح، وقد أصبح يشكل هذا الوضع شيئًا فشيئًا مشكلة في النظام الدولي لأن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى وضع قلق باعتباره يؤسس لعلاقات تبادل غير منظمة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم أو المؤسسات، لذلك يعتقد المختصون أن أهم مشكلة واجهت الدولة القومية المتقدمة هي تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل، وهذا الوضع فرض التكامل الجهوي كحل فعال لأن مخرجات الاعتماد المتبادل تتطلب شكل جديد من الرقابة والسلطة على الوظائف التي تحدث خارج إقليم الدولة الوطنية.

وبعبارة أخرى، فإن زيادة الإهتمام بالصناعة أدى إلى زيادة المنتوج الشيء الذي أدى إلى زيادة الإتصالات، وهو الوضع الذي أصبحت فيه الأسواق الداخلية عاجزة عن احتوائه، وبالتالي ظهرت وظائف خارج حدود الدولة القومية يستحيل إدارتها من طرف النماذج السلطوية المركزية، وهذا ما فرض ضرورة التكامل وضرورة تحويل القوة والسلطة من المستويات المحلية الوطنية إلى المستويات الإقليمية الجهوية.[2]

---

[1] Abdennour Benantar, Concevoir la Relation avec l'OTAN Uniquement en Terme de Lutte Anti-terroriste Serait une Erreur Stratégique, *La Tribune*, 23-02-2003.

[2] Barry.Buzan, *op,cit.,* 35.

2- التكامل كشكل من أشكال الاستجابات على تحديات الحداثة:

أدى مسار الثورة الصناعية وبعدها اندلاع الحروب العالمية واكتشاف الأسلحة النووية التي مثلت قيمة إستراتيجية عليا باعتبارها رسخت قيمة أن الحرب الوحيدة المتبقية هي الحرب النووية، إلى تطور الحركات العبر وطنية خاصة ذات التوجهات المناهضة للأسلحة النووية والتدخلات العسكرية وزيادة التسلح.

وقد ساهمت هذه التوجّهات عبر الوطنية في تشكيل قيم جديدة لعالم ما بعد الحروب العالمية، وكذا تشكيل رغبة حقيقية لتغيير السلوك الدولي حتى يتماشى مع هذه القيم الدولية الجديدة. وهو ما مثل أرضية جديدة لتمرير خطابات التعاون الدولي والأمن الجماعي والتعددي وفيما بعد تمرير مشاريع التكامل الجهوي والدولي كآليات عملية وفعالة لتجاوز وضع ما بعد الثورة الصناعية والحروب العالمية، وكذا التجاوب مع مطالب الرأي العام الدولي الذي بدأ يؤثر على سلوكات الدول الوطنية كما تقول "إيليس بولدينغ".[1]

ويفيدنا هذا الطّرح في تطوير إدراكنا للطّابع الإشكالي الحقيقي الذي يتعامل معه التنظير في التكامل الدولي: بحيث أن منظومات القيم التي تطورت عبر تطور مسار العلاقات الدولية إنتهت في القرن العشرين إلى وضع قلق وإشكالي المعبر عنه في تزايد ظاهرة الإعتماد المتبادل وفي نفس الوقت إكتمال تطور الدولة الوطنية، وهاتين الظاهرتين تمثلان وضعا متناقضا لا يمكن تجاوزه لأن الدولة الوطنية بإمكانياتها ووظائفها ومواردها ومواطنيها وأسواقها معرفة بالحدود الجغرافية، في حين تعتبر ظاهرة الإعتماد المتبادل ظاهرةً عبر حدودية، وبالتّالي تستهدف مكانة الدّولة، والحل هنا لا يمكن أن تقدمه سوى مؤسسات التكامل بإعتبارها تحافظ على وجود الدولة ولو مؤقّتًا، وفي الوقت نفسه تنظّم علاقات الإعتماد المتبادل.

[1] محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص ص 48-49.

3- التكامل الدولي وإمكانية تجاوز العلاقة الإشكالية بين الاعتماد المتبادل والدولة القومية:

تنطلق معظم أدبيات التكامل الدّولي من الطّابع الإشكالي للعلاقات الدولية في القرن العشرين، وهذه المفارقة تظهر في تزايد الهوة بين ظاهرتين:[1]

- تزايد وتعاظم ظاهرة الإعتماد المتبادل في العالم التي ساعدها العلم كثيرا.
- وفي نفس الوقت تزايد درجة انقسام العالم على حدود السيادة والمفاهيم القطرية.

وتزايد هذه الإشكالية أدى إلى ظهور عدة محاولات لتفكيكها بدءا بأعمال الفريد زيمن وريتشارد كودنهوف حول "الحركة الأوربية *Mouvement Paneuropéen* " ثم فيما بعد أعمال دافيد متراني التي تتأسس على نظام للتسويات الوظيفية *Système d'Arrangement Fonctionnelle* [2].

ويذكر الأستاذ دافيد متراني في كتابه "نظام سلم فعال *Working Peace System* "بأنه عايش حركية إجتماعية مزدوجة تمثلت في: تزايد المبادلات (*Croissance des Echanges*)، وتدخل الدولة (*l'Interventionnisme Etatique*).

فالحركية الأولى أدت إلى ظهور تيار كبير يهتم بتأثير الإعتماد المتبادل الدولي على شكل العلاقات الدولية، والحركية الثانية أثارت سؤال الوظائف الجديدة للدولة، والربط بين هذين الحركيتين يمثل أصالة طرح الأستاذ دافيد ميتراني خاصة عندما يربطها بالسلام.[3]

والشيء نفسه حاولت الوظيفية الجديدة أن تتعامل معه باقتراحها لبرنامج عمل تدريجي يفكك الولاءات القومية ويؤسس لوعي قومي جديد تتحول بمقتضاه الولاءات بشكل تدريجي من المستوى المحلي الوطني إلى المستوى الفوق وطني.

وكما أشرنا سابقا فإن التكامل الدولي جاء ليحل مشكلة الاعتماد المتبادل لأنّ هذا الأخير يعتبر وضع فوضوي غير منظم، وفي نفس الوقت جاء ليكيف مضامين الدولة الوطنية مع الظواهر التي تعبر الحدود، وبالتالي يمنحها فرصة لتسيير وإدارة الوظائف والمصالح الجديدة التي تقع خلف الحدود. وهذا الوضع الإشكالي للعلاقات الدولية امتد إلى نظرية العلاقات الدولية بحيث يقر العديد من المختصين بأنه يمثل الحوار الثالث في تاريخ نظرية العلاقات الدولية وهو ما أسمّاه الباحث *Maghroori* بالحوار ما بين مقاربات الدولة المركز والمقاربة عبر الوطنية.

---

[1] Dario Pattistilla , *op,cit*., p.189.
[2] *Loc.Cit.*
[3] Devin, *op,cit*., p.138.

والخطاب التكاملي بهذا الشكل يدعو إلى ضرورة تجاوز الدولة، وهو ما عبر عنه"كلود" بقوله بأن "نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيًا وجامدًا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي، وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية وغير مستعدة لترك وحدات أخرى تشارك في حل هذه المشاكل.[1]

وعموما أقبلت الدولة وخاصة في أوربا على تبني إستراتيجية دولية طويلة الأمد لتجاوز هذه الإشكاليات بالتأسيس لمسار تكاملي يحل مشكلة الإعتماد المتبادل من جهة ببناء مؤسسات وتطوير آليات لتنظيمها، وبتجاوز منطق الدولة الوطنية بنقل منطق الحاجات من الحاجات السياسية التي تثير النزاعات إلى الحاجات الإنسانية التي تتأسس على مسلمة الحاجة المشتركة والسلام من جهة أخرى. وهذا ما سنحاول إبرازه في تحديد العلاقة بين التكامل والسلام في العلاقات الدولية.

ثـانيًا: دور فعالية التكامل لتفكيك بنية النزاعات الدولية.

يتعاطى المنظور الليبرالي بشكل عام مع العلاقات السببية بين الاعتماد المتبادل والسلام في العلاقات الدولية، ويعود ذلك إلى كتابات شارل مونتسيكو الذي قال: بأن "النتيجة الطبيعية للتجارة هي تحقيق السلام"، وكتابات جيريمي بينتام الذي قال: بأن "كل تجارة هي في الجوهر مفيدة وكل حرب هي في جوهرها غير مفيدة وغير مقبولة"، ونفس الشيء ذهب إليه جون ستيورت ميل الذي قال: بأن "كل تجارة تؤدي إلى تراجع فرص الحرب لأنها تضاعف المصالح الشخصية وهذا ما يتعارض مع الإقدام على الحرب"، وحديثا قال: ريتشارد كوبدن بأن التبادل الحر هو وسيلة تحقيق السلام العالمي الدائم" وكل هذه المقولات لخصها جوزيف ناي بقوله أن: "التكاملات الجهوية خلقت جزر سلام في العلاقات الدولية ".[2]

وفي دفاع المقاربة الليبرالية المؤسساتية عن أهمية الاعتماد المتبادل تمسك بحجة قوية مفادها أن الاعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة لدرجة أن التراجع عنها يصبح مكلفا في حالة تبني إستراتيجيات نزاعية. ويمكن الحديث عن أربعة حجج أساسية للدفاع عن هذه العلاقات السببية بين الاعتماد المتبادل والسلام: [3]

---

[1] حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص. 29.

[2] Dario Pattistilla, *op,cit*., p.150.

[3] Charles Philipe David, Afaf Benssaih, La Paix par l'Intégration Théories sur l'Interdépendance et les Nouveaux Problèmes de Sécurité, *Revue Etudes Internationales*, vol_{25}, $N°_{02}$, (juin 1997): 232.241.

› التجارة مفضلة على الحرب: وهذا الطرح تسنده كتابات" ريتشارد كوبدن" و"نورمن انجل" في بدايات القرن التي تدافع على أن الدول الحديثة تفضل أن تتاجر على أن تتحارب، وحديثا جاءت أعمال"ريتشارد روزيكرانس" التي تعتبر أن إدراكات الدول الحديثة تغيرت كثيرا وأصبحت بذلك الحرب قيمة غير عقلانية بالنسبة للدول التجارية بحيث تقدر بأن تحقيق نموها الاقتصادي يكون عن طريق التجارة وليس السياسات العسكرية، وجوهر هذه الطروحات هو أن المجتمعات الصناعية تختلف عن المجتمعات العسكرية.

› الإعتماد المتبادل هو الخاصية الأساسية للنظام الدولي الحالي: أشرنا سابقا إلى أن عالم ما بعد الثورة الصناعية لا يمكن أن يكون إلا عبر وطني لذلك دافع "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان" على أهمية الفواعل الجديدة التي بدأت تزيح الدولة الوطنية من قلاعها الكلاسيكية مثل البنوك الدولية والشركات الكبرى، والنظام الدولي الجديد يعبر عن شبكة متداخلة من العلاقات والتفاعلات التي ساهمت في ضرورة تطوير آليات وأدوات ضبط جديدة تختلف عن الأدوات الكلاسيكية كميزان القوى والحروب والتحالفات الإستراتيجية.

› السلام يفترض وجود الإعتماد المتبادل ويحول دون العودة إلى القوة وحتى في حالات الإعتماد المتبادل غير المتماثل فإن الدولة الأكثر إعتمادا على العلاقات التجارية لا تملك الجرأة على تفكيك علاقاتها التجارية بالدخول في نزاع لأن ذلك يصبح مكلفا جدا، لذلك فالإعتماد المتبادل هو الذي يفسر الإستقرار الحادث في النظام الدولي لفترة ما بعد الحربين لأنه أنتج مصالح متبادلة ترغب الدول في الحفاظ عليها. وتتطور علاقات الإعتماد المتبادل إلى درجة الإعتماد المتبادل المركب أي تشكيل ما يسميه جوزيف ناي وروبرت كيوهان بالشبكة الإجتماعية عبر الوطنية وفي هذه المرحلة تتراجع العلاقات الصراعية.

› الإعتماد المتبادل يقرب بين الدول: وبالتالي ظهور إمكانية التعاون وهنا يزداد التقارب وبالتالي ضرورة التنسيق فيما بين السياسات الوطنية، وهنا تظهر الميولات الجهوية، وعموما فإن الإعتماد المتبادل يشجع تنامي الشفافية السياسية بين الدول خاصة التي تمثل جزءا من التجمع بالتالي زيادة التعاون وبداية أخذ مصالح الآخرين في عين الإعتبار.

ووفقًا للوظيفية فإن الإعتماد المتبادل يخلق مشاكل مشتركة تقود إلى ضرورة التعاون فيما بين الدول، وهذا ما يفترض ضرورة العودة إلى بناء مؤسسات تؤطر هذا التعاون. وقد أشار ايرنست هاس إلى ذلك حينما قال بأن الأهداف الإقتصادية المشتركة تسرع في التكامل الأوروبي أكثر من شعارات

الفخر لـ"شارلومان" ومن خطابات البابا ومقولات الحضارة الأوربية الغربية، وحتى من فكرة الخوف من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

معنى هذا أن سلوك الفواعل الإجتماعية الرئيسية يتغير تجاه مسار التجربة التكاملية ليس إستجابة لقيم رمزية ومثالية بقدر ما كان إستجابة لقيم عقلانية لخدمة مصالح مباشرة وواضحة، كما أن هذا التحول في قيم النخب الوطنية كان نتيجة لتزايد الإدراك بأن مصالحها تتحقق بأكثر فعالية في مجال سياسي جديد أكثر من المجال الوطني القومي، وشيئا فشيئا تقتنع النخب السياسية بضرورة التخلي عن سياسات القوة لتحقيق أهدافها، لذلك قيل بأن التكاملات الجهوية تذيب علاقات القوة عكس المنظمات السياسية الدولية التي تجمد سياسات القوة في صروح دولية مثل (عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة فيما بعد).

عملياً يمكن إعتبار التجربة الأوربية مجالا إمبريقيا لإختبار مصداقية هذا الطرح أي قدرة المقاربة الاقتصادية التي تعتمد على التجارة وتطوير علاقات الإعتماد المتبادل على تفكيك بنية النزاعات الدولية بين الدول الأوربية.

ثالثًا: القوى الدافعة لمسار التكامل وإشكالية ترتيب السياسة والاقتصاد.

هناك نقاش حاد حول مكانة الدولة في مسار التكامل، ويكاد يُجمع الباحثون على تصنيف أدبيات التكامل إلى قسمين:

قسم يدافع على أن التكامل هو عملية أو سيرورة للتغيير الإجتماعي تقوده حركية تحتية وإقتصادية بالتحديد ولذلك فهو عملية غير سياسية (*Apolitique*) يقع في جوهرها الحاجيات الإنسانية وليس الحاجيات السياسية، وتحركها ديناميكيات إجتماعية وفواعل ما تحت الدولة. في حين يدافع قسم آخر عن أن مسار التكامل لا يمكن أن يكون آليا، بل يخضع لإدارة وإدراكات الدول والحكومات، لأن الدول هي سيدة المسارات التكاملية كما يقول ستانلي هوفمان.

ونجد في القسم الأول أطروحات المدرسة الوظيفية الأصلية مع"دافيد متراني"التي تدافع على أهمية العوامل الإقتصادية والفنية وتقر بأن الانتشار يحدث بصفة آلية تحت ضغط ما يسميه باليد الخفية، كما نجد الوظيفية الجديدة التي تحتفظ بالأسبقية للعوامل الاقتصادية والنخب الليبرالية، وتتكلم عن تسييس تدريجي للولاءات القطرية.

---

[1] Dario Pattistilla, *op,cit*., p.202.

ولكن أزمات الانتشار التي حدثت في الستينيات مع ما يعرف بأزمة الكرسي الشاغر في عهد الرئيس الفرنسي ديغول في مواجهة بريطانيا، وأزمة الإنتشار الثانية في الثمانينات أدخلت الكثير من الشكوك في قدرة العامل الإقتصادي على تفكيك الولاءات القومية لذلك إعترف "ارنست هاس" في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه بأنه لم يحن الوقت للقول بأسبقية الإقتصاد على السياسة. كما أنه لم يحن الوقت للقول بنهاية الإيديولوجيات، لذلك لا يجب استبعاد الميولات الإيديولوجية في الإتحاد الأوربي.[1]

والذي شكك كثيرا في أسبقية العامل الإقتصادي على العامل السياسي هو عدم تحقق الوحدة السياسية في أكثر التجارب التكاملية جدية في تاريخ العلاقات الدولية وهو الإتحاد الأوربي.
وفي القسم الثاني نجد الكتابات التي تحاول إعادة ترتيب ثنائية الإقتصاد والسياسة، وتدافع على أن مسار التكامل محكوم دائما بمنطق الدول والنخب الرسمية، وبالتالي فهو ليس عملية ميكانيكية كما يقول الوظيفيون بقدر ما هو خاضع لمنطق القرار السياسي ومنطق الدولة كفاعل موجه، وهو ما يتنافى مع الطابع الليبرالي للنماذج التكاملية.

ووفقًا لهذا الطرح يصبح المحرك الدفع سياسيا وليس اقتصاديا، والأصل أن الليبراليين يعتقدون بقدرة الاقتصاد على تحريك السياسة وليس العكس. وأهم اسم دافع على مكانة الدولة في عملية التكامل هو "ستانلي هوفمان" الذي يرى بأن كل القرارات التي اتخذت في تجربة التكامل هي قرارات سياسية، لذلك يرفض ربط المسار التكاملي بالمحددات السوسيو-اقتصادية كقوى دافعة، ويعتبر أن التكامل محكوم بحسابات دولتية سيادية لذلك لا يمكنه أن ينتشر خارج حدوده الاقتصادية وكلما تحولنا إلى القطاعات الاستراتيجية والمصالح الحيوية ازدادت فرص التراجع.

ونتيجةً لذلك، تُدافع المقاربة مابين الحكوماتية (*Approche Intergouvernementale*) على ثنائية السياسة الدنيا والسياسة العليا، وتدافع على أن موضوع التكامل هو السياسة الدنيا فقط. والاسم الثاني هو "اندرو مورافيسك" الذي يفسر التكامل بربطه بالأفعال الحكومية لأن الحكومات هي التي تباشر العقد، ويعتقد بأن المصالح الوطنية تجد مصادرها في المساومات الما تحت حكوماتية التي تحدث ما بين السلطات الحكومية والفواعل الاجتماعية الداخلية قبل أن تلتقي الحكومات في اجتماعاتها، وحسب "مورافيسك" فإن التكامل هو نتاج ضغط الفواعل الاجتماعية على الحكومات، والذي يفسّر عدم نجاح التكامل في السياسات الخارجية هو غياب مصالح الفواعل الإجتماعية في هذه القضـايا.[2]

---

[1] *Ibid.,* p.209.
[2] *Loc.cit.,*

وكل هذا الكلام يثير إشكالية حقيقية تتعلق بنقطة بداية التكامل، هل يبدأ اقتصاديًا وينتهي سياسيا، أو يبدأ سياسيا ويُعمم فيما بعد على بقية القطاعات؟ وهذا التساؤل يفيدنا في تقسيم وتصنيف مختلف التجارب التكاملية بما فيهم تجربة المغرب العربي:

رابعًا: القيمة التحليلية للإشكاليات السابقة في منطقة المغرب العربي.

أشرنا سابقا إلى أربعة عناصر أساسية يمكن أن نستعين بها كأدوات تحليلية لمحاولة فهم التجربة المغاربية أي توظيف:

- عنصر التكامل كنتاج لتحول منظومة القيم الداخلية والدولية.
- التكامل الدولي وإمكانية تجاوز الدولة الوطنية ومشكلة الاعتماد المتبادل .
- التكامل كآلية لتفكيك بنية النزاعات بين الدول.
- التكامل وثنائية الاقتصاد والسياسة.

فالتحول في منظومة قيم الدول المغاربية لم يحدث باعتبارها دولا تستند لإدراكات تقليدية للقوة كامتلاك الموارد الطبيعية، وتحقيق القوة العسكرية، وبالتالي بقاء منطق الدولة في مواجهة الداخل، كما أن الدول تعمل على تمرير مشاريع قيمية تحتفظ فيها بدور المصدر القيمي الأعلى "في إطار ما يمكن أم نسميه بدولنة المجتمعات. (*L'Etatisation des Sociétés*)

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن تمرير مشاريع التكامل في منطقة المغرب العربي في غياب منظومة القيم الليبرالية التي تساعد على تعظيم الأرباح والفرص للخواص وللنخب الإجتماعية، أما قيم منطقة المغرب العربي كنظام إقليمي فرعي فإنها لم تتغير لكونها تغذت تاريخيا بمنطق نزاعي إبتداءًا من مشاكل الحدود ثم فيما بعد قضية الصحراء الغربية التي أصبحت مشكلا هيكليا يفرض مخرجات تتجاوز بكثير قيمتها الاستراتيجية.

وفي المستوى الثاني بقي التكامل في منطقة المغرب العربي حبيس منطق الدول والمعروف أنها دول تتأسس على نماذج ثابتة للشرعية، والتكامل هو عملية للتغيير يستهدف تفكيك الولاءات القطرية، وهذا مالا يمكن للمنطقة أن تستوعبه باعتبار أن كل دول المغرب العربي لديها نفس المنطق وهو الحفاظ على استمرارية بقاء الأنظمة، ولا يمكن لأنظمة ثابتة الشرعية أن تنخرط في مسار للتغيير الإجتماعي يستهدف بناء ولاءات جديدة وأشكال جديدة للسلطة.

أما ما يتعلق بالإعتماد المتبادل كمشكلة تسبق التكامل الدولي فعمليا لا يمكن أن نتكلم عن التكامل في منطقة إقليمية لا تتواصل فيما بينها ولا تتعدى نسب المبادلات التجارية فيها 3%، ولذلك لا يمكن

للتكامل أن يحدث في غياب مشكلة الإعتماد المتبادل، لأننا تعلمنا نظريا أن التكاملات الناجحة كانت دائما في مناطق تعرف حالة متقدمة من الإتصالات فيما بينها .

أما إستعمال التكامل كآلية لتفكيك المنطق النزاعي في منطقة المغرب العربي فإن التاريخ يطالعنا بالعكس وهو أن النزاعات هي التي كانت تتحكم في مصير التكامل، وإذا كانت أوربا قد تبنت التكامل كآلية لتذويب سياسات القوة، فإن دول المغرب العربي تستعمل قوتها وتصر على حضورها الرمزي والمادي والقطري في مختلف الإجتماعات، لذلك فتفكيك بنية النزاعات متعلق برغبة حقيقية، وهذا ما لا يوجد في المنطقة خاصة وأن العديد من الدراسات تدافع على أن النزاعات أُستعملت دائما لدعم شرعية الأنظمة داخليا.

أما ثنائية الإقتصاد والسياسة في مسار التكامل المغاربي، أو حضور الدولة في التجربة المغاربية فيمكن تحريكها في التساؤلات التالية:

هل الإطار المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي هو نتاج مسار تكاملي، أم هو نتاج مساومات ما بين حكوماتية؟ بمعنى هل التوجه إلى التكامل هو إستجابة لتطورات حاصلة في منظومة القيم المغاربية وتعبيرا عن تطور ونضج العقل المنفعي المغاربي، أم هو حبيس الإدراكات القطرية شديدة التسييس؟ وهل يمكن لمؤسسات الإتحاد المغاربي أن تعبر عن تحول للولاءات التي تتجاوز الحدود الإقليمية للأنظمة المغاربية؟

والإجابة عن هذه الأسئلة لا يمكن أن تتجاوز الفرضيتين التاليتين :

- تطور التجربة التكاملية المغاربية محكوم بالمنطق الإقتصادي، وبالتالي برغبة وولاء النخب الإقتصادية، أي الفواعل الإجتماعية غير الرسمية (النخب ذات الطبيعة الليبرالية).
- تطور التجربة المغاربية محكوم بالمنطق الدولتي، أي أن الخطوات التكاملية رهينة الإدارة السياسية للدول.

بالنسبة للفرضية الأولى يبدو بأن إختبارها ليس صعبا لأن نسبة المبادلات التجارية لم تتجاوز الحد الأدنى الذي يؤسس للتكامل، كما أن المنطقة غير صناعية وبالتالي لا يمكن أن تشهد تعاظما لظاهرة الإعتماد المتبادل، التي تعتبر في التجربة الأوربية هي أساس تفسير المسار التكاملي.[1]

[1] يمكن العودة إلى الموقع التالي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي:

«Maghreb arab.org/admin-files/echange 20% vue 20% london.pdf»

وبقي التفسير المتعلق أساسا بالفرضية الثانية بحيث أن التكامل هنا يصبح محكوم بمنطق الدول وبتوجهات النخب الرسمية وبالتالي ليس مسارا أو عملية ميكانيكية كما يقول الوظيفيون الجدد بقدر ما هو خاضع لمنطق القرار السياسي أي للعبة أحادية الفواعل، وهذا ما يتنافى مع الطابع الليبرالي للنماذج التكاملية.

لذلك فالمحرك الأساسي لعملية التكامل في منطقة المغرب العربي سياسيا وليس إقتصاديا والأصل أن الليبراليين يعتقدون بقدرة الاقتصاد على تحريك السياسة وليس العكس. وحسب هذا الكلام فإن تقييم التجربة المغاربية يجب أن يكون نظريا أي ضرورة الفصل في طبيعة محرك المسار التكاملي، فإذا كان منطقا إقتصاديًا فإن الفواعل الرسمية في الإتحاد ليست الحكومات ورؤساء الدول، وإنما رجال الأعمال أو ما يسمى بالفواعل ما تحت حكوماتية، لأن التوجه إلى التكامل يكون دائما استجابة لقيم نفعية أكثر منها سياسية، وإذا كان منطقا سياسيا فإن الفواعل الأساسية ستكون الحكومات، وموضوع هذا النوع من الاتحادات سيكون المواضيع السياسية وليس الاقتصادية لأن الاقتصاد خاضع للفواعل الليبرالية.

الخـــاتمة:

الحديث عن التكامل هو حديث عن قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية، تطورت نظريا وعمليا نتيجة تحولات عميقة مست قيم النظم السياسية والعلاقات الدولية لعالم ما بعد الثورة الصناعية والحروب العالمية، لذلك ففهم التكامل لا يمكن أن يكون بمعزل عن العلاقات السببية بين تطور الدولة الوطنية وتزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل، وكذا تزايد حدة النزاعات وفشل آليات ضبط الاستقرار في النظام الدولي خاصة فكرة العودة إلى الحروب لتحقيق المصالح الوطنية.

إذن التكامل الدولي عمليا هو آلية تتجاوز بحذر إرث معاهدة وستفاليا، وتفكك منطق الدولة الوطنية تدريجيا، ومن الأسفل بدون أن تستهدف القضايا السياسية بشكل مباشر، كما انه يعبر عن آلية مؤسساتية تقدم برنامج عمل لتفكيك الطبيعة النزاعية من خلال تطوير فكرة المصالح المشتركة والأمن المشترك (الشامل كما يقول دافيد ميتراني).

ونظريا تقدم أدبيات التكامل مفاتيح جديدة لفهم السياسة الدولية بتجاوز فكرة الدولة الوطنية كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وتجاوز الطابع الفوضوي المطلق للنظام الدولي، وبهذا تقدم إدراكات جديدة لقضايا السلام والإستقرار في العلاقات الدولية. والتكامل بشكل عام هو قيمة إنسانية أكثر منها حاجة سياسة، لأنه يعبر عن نضج العقل المنفعي وعن تراجع الحروب كأداة لتحقيق أهداف كلاسيكية والتي أصبحت المنظومة الليبرالية لا تقبل بها لأن عالم فلسفة داروين وأوغست كونت والمدرسة النفعية أزاح الدول من مركز العمليات الإجتماعية واستبدله بالإنسان كقيمة عليا توضع في خدمته جميع السياسات الإجتماعية والبرامج السياسية.

ووفق هذا الإدراك الفعال الذي تأسس في التجارب الغربية، أصبحت الحركية الاجتماعية هي التي تحدد شكل المؤسسات وشكل السلطات، وعالم ما بعد الحروب العالمية أصبح يتقبل سلطات جديدة ومؤسسات جديدة ليست بالضرورة الدول مادامت هذه المؤسسات تحقق نفس الأهداف وبنفس الفعالية.

وهكذا لا يمكن أن تتضح فكرة التكامل الجهوي في منطقة المغرب العربي بعيدا عن هذه القيم التي تأسست تاريخيا استجابة لظروف تاريخية ولتوجيهات الفلسفية عميقة مست جميع المستويات الغربية الحديثة، والذي يثبت هذا الكلام هو أن التجارب التكاملية الناجحة كانت دائما في بيئات ليبرالية وارتبطت دائما بموجات التحول من الأنظمة التسلطية الريعية إلى أنظمة ديمقراطية ليبرالية (الآسيان في آسيا بعد تحول الأنظمة في اندونيسيا وماليزيا، والتجارب التكاملية في أمريكا اللاتينية بعد تحول الأنظمة في الثمانينيات).

◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆

سايح بوساحية

المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية
- الدوافع الأمنية والسياسية -

لقي الاقتراح الجزائري بتجريم دفع الفديات للجماعات الإرهابية لأجل إطلاق سراح الرهائن دعما كبيرا من الدول الكبرى المؤسسات الدولية وهذا باعتماد المبادرة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال القرار 1904. هذا القرار كان استجابة للحاجة إلى قطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية خاصة في شمال إفريقيا حيث تترسخ هذه الظاهرة المدمرة أكثر فأكثر في منطقة جنوب الصحراء من منطقة الساحل بتواجد قاعدة إرهابية صلبة.

وإن كانت أحكام القرار، وفقا للمراقبين، ليست صارمة بما فيه الكفاية وتصطدم بإشكاليات قانونية، يبقى المقترح الجزائري هو الأول من نوعه في مجال مكافحة الإرهاب والرامي إلى وضع صك قانوني أكثر إلزاما بعد الحصول على توافق واسع في هذا المجال لقطع أحد المصادر الأولية للتمويل، تنفيذا للسياسة الخارجية والاستراتيجيات الأمنية الوطنية، وبالتالي فرصة للاستغلال لاستعادة دورها خاصة الإقليمي منه.

الكلمات المفتاحية: المقترح الجزائري، تمويل الإرهاب، دفع الفدية، الساحل.

Saieh Bousahia

The Algerian Proposal to Criminalize the Payment of Ransoms - Security and Political Causes -

The Algerian proposal to criminalize the payment of ransoms to terrorist groups for the release of the hostages met a significant support from influential countries and international institutions when UNSC adopted the initiative in the 1904 resolution; this decision was a response to the need to cut off funding sources terrorist groups, especially in North Africa, where this devastating phenomenon is taking hold more and more in sub-Saharan Sahel region with the presence of a solid terrorist base.

Although the provisions of the resolution, according to observers, are not strict enough and collide with legal problematic, the Algerian proposal remains the first of its kind in the scope of fighting against terrorism and seeking to develop a more binding legal instrument after a broad consensus occurence on cutting off one primary resourses of terrorism fundation, in order to implement the foreign policy and the national security strategies, because national security focuses only on threats while foreign policy expresses everything related to the international community, including threats. This is an opportunity for Algeria to restore its role especially the regional one.

Keywords: ***Algerian Proposal, Terrorism Funding, Ransom Payment, Sahel.***

المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية
- الدوافع الأمنية والسياسية -

The Algerian Proposal to Criminalize the Payment of Ransoms
- Security and Political Causes -

سايح بوساحية*

أستاذ محاضر "أ"، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة – الجزائر

◇◇◇

مقدمة:

شكل عدم الاستقرار في منطقة السّاحل والصحراء على مدى العقد الماضي مصدر قلق كبير لدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وما زاد القلق لدى تلك الدوائر هو عدم قدرة حكومات دول المنطقة على فرض سيطرتها لمجابهة الأخطار الأمنية؛ الأمر الذي من شأنه أن يسمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الإسلاموية المختلفة بتوسيع نفوذها وإقامة ملاذات آمنة في مناطق أخرى وخروجها عن سيطرة حكومات تلك الدول.[1]

أصبح الاختطاف للحصول على فدية أهم مصدر لتمويل الإرهاب[2]، وهو ما أكده ديفيد كوهين وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية بالقول: «الاختطاف .. وقد تحول إلى صناعة

---

* البريد الإلكتروني: «bbsayeh@hotmail.com»

[1] Wolfram Lacher, Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region, *Washington*: *Carnegie Endowment for International Peace* (2012): 65.

[2] مصطلح" **تمويل الإرهاب**" يعرف من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين بأنه "الدعم المالي، وبأي شكل من الأشكال، من الإرهاب أو من أولئك الذين يشجعون أو يخططون أو يشاركون في ذلك"، انظر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدليل المرجعي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (واشنطن 2003)، وقد استخدم هذا المصطلح في المعنى القانوني الدولي لأول مرة في الإعلان المئوي للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي عام 1994؛ أنظر لونيسي علي، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فعالية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية" **أطروحة دكتوراة في القانون** (الجزائر: جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2012)، ص. 02-03.

مربحة للغاية، الأمر الذي سمح للتنظيم بأن يصبح قوة سياسية وعسكرية كبيرة في منطقة السّاحل والصحراء، فحكومات السّاحل تميل إلى استخدام الجريمة المنظمة كمورد سياسي من خلال السماح لحلفائها من الاستفادة من الأنشطة الجنائية الواضحة الآثار على السياسة». [1]

وكمبادرة منها لإقامة وتطوير نهج دولي متماسك يساهم تدريجياً في إضعاف الشبكات الإجرامية في منطقة السّاحل، ويزيد من تعزيز فرص التعاون الإقليمي لمكافحة التنظيمات الإرهابية، وإيمانًا منها بالتركيز على بناء القدرات في القطاع التشريعي والقضائي اقترحت الجزائر "التجريم" للحد من دفع الفدية كواحدة من المصادر الرئيسية لتمويل القاعدة في المغرب الإسلامي. مؤكدة في الوقت ذاته على ضرورة المشاركة السياسية الإقليمية والدولية في دعم الاستراتيجيات الجديدة لمجابهة خطر التنظيمات الإرهابية.

وفي هذا السياق، يؤكد الخطاب الرسمي في الجزائر على اعتبار الفدية وسيلة لتحقيق عدة غايات، وعندما تستخدمها المنظمات الإرهابية، تصبح تلك الغايات جنائية، وبالمثل عند رفض الدفع، تجف أموال الأنشطة الإجرامية وهي واحدة من الدوافع الأساسية التي جادلت بها الجزائر عندما حظر الاتحاد الأفريقي الممارسة عام 2009[2] لمنع أمثال تنظيم القاعدة باستخدام الفدية التي يتلقاها في الدول المجاورة لتمويل هجمات على قوات الأمن داخل الجزائر، وهي دعوة للتحسيس بخطورة الإرهاب عبر المنظمات الإقليمية والجهوية.

أولاً: الدوافع الأمنية.

يعد تنظيم الإرهاب وتصديره عملية معقدة ومتطورة واسعة النطاق، وتستمد التنظيمات الإرهابية تمويلها من مصادر كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف هذه التنظيمات وأماكن نشاطها.[3] وإذا كان المجتمع الدولي قد حقق بالفعل نجاحات في مواجهة الأساليب التقليدية للتمويل وإفشال قدرة تنظيم القاعدة، تبقى المجموعات الناشطة في السّاحل واليمن تجني أموالا طائلة من وراء عمليات الاختطاف مقابل فدية.[4]

---

[1] Adam Nossiter, Kidnappings fuel extremists in west Africa, *New York Times*, December 13 2012., «http://www.nytimes.com/2012/12/13/world/africa/kidnappings-fuel-extremists-in-western-africa.html»

[2] بعد أن استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب أصبحت هناك إمكانية طرح المبادرة على المستوى العربي والدولي للبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

[3] أدريان كيندري، "المال مصدر كل الشرور: اقتصاد الإرهاب الدولي"، **مجلة حلف الناتو**، 2007.

- انظر أيضا: رونالد كريلينستن، **مكافحة الإرهاب**، تر: أحمد التيجاني (الإمارات: **مركز** الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص11 وما يليها.

4 عزيز ط، واشنطن تؤيد الموقف الجزائري وتشدد على رفض دفع الفدية، **جريدة صوت الأحرار**، 09 فيفري 2013. على الرابط التالي: «http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/8616.html»

1. حماية الامن القومي

يؤكد عديد الخبراء في المجال الأمني بأن سياسة الأمن هي القاعدة الأساسية التي توضع عليها البرامج الأمنية الفعالة والشاملة، وهي العنصر الحاسم في الهيكل الأمني عمومًا، كما تعد السبيل الأساسي في الإدارات الأمنية التي يتم فيها ترجمة التوقعات إلى أهداف قابلة للاختبار والقياس؛ فهي تضع مفهوم متسق مع ما هو مسموح وما هو غير مسموح به فيما يتعلق بشكل شامل للأمن أو الدفاع[1]، فسياسات الأمن القومي هي السياسات ذات الصلة ببقاء الدولة، ويضمن هذا الأمن من خلال استخدام الإكراه الاقتصادي، الدبلوماسية، السلطة السياسية، وغيرها.[2]

وكنتيجة للتطور الأوضاع الأمنية في منطقة السّاحل خاصة بعد الهجوم على منشأة الغاز في تيغنتورين العام 2013، بدا جليًا الطابع عبر الوطني للتهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإسلاموية المتطرفة في المنطقة. الأمر الذي زاد من أهمية التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي بين حكومات دول المغرب العربي والسّاحل لمواجهة خطر التهديدات الإرهابية "الازدواجية المحورية في الجزائر".

وقد عملت الجزائر منذ قرابة ثلاثة عقود من الزمن على تقديم نفسها كوسيط تقليدي لتسوية الصراعات في منطقة السّاحل، حيث توسطت في عمليات السلام في مالي في سنوات 1991، 1995 و2006، كما حاولت النخب الحاكمة في الجزائر الاستفادة من هذا الدور المؤثر بتبني سياسة عدم لفت الأنظار كموقف حذر متصل بأزمة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين من خلال موقف"الانتظار والترقب" وقد نجحت في ايجاد فرصة لاستعادة دورها التقليدي كشريك ووسيط وقوة إقليمية بشأن أي صراع وبالتالي فكت الحصار الذي اتسمت به سياساتها في سنوات السبعينيات.[3]

---

1 Joel Weise, Charles Martin, *Developing a Security Policy, Sun Microsystems Inc,* (Janvier 2001), available at: «http://www.sun.com/blueprintsm».

2 وضع هذا المفهوم أساسا في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، للمزيد انظر: موقع العلوم السياسية بلا حدود، سياسة الأمن القومي، **موقع العلوم السياسية بلا حدود**، 7 جانفي 2013، على الرابط التالي:
«https://www.boundless.com/politicalscience/textbooks/boundless-political-sciencetextbook/foreign-policy-18/foreign-policy-108/national-security-policy-572-4255/».

3 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "المسار السياسي الحديث في الجزائر"، **الموسوعة العربية الحرة**. على الرابط التالي:
«https://ar.wikipedia.org/wiki/»

وفي هذا السياق، تم عقد عدة ورشات دولية لتنفيذ مذكرة الجزائر بشأن أحسن الممارسات في مجال الوقاية من الاختطاف مقابل الفدية. وكذا حثّ الدول على مراجعة مواقفها للتماشى وفق توصيات مذكرة الجزائر حول المقاربة الجديدة القائمة على تجريم دفع الفدية، مع السعي إلى الطابع التوافقي والمرن لأرضية الجزائر المعتمدة في 2012 لتجفيف منابع تمويل الإرهاب بغية الحد من توسعه خاصة الفدية و/أو أي امتيازات أخرى[1]. ولأن الموقف الجزائري واضح في هذا المجال، يبقى صالحا بخصوص هذه القضية ببعدها القانوني الذي يتعين أن يرافق المقاربة الأمنية.

ويولي المقترح الجزائري للبعد البشري[2] حيث تؤكد على ضعف الفرد في محيط غير مستقر وكذا الأثر السيكولوجي للعنف على الضحايا، كما تراعي وجهات النظر المختلفة لكافة الدول والهيئات على غرار الولايات المتحدة والمعهد الدولي للعدالة، ودولة القانون والمنتدى العام لمكافحة الإرهاب وذلك من أجل "تنسيق" الرؤى والتجارب في مجال التصدي لدفع الفدية وتوحيد المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع للتحقيق أكبر قدر من الفعالية.[3]

وفي سبيل تمرير سياساتها وتحقيق أهداف مأمورية سياستها الخارجية عملت القيادة السياسية في الجزائر على تفعيل سياستها الخارجية وإتباع دبلوماسية ناشطة قائمة على تعزيز علاقاتها بمختلف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وتطوير علاقاتها التجارية وتبادلاتها الثقافية، وإتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تعزيز الأمن القومي الذي أصبح يشكل صدارة اهتمامات النخب الحاكمة.[4]

---

[1] حركة عدم الإنحياز، القضايا القائمة والناشئة محل انشغال واهتمام حركة عدم الانحياز، الوثيقة الختامية، القمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز ، طهران، 31 أوت 2012، ص 79.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، تقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والعشرون، 04 جويلية 2013.

[3] حميد بوكريف، هناك ديناميكية إيجابية لتجريم دفع الفدية، أخبار اليوم، 23 فيفري 2015، على الرابط االتالي:
«http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tmpl=component&id=133756»

[4] Chris Alden, Foreign Policy Analysis, *University of London Press*, (2011): 01-07, available on «http://ar.scribd.com/doc/57001785/Foreign-Policy-Analysis».

2. تجفيف مصادر تمويل الإرهاب:

في الوقت الذي تبذل فيه الدول والمنظمات الدولية جهودًا حثيثة للحد من تمويل الإرهاب – والتي لم تشمل حتى الآن استراتيجيات مبتكرة بما فيه الكفاية- تعمل التنظيمات الإرهابية على تكييف نفسها مع التقنيات الجديدة للتمويل، التي تختلف باختلاف التنظيمات الإرهابية وأماكن نشاطها. [1]

وقد أثرت استجابة المجتمع الدولي لقرارات مجلس الأمن؛ التي تقضي بفرض عقوبات اقتصادية على الدول الراعية للإرهاب في تراجع دعم الدول للتنظيمات الإرهابية، لكن دون أن تؤثر في نشاطاتها الإجرامية إذ تحولت هذه الجماعات إلى الاعتماد بشكل متزايد على التمويل الخاص المتمثل في فئتين: الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة.

المصدر الرئيسي الثاني للتمويل يتأتى من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعمال الإجرامية، مثل التهريب، وتقريبا جميع أنواع الغش، سرقة السيارات، تهريب المخدرات والخطف والسطو والابتزاز وجرائم سرقة الهوية، غسيل الأموال وتهريبها.

إلى جانب ذلك، تستخدم الجماعات الإرهابية مصادر قانونية في تمويلها مثل حشد الأنصار وذلك إما لجمع الأموال لدعم المتطلبات اللوجستية والتشغيلية أو لتغطية بعض الأنشطة كواجهة لغسيل الأموال، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الجمعيات الخيرية والتبرعات الشخصية وجمع رسوم العضوية، والاستثمارات وبيع المنشورات، وتناشد الأفراد في المجتمع للتمويل بالمعنى الشرعي.

فتغيير أساليب التمويل في هذه البنية، تقوم العلاقات البراغماتية المتنامية مع الجريمة المنظمة والموالين في الشتات بتأمين التمويل والموارد التي يحتاج إليها النشاط الإرهابي، ويعد الترابط المتنامي بين هذه المنظمات ذات الدرجة الأقل من آليات التمويل التقليدية من بين النتائج غير المقصودة لعملية تعزيز وتفعيل الضوابط المالية الدولية ومراقبة عمليات غسيل الأموال وتعد هذه الظاهرة أساس "قانون جودهارت"[2]؛ الذي يقر بقابلية إحلال طرق التمويل من القنوات المحكمة التنظيم إلى القنوات الأقل

---

[1] Şener Dalyan, *Combating the Financing of Terrorism*: *Rethinking Strategies for Success, Defense Against Terrorism Review*, Vol_1, No_1(Spring 2008):139-141.

[2] لمزيد من التفصيل انظر: جون كاي، "تسليط الضوء على لائحة تفضح حماقة التنظيم المصرفي"، **مجلة الاقتصادية الالكترونية**، ع6915، (16 سبتمبر 2012)، على الموقع التالي: « *http://www.aleqt.com* »

تنظيمًا، وفي حالة تنظيم القاعدة، فإن هذا يدل على تنويع مصادر تمويل الشبكة الإرهابية، ليشمل فيما يشمل، الماس والأحجار الكريمة والسلع المزيفة.[1]

3. تقليص الاتجاهات الجديدة للمنظمات الإرهابية الإقليمية والدولية:

تتجلى مخاطر أعمال الاختطاف من منظور عالمي من خلال دعوة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلى "القبض على رعايا البلدان التي تخوض حروبا ضد المسلمين"، وهو ما جعل تنظيمات جديدة تظهر للوجود خاصة مع مطلع ديسمبر 2012 أين تم إنشاء منظمة منشقة "الموقعون بالدم"، المسئولة عن احتجاز الرهائن في منشأة للغاز بعين أميناس[2] والحركة من أجل الاتحاد والجهاد في غرب أفريقيا (*MUJAO*) وغيرها.

تعد مكافحة تمويل الإرهاب بمثابة الركيزة الأساسية لمواجهته الظاهرة الإرهابية، فالمكافحة الفعالة يمكن أن تلعب دورا تحقيقيا، تحليليا ورادعًا ووقائيًا في مجابهة خطر التهديدات الإرهابية، وقد تم اعتماد عديد الصكوك والاستراتيجيات والمقترحات بما فيها المقترح الجزائري لتجريم دفع الفدية، وإعطاء سلطة للحكومات لمكافحة تمويل الإرهاب، إلا أن إنجازاتها كانت متواضعة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها،[3] وعلى الرغم من محاولات المجتمع الدولي في هذا المجال تغيير النهج، على غرار اعتماد القرار رقم 1373 الملزم قانونًا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي يتناول مباشرة تمويل الإرهاب[4]، ويتطلب قمع وتجريم التمويل بالدعم الإيجابي أو السلبي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون.[5]

---

[1] أدريان كيندري، **المصدر السابق**، ص05 وما يليها.

[2] قامت الدبلوماسية الجزائرية بمعارك عديدة في المحافل الدولية من أجل إجبار الدول الغربية عن التوقف عن دفع الفدية، وما يؤكد صحة هذا الكلام طريقة تعاملها مع الهجوم الإرهابي الذي استهدف قاعدة الحياة في تيقنتورين يوم 16 جانفي 2013، للمزيد انظر: عمر المهدي بخوش، "دعم، تمويل وخطف، الاتجار بالسلاح والبشر جرائم بالسّاحل تحتاج لدراسة"، **التحرير الجزائري**،(06 أكتوبر 2014)، على الرابط التالي: «http://www.altahrironline.com/ara/?p=88452»

[3] عدد الغربيين الذين اختطفوا في المنطقة في ارتفاع من 04 عام 2008 إلى 17 حتى 2013، ناهيك عن احتجاز الرهائن بعين أميناس إضافة إلى 37 آخرين غربيين، وقد زاد السعر المدفوع في كل رهينة بتضخيم كبير، من 01 مليون أورو عام 2008 إلى 05 عام 2013، للمزيد انظر: Jean-Charles Brisard, *op.cit.*, 89.

[4] جمال زايد هلال أبو عين، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، (الأردن: عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009)، 227.

[5] انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية"، الأمم المتحدة، الدورة الثانية والستون، نيويورك، 2008 A/62/898، 1-2.

4. الحد من عوامل تطور عمليات تمويل الإرهاب:

تأثرت الموارد المالية وطرق تمويل التنظيمات الإرهابية في شمال أفريقيا إلى حد كبير بعاملين إثنين[1]: يتمثل العامل الأول في الاستقلال الاستراتيجي والتكتيكي الطويل لهذه التنظيمات؛ التي ظهر معظمها في أعقاب الصراع الأفغاني مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حاليًا) ذات التوجّهات الإقليمية. لكن بعد انخفاض الموارد المالية التقليدية على خلفية أحداث الحادي عشر سبتمبر، وكذا تراجع دعم الجمعيات الخيرية والتبرعات الفردية، تحولت هذه الجماعات إلى المزيد من المصادر المحلية كالإيرادات المتولدة في مناطق الصحراء والسّاحل وإقامة علاقات وطيدة مع تجار السلاح ...[2]. ويتمثل العامل الهام في التحرك لإيجاد بيئة جديدة محلية أو موارد مالية إقليمية، وبالتالي الاكتفاء الذاتي.[3]

وفيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية في شمال أفريقيا، يمكن القول إن هناك صلة مباشرة بين ضعف تنظيم القاعدة وتطور ظاهرة الاختطاف للحصول على فدية كوسيلة لتمويل الإرهاب في منطقة السّاحل. فالاختطاف مقابل فدية ليس جديدا، ولكنه بات أحد المصادر الرّئيسية في تمويل العديد من التنظيمات الإرهابية، وأصبحت هذه الظّاهرة تُثير إشكاليات حقيقية للأمن الدولي،[4] وهو ما ترتب عليه زيادة التعاون الاستراتيجي بين الجماعات الإرهابية في المنطقة، وإلى تغيير في التكتيكات وطريقة عمل لعدة مجموعات.[5]

---

[1] Jean-Charles Brisard, *op.cit.*, p.02.

[2] بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في السّاحل الأفريقي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2011)، ص.101.

[3] Marc Lynch, Al-Qaeda's Consructivist Turn, *praeger security international*, (May 2006).

[4] أميره محمد عبد الحليم، "تنظيم القاعدة في السّاحل الأفريقي وربيع الثورات العربية"، **آفاق أفريقية**، المجلد الحادي عشر 38 (2013)، 119-122.

[5] أبرز مثال هو **بوكو حرام** في نيجيريا، الذي اعتمد منذ إنشائه في 2002 على الابتزاز داخل نيجيريا، للمزيد انظر:
حمد الأمين ولد الكاتب، "التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، ورقة قدمت في الندوة المتعلقة بالمغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 16 و17 فيفري 2013.

ثانيًا: الدوافع السياسية:

دفعت التطورات المتسارعة إلى زيادة الاستفادة من مصادر تمويل الإرهاب ومنها الفدية التي تصطدم بتحديات ومشكلات متزايدة تنافي القيم الأخلاقية وتطال المصالح الواجب حمايتها بل وتخالف القانون أيضا مثلها مثل المصادر الأخرى كجرائم غسيل الأموال.[1]

اضطرت دول السّاحل التي تشهد إضطرابًا غير مسبوق للتعاون "الاستراتيجي" بينها لاستئصال الإرهابمن خلال مقاربة متكاملة كمرحلة أولى لنجاح أي مسعى، وهو ما أكده مدير الاستشراف والبرمجة والتخطيط السياسي بوزارة الشؤون الخارجية "حميد بوكريف" بوجود ديناميكية إيجابية لدى بعض الدول لمراجعة تشريعاتها باتجاه تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.[2]

1. تعزيز الاستجابة الدولية للوضع في شمال أفريقيا:

أتاحت أعمـال العنف للجماعات الإرهابية قدرة الحصول على أسلحة متطورة وخدمات لوجستية وأدوات توظيف بطريقة أثارت قلق أمني دولي، كما شككت في القدرات المستخدمة في محاربة تمويل الإرهاب إذ وقعت عديد الدول رهينة لدفع فديات للجماعات الإرهابية أو تلبية طلباتها في الإفراج عن المعتقلين الإرهابيين في مقابل إطلاق سراح الرهائن.[3]

تعدّ عملية صياغة السّياسة الجنائية للإرهاب من المسائل الداخلية القابعة تحت سلطة الدولة، لكن عولمة مكافحة الإرهاب ألقى بظلاله على نطاق سلطة الدولة في الإصلاح التشريعي الجنائي لمواجهة الإرهاب وخاصة التمويل[4]. وهو ما دفع عديد الدول كإيطاليا[5] وكولومبيا والولايات المتحدة والهند إلى حظر وتجريم دفع الفدية كوسيلة لشراء حرية الشخص المختطف، كما حذت حذوها كندا[6] وغيرها من الدول استجابة للدعوات الدولية خاصة الأممية منها.

---

[1] النوايسة منتصر أحمد، الأساليب التقليدية والمستحدثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب: الإنترنت وأساليب الدفع الإلكتروني، الحلقة العلمية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب، **الرياض**، 22-26 جانفي 2011، 01.

[2] بوكريف، هناك ديناميكية، مرجع سابق.

[3] في 5 سنوات، أفرج عما لا يقل عن 20 معتقلا من هذه المجموعات كجزء من هذه المعاملات، ولغاية الآن، لم يوفر المجتمع الدولي سوى استجابة محدودة لهذا التحدي المتزايد والضغط على إطاره القانوني خاصة سن صك دولي وهو ما طالبت به الجزائر في المحافل الدولية.

[4] المادة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم 1368.

[5] سنة 2005 صدر القانون رقم 155 في 31 جويلية 2005 لمواجهة الأخطار العاجلة للإرهاب كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 144 في 27 جوان 2005 في هذا الشأن.

[6] المادة 1/83 من القانون الكندي الخاص بالإرهاب.

معظم الحكومات تتحول إلى طرق أخرى، وحتى مع المعرفة الصريحة بأن الفدية قد دفعت، والسبب الأرجح هو أن حظر الفدية من المرجح أن يتعارض مع مبادئ العقاب في القانون الجنائي، لأنه ستتم معاقبة ضحايا أبرياء دفعوا الفدية تحت الإكراه[1]، ورغم الجهود المبذولة لتوضيح الوضع القانوني حول هذه المدفوعات، تظهر تساؤلات كثيرة تستوجب توضيح على وجه السرعة خاصة القانون والسياسة الدولية، على سبيل المثال، من خلال تكليف لجنة القانون الدولي بالتوضيح أو رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.[2]

2. الحصول على توافق دولي تجاه ظاهرة الإرهاب:

إن تقليص نشاط الجماعات الإرهابية في المستقبل لا يتوقف على الجوانب المالية فحسب[3]، بل الأمر يتطلب التركيز على مجموعة من الأبعاد في مقدمتها الحد من الموارد المتاحة للجماعات الإرهابية من خلال تفعيل الرقابة المالية؛ التي تتم عبر مراقبة عمليات دفع الفديات، الأمر الذي من شأنه وضع قيود على عمليات نقل الأموال، ومن ثمة التقليل من الهجمات الإرهابية المحتملة.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الجماعات الإرهابية يتطلب تكاليف كبيرة فإلى جانب التكاليف المتعلق بالجانب العملياتي تحتاج هذه الجماعات إلى أموال للتخطيط، التوظيف، المشتريات، الإعداد، التسليم، الاتصالات، الإقناع والدعاية، التحريض، البنية التحتية الآمنة، الخلايا النائمة، استطلاع الأهداف والاعتداء.

يمكن لعمليات مكافحة مصادر تمويل الإرهاب أن تساعد حول كيفية تنفيذ الإرهابيين لهجماتهم، كما بإمكانها أن تساعد في تحديد واعتقال أعضاء وأنصار التنظيمات، إضافة إلى فهم طرق التنفيذ والهيكل التنظيمي.

---

[1] اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2006 القرار رقم 158 الذي يطالب بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مواجهة الإرهاب.

[2] James Cockayne, Jason Ipe, and Alistair Millar, *Implementing the UN Global Counter-Terrorism Strategy in North Africa*, (September 2010): 39.

[3] Şener Dalyan, *op.cit.*, 137.

وتتزايد جهود المنظمات الدولية والدول في مجال مكافحة تمويل الإرهاب والتي لا تتضمن حتى الآن استراتيجيات مبتكرة بما فيه الكفاية لتتكيف مع تقنيات جديدة للتمويل والمصادر[1]، ومع ذلك هناك استجابة مستمرة من المجتمع الدولي وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي[2] التي تجيز فرض عقوبات اقتصادية تستخدم لإقناع الدول الراعية لوقف دعمها للإرهاب.[3]

3. تعزيز منظومة التشريعات الدولية:

استجابة لهذا التطور الخطير، اتّخذ المجتمع الدولي جملة من التّدابير، فقد وضع مرة أخرى محور تساؤل حول التعامل بفعالية مع هذه المشكلة من خلال تعزيز جميع التدابير التي اتخذته، وأهم التدخلات:

1- مجلس الأمن الدولي: توجد العديد من المبادرات الدولية في مجال التعاون متعدد الأطراف لمكافحة تمويل الإرهاب، فهناك تطور وتطوير للعديد من الأجهزة والأدوات القانونية لضمان التزام الحكومات بالإطار الذي تستند إليه تدابير المكافحة[4]، فكانت هناك خطوات ملموسة أهمها:

- قرار مجلس الأمن رقم 1267[5] في أكتوبر 1999 الذي يقضي بتسليم أسامة بن لادن وتجميد الأصول المالية لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، وكذا إنشاء لجنة العقوبات.[6]

---

[1] BantekasIlias, "The International Law of Terrorist Financing", *the American Journal of International Law* 97 (2003): 02.

[2] للمزيد أنظر: مجلس الامن، اللائحة 1904 حول تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، دورة مجلس الأمن رقم 6247، المكملة للائحة 1373 المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب ومحاربته واللائحة 1267 الخاصة بتمويل الإرهاب.

[3] Napoleoni Loretta, "Terrorist Financing, How the New Generation of Jihadists FundsItself", *Rusi Journal*, Vol. $_{151}$ Issue.$_{01}$ London (2006): 60-61.

[4] *Şener Dalyan, op.cit .p.*141.

[5] تم تعديل نظام العقوبات وتعزيزه بقرارات لاحقة، بما فيها القرار 1333(2000)، 1390(2002) 1455(2003) 1526(2004) و1612(2005)، إلى درجة أن العقوبات تغطي الآن الأفراد والكيانات المرتبطة مع تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن و/أو حركة طالبان أينما وجدوا، انظر وثائق الأمم المتحدة على موقعها: *http://www.un.org*

[6] هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون العام (كوبنهاغن: الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007).

- اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في ديسمبر 1999[1]؛ والتي تلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة[2] لتحديد وكشف وتجميد أو حجز أي تمويل يتعلق بالإرهاب. كما حصرت الجرائم المتعلقة بتقديم أو جمع الأموال التي سيتم استخدامها لتنفيذ أي عمل إرهابي، لكن خلوّ هذه الاتفاقية من شروط الإلزام، وكذا غياب آليات دولية لتنفيذ بنودها جعلها مقتصرة فقط على الدول الأطراف فيها.[3]

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعاملت مع مكافحة تمويل الإرهاب، من خلال مجموعة العمل المالي (*FATF*)، التي أنشأها مجموعة السبع دول الأكثر غنا في العالم (*G*-7) عام 1989، هدفها دراسة تقنيات واتجاهات غسل الأموال واستعراض الإجراءات المتخذة بالفعل على الصعيد الوطني أو الدولي من خلال تقرير وتوصيات وتوفير خطة عمل شاملة.[4]

3- البنك وصندوق النقد الدوليين: طور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برامج المساعدة التقنية للبلدان من أجل ضمان الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوصيات مجموعة العمل المالي، ومن خلال هذه الأنشطة الدولية، اتّخذت بعض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية دورًا نشطًا في مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق تأييد الأمم المتحدة وتدابير المجموعة.[5]

---

[1] دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ يوم 10 أفريل 2002، وكانت أربعة بلدان فقط صدقت على الاتفاقية، انظر خليل حسين، مكافحة الإرهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية، **منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت 2011.

[2] عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي (لندن: دار الحكمة، 2002)، ص.10.

[3] المادة 20 من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

[4] منها قرار المجلس بشأن المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب في 2009، أما فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب عام 2005 فقد أصدرت مذكرة معلومات لوجستية ومذكرة شفوية والمذكرة المفاهيمية، انظر المؤتمر الدولي لمراكز التنسيق المعنية بمكافحة الإرهاب المتعلق بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وبتعزيز التعاون الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 13و14 جوان 2013.

[5] Bantekas Ilias, the International Law of Terrorist Financing, *the American Journal of International Law*, vol 97, no 2(2003): 319.

الـخـاتـمـة:

تعتبر رغبة المجتمع الدولي في تبنّي النهج الجزائري في محاربة دفع الفدية في حالات الرهائن نصرًا سياسيًا ودبلوماسيًا وأمنيًا يعزز الخطوات التي اتخذت بالفعل منذ أطلقت الجزائر مبادرتها في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة تنسيق الجهود للحد من عمل هذه المجموعات المدمرة.

إذن، يبقى الإرهاب مصدرا دائما للمشكلة لاسيما في أفريقيا، ولكن نزع الشرعية عنه لا يتأتى إلا بإجراءات رسمية قانونية من قبل المجتمع الدولي دون تنازلات أو حلول تفاوضية لأن مثل هذه الحلول تعزز شوكة الجماعات وبالتالي المزيد من الاختطافات، ورغم تباين الآراء حول هذا الموضوع لأن بعض الدول تعطي الأولوية لحماية حياة الرهائن وتتأثر بالضغوط المكثفة من قبل الرأي العام، الجزائر، ترغب في وضع قيود على حظر دفع الفدية للجماعات الإرهابية وهو ما زال موضوع معركة دبلوماسية[1] طويلة المدى.

[1] سجلت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة، عودة قوية لافتة للنظر إلى الساحة الدولية للمزيد انظر:
فائزة سايح، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، **جريدة الحوار**، عدد يوم 09 أفريل 2009.

الغنجة هشام داود

ثروة الغاز والنفط الصخريين : بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية ـ حالة الولايات المتحدة الأمريكية ـ

تسعى عديد دول العالم، خاصة الكبرى منها، إلى تحقيق أمنها الطاقوي، باختلاف مضمون هذا المفهوم من دولة إلى أخرى، وفي هذا الإطار بدأت عديد القوى الكبرى في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، لتجد في ما يسمى بالموارد غير التقليدية، ممثلة بالغاز والنفط الصخريين بديلا مفترضا لمصادر الطاقة التقليدية، ومصدرا جديدا إضافيا للطاقة بمعية الطاقات المتجددة كذلك. غير أن من أبرز العراقيل التي واجهت هذه الدول الساعية لاستغلال الغاز والنفط الصخريين لاعتبارات اقتصادية خاصة: تلك التحديات البيئية التي يطرحها هذا الاستغلال، خاصة وأن أطرافا كثيرة تناهض استغلال الموردين السابقين بدعوى أنهما مضران بالبيئة. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تبيان الجدل القائم بين الاتجاه الداعي إلى استغلال الغاز والنفط الصخريين لاعتبارات اقتصادية، والاتجاه المتحفظ تجاه استغلال هذين الموردين لاعتبارات بيئية، محاولين أن ندرس حالة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكبر دولة منتجة للنفط والغاز الصخريين في العالم.

الكلمات المفتاحية: ثروة النفط، ثروة الغاز، التحديات البيئية، الإعتبارات الإقتصادية..

El Ghandja Hichem Daoud

The Wealth of Tight Oil and Shale Gas: between Economic Considerations and Environmental Challenges -Case of United States of America-

Several countries, especially the major ones; are seeking to achieve their energy security, depending on the content of this concept from state to state, and in this context, many great powers have started seeking alternative sources of energy, like the so-called unconventional resources, such as tight oil and shale gas as alternatives to conventional ones, and new additional sources of energy with the renewable energy. However, one of the most prominent obstacles that faced several states seeking to exploit tight oil and shale gas for economic considerations, is the environmental challenges of this exploitation. This study seeks to identify this controversy between the tendency to the exploitation of unconventional resources for economic reasons, and the conservative trend opposing the exploitation of tight oil and shale gas. The study is an attempt to examine the case of United States of America as the largest producer of unconventional resources in the world.

Keywords: ***Shale Oil, Shale Gas, Environmental Challenges, Economic Considerations.***

ثروة الغاز والنفط الصخريين: بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات البيئية
ـ حالة الولايات المتحدة الأمريكية ـ

The Wealth of Tight Oil and Shale Gas: between Economic Considerations and Environmental Challenges -Case of United States of America-

الغنجة هشام داود *

باحث دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

مقدمة:

يُعتبر الغاز والنفط الصخريين من الثروات المستكشفة حديثًا، ومن الموارد الطاقوية غير التقليدية التي تعوّل عليها دولٌ كثيرة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة عمومًا بأمنها الطاقوي؛ كالتخلص من تبعيتها الطاقوية لدول أخرى، أو تعزيز وتنويع إنتاجها، وكذلك صادراتها من المواد الطاقوية، وغيرها من الأهداف.

غير أنّ استغلال الغاز والنفط الصخريين يخلق مجموعة من التحديات ذات الطبيعة البيئية أمام الدول، إذ تنامى جدلٌ بين فريقين في هذا الخصوص: فريق يعارض بشدة استغلال هذين الموردين لما لذلك من آثار سلبية على البيئة، وفريق آخر يركز على الأبعاد الاقتصادية الإيجابية لاستغلال الموردين، ويعتبر أنّ استغلال الغاز والنفط الصخريين ليس له ضرر يُذكر على البيئة.

بناءً على ما سبق، تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية الآتية:

- ما الأهمية الاقتصادية، والآثار البيئية للغاز والنفط الصخريين؟

* البريد الإلكتروني: « Elghandjahichem@gmail.com »

وقصد الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

أولًا: الأهمية الاقتصادية للغاز والنفط الصخريين.

ثانيـاً: الآثار البيئية للنفط والغاز الصخريين.

ثالثـاً: ثورة الغاز النفط الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، والتحديات البيئية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية للنفط والغاز الصخريين.

تهدف عديد دول العالم (خاصة الكبرى منها) إلى تحقيق أمنها الطاقوي بما يتضمّنه هذا المفهوم من أبعاد، غير أنّ من أبرز العراقيل التي تواجهها؛ "تبعيّتها" للخارج طاقويًا، أي عدم قدرتها على تحقيق اكتفاءٍ ذاتي طاقوي، إما بسبب عدم توفّر أراضيها على مصادر كافية للطاقة، أو لعدّة أسباب أخرى.

لذلك بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، لِتجد من إحدى هذه البدائل ما يسمّى بالموارد الطاقوية غير التقليدية، ومن أبرز هذه الموارد: الغاز والنفط الصخريين.

1. ماهية الموارد الطاقوية غير التقليدية:

يُقصد بالموارد الطاقوية غير التقليدية تلك الكميات المعتبرة من النفط والغاز الطبيعي اللذان يتجمعان داخل تشكّلات جيولوجية متمثلة في مجموعة من الصخور الرسوبية، ما يجعل من استخراجهما بالطرق التقليدية أمرًا غير ممكن، بل يحتاج ذلك إلى اعتماد مجموعة من التقنيات المتطورة.[1] ومن بين أهمّ هذه الموارد: النفط والغاز الصخريين:

أ. الغاز الصخري (*Shale Gas*)، غاز الأردواز، أو غاز الشيت:

غاز طبيعي يكون حبيسًا داخل تشكيلات الطَّفل الصفحي[2]، استخراجه يحتاج إلى مزيدٍ من المعالجة قبل تدفّقه (بشكله الجاف أو السائل) كالتسخين والتخفيف، باستعمال مجموعة من التقنيات، لذلك يُصنّف على أنه غاز غير تقليدي.[3]

---

[1] Thomas Spencer, Oliver Sartor, Mathilde Mathieu, Unconventional wisdom: an economic analysis of US shale gas and implications for the EU, Studies, *Institut du développement durable et des internationales*, n°02 (February 2014): 6.

[2] **الطفل الصفحي** أو **السجيل الزيتي** Shale، هو صخر رسوبي فتاتي دقيق الحبيبات صفائحي، يتكون أساسا من الصلصال.

[3] أحمد جابة، وسليمان كعوان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"، مجلة **المستقبل العربي**، ع441 (نوفمبر 2015): 107، 108.

ب. النفط الصخري (*Shale Oil*):

هو ذلك النفط الذي يتم استخراجه من الصخور الرسوبية المليئة بالنفط، وحسب إدارة النفط الأمريكية *U.S. Department of Energy* فالنفط الصخري هو ذلك النفط لا يمكن إنتاجه، نقله، أو تكريره باستعمال تقنيات تقليدية، بل باستعمال مجموعة من التقنيات الجديدة، لذلك يُعرّف كذلك أنه مورد غير تقليدي.[1]

2. إحتياطات النفط والغاز الصخريين في العالم:

يقدّر إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الصخري حسب إدارة الطاقة الأمريكية في إحصائياتها المحيّنة يوم 24 سبتمبر 2015 بـ 7576.6 تريليون متر مكعّب موزعة عبر 46 دولة، فيما يقدّر الاحتياطي العالمي من النفط الصخري بـ 418.9 مليار برميل موزعة على حوالي 40 دولة فقط.[2]

خريطة01: أهم المناطق التي تضمّ احتياطيات كبرى من النفط والغاز الصخريين عبر العالم.

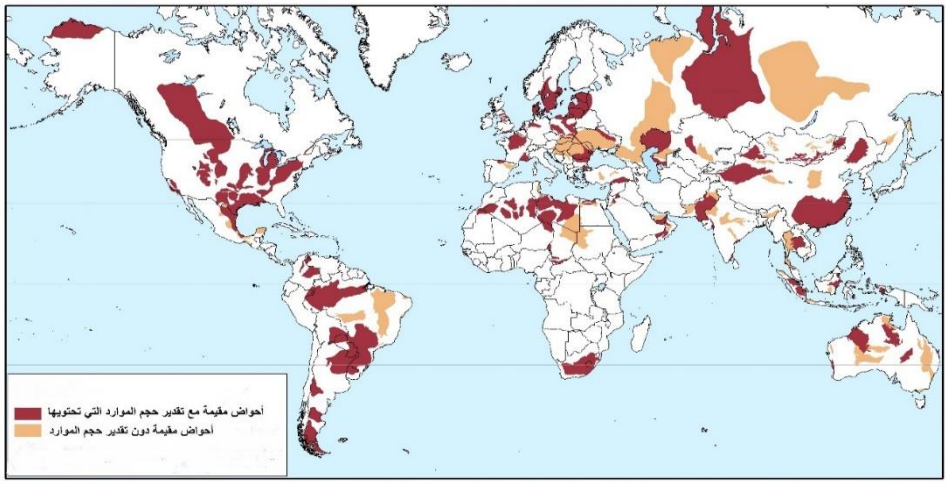

المصدر:

U.S. Energy Information Administration *EIA, Technically Recoverable Shale Oil and Gas Resources*, «https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/.»

[1] Deborah Gordon, "Understanding unconventional oil, Energy and climate", *Carnegie Endowment for International Peace*, (May 2012): 4-5.

[2] U.S. Energy Information Administration EIA, "Technically Recoverable Shale Oil and Gas Resources" (September 2015) «https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/.»

يتضح من خلال الخريطة تركّز احتياطيات كبيرة من الغاز والنفط الصخريين في آسيا و الأمريكتين، مع وجود احتياطيات أخرى في قارات إفريقيا، أوروبا، وأوقيانوسيا، ولكن بأحجام أقل. وللتعرف على أكبر الدول التي تمتلك احتياطيات من النفط والغاز الصخريين في العالم، نورد الجدولين الآتيين:

جدول 01، 02: يوضحان أكبر عشر دول امتلاكًا لاحتياطيات الغاز والنفط الصخريين في العالم:

أكبر عشر دول امتلاكًا لاحتياطيات من النفط الصخري في العالم			أكبر عشر دول امتلاكًا لاحتياطيات من النفط الصخري في العالم		
الترتيب	الدولة	مليار برميل	الترتيب	الدولة	تريليون قدم^3
1	روسيا	75	1	الصين	1115
2	الو.م.أ	58	2	الأرجنتين	802
3	الصين	32	3	الجزائر	707
4	الأرجنتين	27	4	الو.م.أ	665
5	ليبيا	26	5	كندا	573
6	أستراليا	18	6	المكسيك	545
7	فنزويلا	13	7	أستراليا	437
8	المكسيك	13	8	جنوب إفريقيا	390
9	باكستان	9	9	روسيا	285
10	كندا	9	10	البرازيل	245
إجمالي الاحتياطي العالمي		345	إجمالي الاحتياطي العالمي		7299

المصدر:

U.S. Energy Information Administration EIA, Shale oil and shale gas resources are globally abundant http://www.eia/gov/todayinergy/detail.cfm?id=14431»

يتبين من خلال الجدول أنّ الصين تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الصخري (1115.2 تريليون متر مكعّب)، متبوعةً بـالأرجنتين 801.5 تريليون متر مكعب، فالجزائر بـ 706.9 تريليون متر مكعب. من جهةٍ ثانية تمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي من النفط الصخري (74.6 مليار برميل)، لتليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 58 مليار برميل، فالصين بـ 32 مليار برميل.

جدول 02: يبين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الصخريين في العالم لعام 2014:

الدولة	النفط الصخري مليون برميل يوميا	الغاز الصخري مليار متر مكعب يوميا
الولايات المتحدة الأمريكية	4.07	34.3
كندا	0.20	3.9
الأرجنتين	0.02	--
الصين	--	0.2
إجمالي الإنتاج	4.29	38.4

المصدر:

U.S. Energy Information Administration EIA, *Shale gas and tight oil are commercially produced in just four countries,* « http://www. eia.gov/todayinergy /detail.cfm?id=19991».

1. مزايا وسلبيات استغلال النفط والغاز الصخريين:

أ. المزايا:

1- من الناحية الاقتصادية: [1]

- كلما ازداد إنتاج الدول من الغاز والنفط الصخريين، انخفض سعر الغاز والنفط داخليا وعلى المستوى الدولي كذلك، ويعود ذلك بالفائدة على المستهلك العادي.
- تخفيض تبعية بعض الدول طاقويا للخارج، وتغطية الطلب المحلي، بل إمكانية التحول إلى مصدّر للنفط أو الغاز، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي من المرشح أن تصبح دولة مصدّرة للغاز في آفاق سنة 2018م بفضل ثورة الغاز الصخري بها
- نظرًا لتعدّد الأنشطة اللازم تداخلها في عملية استخراج النفط والغاز الصخريين، فإنّ ذلك يتوجب تكوين يد عاملة مؤهلة، ما يؤدي إلى خلق عدد كبير من مناصب العمل.
- يضاف إلى ذلك أنّ استخراج الغاز والنفط الصخريين -حسب بعض المختصين- ليست له آثار واضحة على البيئة، عكس الموارد التقليدية.

[1] Chevron, Natural gas and the new American economy, *Chevron Corporation,* (2012): 2.

من ناحية جيو-استراتيجية، من المتوقع أن يرفع استغلال الغاز والنفط الصخريين من سلامة التموين للدول المستوردة للطاقة، فأوروبا مثلاً من المتوقع أن تستفيد من الغاز الصخري في روسيا (حال استخراجه)، ومن الغاز الصخري القادم من الولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد، خاصة أنّ الدراسات أثبتت فقر الدول الأوروبية في هاتين المادتين.[1]

لذلك يمكن القول أنّ أهم دوافع انتقال بعض الدول نحو استغلال الموارد الطاقوية غير التقليدية تتمثل في: الرغبة في تحقيق الأمن الطاقوي باختلاف مضمونه من دولةٍ لأخرى، تحقيق أهداف محلية تتمثل في توفير مناصب عمل إضافية وضمان أسعار أقل في متناول المستهلك، وإضافةً إلى ذلك يأتي استغلال الغاز والنفط الصخريين كتجسيد للتطور الكبير لتقنيات الحفر على المستوى العالمي، خاصة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أنّ احتياطيات هذين الموردين موجودة في الواقع منذ أمد بعيد، لكنّ استغلالها يحتاج لتوفر مثل هذه التكنولوجيا المتطورة.[2]

ب. السلبيات:

أما في ما يخص أبرز سلبيات استغلال النفط والغاز الصخريين، فمن الناحية الاقتصادية، تعتبر تكلفة استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً 73 دولار للبرميل حسب الدراسة التي أعدّتها مؤسسة ***Natixis*** بالتعاون مع وكالة رويترز ***Reuters*** عام 2013م، يُضاف إليها 12 دولارا لتغطية تكاليف النقل، بإجمالي تكلفة تقدّر بـ 85 دولار للبرميل، وبالتالي يصبح من غير المجدي اقتصاديا استخراج النفط الصخري في حالة انخفاض سعر البرميل من النفط تحت درجة 85 دولار.[3]

كما يعتبر الغاز والنفط الصخريين من الناحية التقنية صعبي الاستخراج، فبالنسبة للغاز الصخري مثلاً يجب حفر مجموعة من الآبار لاستخراج نفس الكمية من الغاز التقليدي في حالة حفر بئر واحدة، يُضاف إلى ذلك، وجوب القيام بالتكسير الهيدروليكي للصخور، ما يستلزم امتلاك تكنولوجيا متقدمة، ويد عاملة مؤهلة،[4] ما يفسّر عدم وجود دول كثيرة منتجة للغاز والنفط الصخريين في العالم.

---

[1] مجلس الطاقة العالمي، **دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري**، تر: إيمان بويحي، خالد الشتوي (لندن: مجلس الطاقة العالمي، 2010)، ص. 4.

[2] المرجع نفسه، ص. 6.

[3] جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية"، **صندوق النقد العربي** (يوليو 2015)، ص. 19.

[4] Benjamin Dessus, Global Chance, Les gaz de schiste: enjeux et questions pour le développement, Document de travail 142, *Agence Française de Développement,* (Décembre 2014).

لكنّ أبرز ما يثير الجدل حول موضوع استغلال النفط والغاز الصخريين عبر العالم، هي تلك الآثار البيئية المترتبة عن استخراج الموردين السابقين من الصخور (حسب بعض المختصين)، حيث عارضت جمعيات بيئية وشخصيات ومنظمات مختصة استخراجهما لأسباب بيئية، فيما اعتبرت أخرى أنّ استغلال هذين الموردين ليست له آثار تُذكر على البيئة،[1] وهو الجدل الذي سنسعى إلى إبرازه في المحور الثاني من البحث.

ثانيًا: الآثار البيئية للنفط والغاز الصخريين.

أجمعت جمعيات بيئية وشخصيات عديدة على وجود آثار سلبية لاستخراج الغاز والنفط الصخريين على البيئة، فيما اعتبرت شركات وجمعيات أخرى أنّ استغلال الغاز والنفط الصخريين لا يضر بالبيئة إطلاقًا.

1. طريقة استخراج النفط والغاز الصخريين:

بعد انتهاء الشركات الساعية إلى استغلال الغاز والنفط الصخري من عملية الاستكشاف، التي تعتبر أسهل تقنيا مقارنةً بالبحث عن الموارد الطاقوية التقليدية، تبدأ عملية استخراج الموردين،[2] وتعتبر تقنية التصديع الهيدروليكي الأفقي أبرز تقنية مستعملة حاليا، تتمثل خطوات القيام بها فيما يأتي:

- حفر بئر بشكل عمودي إلى غاية الوصول إلى الصخور المرادة التي يجري اختراقها في عمق 1000 أو 1500م، عندئذ يتم تدوير اتجاه القنوات لتتحول من العمودي إلى الأفقي.
- يتم تصديع الصخور عن طريق حقنها بسائل خليط، يضم أساسًا الماء بنسبة حوالي 94%، زوائد كيميائية بنسبة 0.14%، والرمل بحوالي 5%، ليتم بذلك تحرير الغاز والنفط الصخريين الحبيسين سابقًا في الصخور.[3]
- ثم يتم أخيرًا سحب الغاز والنفط الصخريين إلى السطح، لتجري بعدها معالجة الموردين وتخليصهما من الشوائب.[4]

---

[1] أحمد جابة، وسليمان كعوان، مرجع سابق، ص. 110.

[2] مجلس الطاقة العالمي، مرجع سابق، ص. 12.

[3] Pavol Szalai, "Révolution du gaz de schiste : peut-elle traverser l'Atlantique ?" Fondation Robert Schuman, *Question d'Europe*, n°293, (4 Novembre 2013): 2.

[4] Réseau action climat, "Changements climatiques : les impacts de l'exploitation du gaz et du pétrole du schiste", *Réseau action climat France* (Avril 2011): 1.

2. الآثار الإيجابية لاستخراج النفط والغاز الصخريين على البيئة:

اعتبرت الشركة الأمريكية *Chevron* الغاز الصخري طاقةً نظيفة، وأنّ استغلاله يمكن اعتباره بديلاً لمصادر الطاقة التي تنتج انبعاثات سامة، كما أنّ الغاز الصخري لا يضر بالمياه الجوفية الموجودة في باطن الأرض حسب نفس الشركة.[1]

من ناحيةٍ أخرى طمأن الخبير الطاقوي الجزائري بوزيان مهماه سكان منطقة عين صالح الجزائرية المحتجين ضد استغلال الغاز الصخري في منطقتهم، وأورد أنّ الغاز الصخري لا يختلف عن الغاز الطبيعي التقليدي إلا من ناحية توفّره داخل صخرة موجودة على عمق كيلومتر على الأقل تحت الأرض، وهذه الصخرة ذات مساماتٍ ضيقة جدا، ما يستلزم استعمال تقنية التصديع المائي الأفقي من أجل السماح بانسياب هذا الغاز من الصخرة.

ورد كذلك على النقطة التي أثارها المحتجون، وهي تخوفهم من اختلاط المواد الكيميائية المستعملة في استخراج الغاز الصخري مع المياه الباطنية، وحاجج بأنّ هذه المياه موجودة على عمق 300م فقط، في حين أنّ الصخور التي تحتوي على الغاز الصخري موجودة في عمق 1000م أو أكثر، ما يجعل -حسبه- من تلوث المياه الجوفية أمرًا مستحيلاً.[2]

3. الآثار السلبية لاستخراج النفط والغاز الصخريين على البيئة:

تشكل أنشطة استخراج النفط والغاز الصخريين آثار سلبية عديدة على البيئة، نذكر من أهمها:

- إحداث زلازل ضعيفة إلى متوسطة الشدة: كما حدث في بلاكبول بالمملكة المتحدة عام 2011، وفي تكساس وأركانساس كذلك عديد المرات.[3]
- الآثار على المياه: يتطلب استخراج الغاز والنفط الصخريين كميات هائلة من المياه تتراوح بين 54.000 و174.000 متر مكعب للبئر الواحدة.[4]

---

[1] Chevron, *op.cit*., p. 5.

[2] بوزيـان مهماه، « الغاز الصخري لا يشكل أي خطر وسيمكن من إستحداث آلاف المناصب»، **الإذاعة الجزائرية**، 12 كانون الثاني/يناير 2015
«http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150112/26141.html»

[3] Pavol Szalai, *op.cit*.,p.3.

[4] Green Cross, Enjeux Sanitaires, Environnementaux et Economiques Liés à l'Exploitation des Gaz de Schiste Synthèse des Travaux, *Green Cross France et Territoires* (mars 2013): 3.

» آثار صحية، راجعة أساسًا إلى تحرير المعادن الثقيلة من الصخرة الأم، ويترتب عن ذلك ثلاثة آثار كبرى:

أ- صعود المواد الملوِّثة الموجودة طبيعيا داخل الصخرة الأم إلى السطح مع مياه التصديع، ومن هذه المواد: التاليوم ***Thallium***، الكادميوم ***Cadmium***، وغيرها، وهي مواد مسرطنة وسامة.

ب- إمكانية تسلل الميثان المستعمل في استخراج النفط والغاز الصخريين إلى طبقة المياه الجوفية، مما يتسبب في تلوثها.

ج- إضافة إلى ذلك فإنّ إمكانية تلوث هذه المياه الجوفية محتمل بشكل كبير، لأن المياه المستعملة في التصديع لا يرجع منها إلى السطح سوى 70%، ما يعني أنّ تلك المياه الخليطة بمجموعة من المواد الكيميائية سوف تتبعثر داخل طبقات الأرض بصفة عشوائية.[1]

- من الآثار السلبية الناتجة عن استغلال الغاز والنفط الصخريين كذلك تلويث الجو خلال عملية الاستخراج، إذ يعتبر غاز الميثان الذي يتسلل عبر طبقات الأرض 25 مرة أكثر تلويثا للجو من غاز ثاني أكسيد الكربون. كما أنّ الانبعاثات الناتجة عن الغاز والنفط الصخريين لا يقل خطرها على البيئة عن الفحم؛ هذا الأخير الذي يُعتبر أكثر المواد الطاقوية التقليدية تلويثًا للجو.
- تؤدي أشغال الحفر الناتجة عن ضرورة استخدام تقنية الحفر الهيدروليكي إلى تشويه مناظر الطبيعة، ذلك بسبب تعدّد الآبار التي يتوجب حفرها، إضافةً إلى مختلف الآلات والشاحنات التي تحيط بالبئر، ما يؤدي إلى تشويه مناظر الطبيعة، حال وُجد الغاز والنفط الصخريين في مناطق جميلة وسياحية.[2]
- يضاف إلى ما سبق إشكالية أخرى تتعلق بعملية التخلص من النفايات والغازات السامة السابق ذكرها، والتي تؤدي إلى تلوث البيئة والتربة، فرغم المجهودات التي تبذلها الشركات لتحقيق ذلك، إلاّ أنّ التحكم بنسبة 100% في هذه النفايات غير ممكن علميا.[3]

---

[1] *Ibid*.

[2] Observatoire des multinationales, Total et le gaz de schiste algérien, *basta*, Mars 2015, p. 11, «www.bastamag.net»

[3] جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص. 5.

شكل 01: يوضح الآثار السلبية لاستخدام تقنية التصديع الهيدروليكي على البيئة.

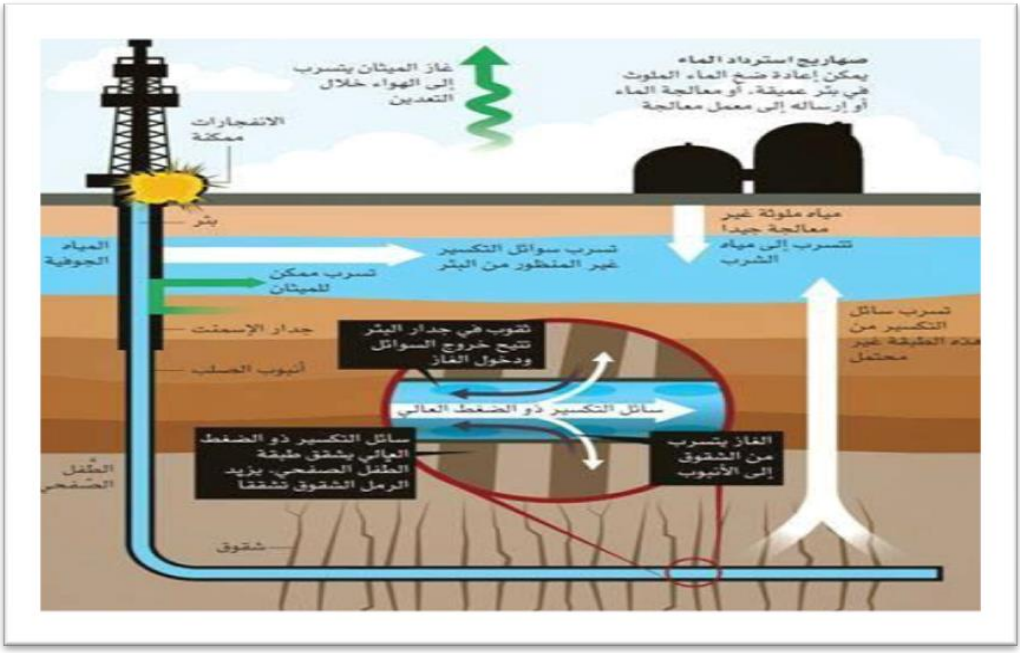

المصدر:

«http://www.algeriatimes.net/imagesnews/14011467281035635.jpg»

بناءً على المعطيات التي سبق ذكرها، يمكن القول أنّ الآثار السلبية على البيئية تفوق بكثير الآثار الإيجابية التي تحدث عنها مجموعة من الخبراء والشركات، إضافة إلى ذلك فإنّ الآثار السلبية لاستخدام تقنية التصديع الهيدروليكي لا تشمل جانبًا واحدًا فقط، بل عديد الجوانب، كما تمتدّ آثارها كذلك نحو المدى البعيد، ما يبيّن خطر استخدام هذه التقنية.

ثالثًا: الآثار السلبية لاستخراج النفط والغاز الصخريين على البيئة.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول القليلة التي استفادت اقتصاديا بشكل كبير من استغلال الغاز والنفط الصخريين، هذا من جهة، لكن من ناحية أخرى تواجه عملية استغلال الغاز والنفط الصخريين في هذه الدولة عراقيل ذات طبيعة بيئية بالأساس، نحاول أن نبيّن في هذا المحور كيف وَفّقت الولايات المتحدة الأمريكية بين البعدين.

1. ثورة النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم حسب إحصائيات شركة بريتيش بتروليوم BP لعام 2014، بـ 19.035.000 برميل يوميا، كما تعتبر أكبر مستهلك عالمي للغاز الطبيعي بـ 759.4 مليار متر مكعب. من ناحيةٍ أخرى، صارت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج عالمي بـ 11.644.000 برميل يوميا، وبالإضافة إلى كونها أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي، بإنتاجها 728.3 مليار متر مكعب.[1]

والسبب الرئيس الذي يقف وراء تحول الولايات المتحدة الأمريكية من دولة تابعة طاقويًا بنسبة كبيرة للخارج إلى دولة مرشحة لتصدير الغاز الطبيعي والنفط مستقبلا؛ هو قدرتها على استغلال موردين غير تقليديين متمثلان في الغاز والنفط الصخريين، مستغلةً الاحتياطات الضخمة التي تملكها في هاتين المادتين.

إذ تملك الولايات المتحدة الأمريكية احتياطيا يقدّر بـ 58 مليار برميل من النفط الصخري، بنسبة 17% من إجمالي الاحتياطي العالمي لهذه المادة، و665 تريليون متر مكعب من الغاز الصخري، بنسبة 9% من إجمالي الاحتياطي العالمي لهذه المادة. وتتركز أهم آبار النفط والغاز الصخريين في مناطق: داكوتا الشمالية، تكساس، وبنسلفانيا، ومناطق أخرى من البلاد.[2]

وحسب الدراسات الاستشرافية للوكالة الدولية للطاقة عام 2013، فمن المرتقب أن ينخفض استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط ومشتقاته من 50% عام 2010 إلى 32% عام 2035. وأن تتحول كذلك إلى دولة مصدرة للغاز الطبيعي عام 2018، [3] وذلك كلّه بفضل ثورة الغاز والنفط الصخريين.

وارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري من نصف مليون برميل يوميا عام 2007، إلى أكثر من أربعة ملايين برميل يوميا نهاية عام 2014، ليشكل حوالي 40% من إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] British Petroleum, *BP Statistical Review of World Energy* 2015, 64th Edition, (June 2015): p. 8, 9, 22, 23.

[2] U.S. Energy Information Administration EIA, Shale oil and shale gas resources are globally abundant. *op.cit*.,

[3] Sarah O. Ladislaw, Maren Leed, Molly A. Walton, *New energy, new geopolitics*, *Center for Strategic and International Studies*, (April 2014): 1, 5.

[4] أحمد بن محمد السياري، مرجع سابق، ص. 4.

كما ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري من 1.293 مليار متر مكعب عام 2007 إلى 12.519 مليار متر مكعب عام 2014، ليشكل حوالي 48.7% من إجمالي إنتاج الغاز في هذا البلد.[1]

شكل 02: يوضح نصيب إنتاج الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنتجة لهما 2014.

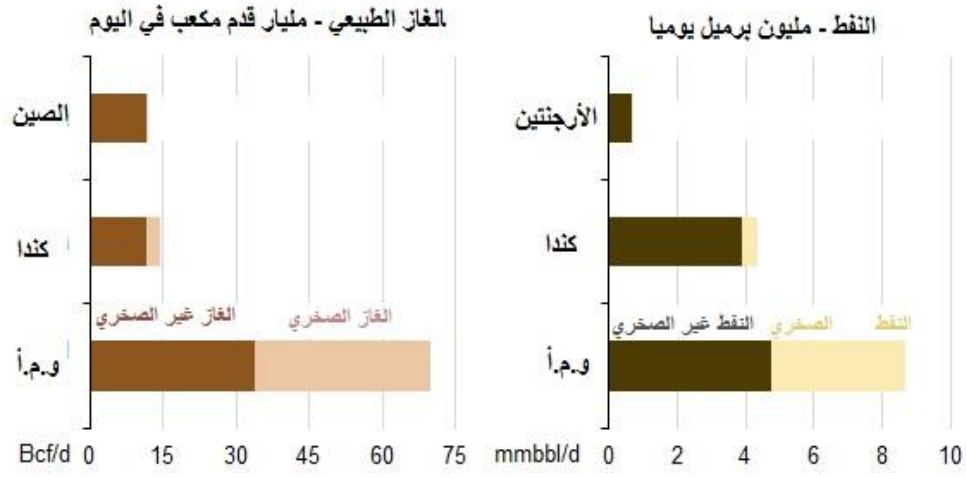

المصدر:

U.S. Energy Information Administration EIA, Shale gas and tight oil are commercially produced in just four countries. *op. cit.,*

يضاف إلى هذه النقاط، إيجابيات أخرى استفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية في استغلالها للموارد غير التقليدية، أهمها:

- امتصاص الطلب الداخلي، حيث من المتوقع أن يشكل الغاز الصخري المنتج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نصف إجمالي إنتاجها من الغاز عام 2035.
- توفير مناصب للعمل: إذ خلق قطاع استخراج الغاز الصخري وحده في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 870.000 منصب عمل عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1.6 مليون منصب عام 2035.

[1] المرجع نفسه، ص. 8.

- توفير مصدر دخل إضافي للسلطات: إذ استفادت الحكومة الأمريكية من 29 مليار دولار دخل على إنتاجها للغاز الصخري عام 2015، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 57 مليار دولار عام 2035م.[1]

أما من حيث التأثيرات السياسية والجيوبوليتيكية المرتقبة لهذه الثورة، فتتمثل في تأثيرين أساسيين:

- تشير التوقعات التي أعدّها مركز بروكنغز عام 2012 إلى أنّ تحول الولايات المتحدة الأمريكية من دولةٍ مستهلكة ومستوردة إلى واحدة من أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم؛ سينجر عنه انخفاض تدريجي لتبعيتها الطاقوية لسوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما سيؤدي إلى تحول في اتجاه الاستثمارات العالمية الطاقوية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكثر استقرارًا وأحسن تطورًا في الجانب التكنولوجي من المناطق الأخرى.[2]
- من جهةٍ ثانية؛ تحوّلُ الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة طاقوية سيمكّنها من فرض منطقها "الهيمني" أكثر في الساحة الدولية، من خلال استخدام طفرة الغاز والنفط الصخريين كأداة لتحقيق أهدافٍ اقتصادية وجيوبوليتيكية.[3]

ويتضح هذا المسعى جليا في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الأمريكية لعام 2015، في الباب المتعلق بالطاقة، إذ تم ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت قوة طاقوية بفعل "ثورة الغاز والنفط الصخريين"، وتمّ التأكيد على ضرورة اعتماد "أمن طاقوي موسع" يشمل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مساعدة الدول الأوروبية تحديدًا على تقليل تبعيتها الطاقوية للقوى الطاقوية التقليدية، وعلى رأسها روسيا، خاصةً بعد التهديد الذي أنتجته الأزمة الأوكرانية لمصالح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويكون ذلك بالشروع في منافسة هذه القوى داخل الاتحاد الأوروبي نفسه من خلال تصدير كميات من الغاز إلى دول الاتحاد، ومن ثم تقليل تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا وللقوى الطاقوية التقليدية تدريجيا.[4]

---

[1] Chevron, *op. cit*., p. 2.

[2] مركز بروكنغز الدوحة، موجز سياسات منتدى مركز بروكنغز الدوحة للطاقة 2012، تقرير مركز بروكنغز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة، مركز بروكنغز (2012)، ص.14.

[3] Sarah O. Ladislaw, Maren Leed, Molly A. Walton, *op. cit*., p. 33.

[4] Seal of the President of the United States, National Security Strategy, *Seal of the President of the United States*, (February 2015): p.16.

2. البعد البيئي لثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية:

لكنّ السؤال الذي يمكن طرحه بناءً على المعطيات السابق ذكرها هو: هل أغفلت الولايات المتحدة الأمريكية الأضرار البيئية لاستخراج الغاز والنفط الصخريين؟

الحقيقة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تهمل الجانب البيئي، ولكن فضّلت الفوائد الاقتصادية والجيو-استراتيجية التي ينطوي عليها استغلال الغاز والنفط الصخريين. فكثيرًا ما تُقلّل دراساتٌ تقودها جهاتٌ معينة من أثر استغلال الموردين على البيئة، إذ جاء في دراسةٍ للوكالة البريطانية للصحة العمومية ***Public Health England*** حول الآبار المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أنّ آثار استعمال تقنية التصديع من الممكن أن تكون قليلة جدا، وأنّ الآثار البيئية التي ظهرت في بعض المناطق لم تكن إلا بسبب حوادث بسيطة مرتبطة بعدم تغليف الأنابيب داخل الأرض بالإسمنت جيدًا.[1]

لكن ورغم سعي بعض الجهات إلى تقليل أهمية الآثار البيئية السلبية لاستخراج الغاز والنفط الصخريين باستعمال تقنية التصديع الهيدروليكي، إلاّ أنّ هذه الآثار كانت واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر أمثلةً على ذلك في النقاط الآتية:

- خطر إحداث الزلازل: إذ سبّب استعمال تقنية التصديع الهيدروليكي بعض الزلازل الخفيفة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عامي 2008 و2009 عرفت مدينة كليبورن ***Cleburne*** في ولاية تكساس زلازل عديدة شدتها أقل من 3.3 درجات على سلّم ريشتر، بعدما لم يسبق لهذه المدينة تسجيل أي هزة منذ حوالي 150 سنة، وذلك عائد أساسًا إلى استخراج الغاز الصخري من بئر بارنت ***Barnett shale***.
- خطر الانفجارات: بسبب الضغط العالي للسائل المستعمل الذي ينفذ نحو الصخور، وقد سُجلت حالات انفجار في مدينتي بنسلفانيا **Pennsylvania** وغرب فرجينيا ***West Virginia*** جراء أشغال استخراج الغاز الصخري في بئر مارسيلوس ***Marcellus shale***.
- استعمال كمية كبيرة من الماء: ففي بئر بارنت فقط، يتم استخدام 3 مليون غالون لحقن الصخور من أجل تصديعها واستخراج الغاز والنفط الصخريين منها.[2]

---

[1] Institut Montaigne, *Gaz e schiste : comment avancer ?,* Paris : Rapport Juillet 2014, p. 64.

[2] Mark Zoback, Saya Kitasey, *Addressing the Environmental Risks from Shale Gas Development*, *Worldwatch Institute*, (July 2010): 8-13.

- يُضاف إلى ذلك الآثار السلبية على صحة الكائنات الحية، التي من الممكن أن يسبّبها استخراج النفط والغاز الصخريين في المناطق الآهلة بالسكان، والمتوفرة على ثروة حيوانية كبيرة؛ ففي عام 2009م تمّ تسجيل حالات مرض ونفوق غير مسبوقة لعشرات من الأحصنة في مدينة ديش Dish بولاية تكساس الأمريكية.

كما تم تسجيل عدة حالات للإصابة بأورام سرطانية ناتجة أساسًا عن نفايات استخراج الغاز الصخري في منطقة كولورادو، وذلك عامي 2007 و2008 خاصة.

- وأخيرًا، من أبرز الآثار السلبية على البيئة لاستخراج الموردين في الولايات المتحدة الأمريكية، السوائل الملوثة العائدة إلى السطح، والتي لا يجري في كثيرٍ من الأحيان التخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة، وقد سُجلت عدة حوادث تسرّب لهذه المياه الملوّثة، أو حالات إهمال للتخلص منها، من قبل شركات Talisman energy، Range Resources، Atlas Resources، عامي 2009 و2010 في منطقة بنسلفانيا فقط.[1]

- **النفط والغاز الصخريين في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية:**

أثرت أزمة تدهور أسعار النفط المستمرة منذ منتصف عام 2014 في الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض مدة طويلة، إذ حسب توقعات صندوق النقد الدولي فستستقر أسعار النفط عند حدود 40 إلى 50 دولارًا للبرميل بين سنتي 2017 و2020.[2]

كما انخفض إنتاج الجزائر من النفط من 1.9 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل بين سنتي 2007 و2014، وانخفض إنتاجها من الغاز الطبيعي كذلك ولو بشكل طفيف من 84.8 إلى 83.3 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة.[3]

وتأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل عجزًا لأوّل مرة منذ أمدٍ بعيد في السداسي الأول من سنة 2015 (18.97 مليار دولار صادرات، مقابل 27.16 مليار دولار واردات)، بما أنّ حوالي

---

[1] Parlement européen, *Incidences de l'extraction de gaz de schiste et de pétrole de schistes bitumineux sur l'environnement et la santé humaine* (Bruxelles: Parlement européen: Direction générale des politiques internes, , Juin 2011), pp. 31-36.

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** تقرير إلكتروني منشور يوم 25 أفريل 2016. ص. 5.

[3] British Petroleum, *op. cit.,* pp. 8, 22.

96% من صادرات الجزائر هي من المحروقات. ما سبب تآكلاً لاحتياطي الصرف الذي انخفض بدوره من 201 مليار دولار عام 2013 إلى 155.7 مليار دولار عام 2015.[1]

أدى هذا الوضع إلى شروع الجزائر في البحث عن بدائل بغية تخفيض التبعية للمحروقات التقليدية، وإذا كانت الجزائر لا تمتلك كميات معتبرة من النفط الصخري. إلا أن الغاز الصخري يعتبر من البدائل المقترحة باعتبار باعتبار أنّ الجزائر تمتلك ثالث أكبر احتياطي عالمي من هذا المورد الطاقوي، حيث أعلنت الحكومة الجزائرية عن الشروع في استغلال الغاز الصخري في سبع مناطق، ليتم حفر أول بئر من طرف شركة سوناطراك شهر ديسمبر 2014 في منطقة أهنات التابعة لمدينة عين صالح، لكنّ عدم إدراك الحكومة لاحتمال وجود رفض مجتمعي مرتقب لهذا الاستغلال أدّى إلى الشروع في استغلال هذا المورد وسط احتجاجات عارمة اندلعت تحديدًا في مدينة عين صالح، ثم امتدت لتشمل ولاياتٍ ومدن جنوبية متعددة.[2]

وإذا رجعنا إلى التجربة الأمريكية، نلاحظ بأنّ الشركات الأمريكية الكبرى المستغلة للنفط والغاز الصخريين تقوم عادةً بحملة توعية كبرى، بشكل أدى إلى تحويل هذين الموردين من "خطرٍ على البيئة" إلى موارد طاقوية "نظيفة"، بشكل أخفَتَ الدعاية التي تمارسها الجمعيات البيئية النشطة في الميدان ضد استغلال هذين الموردين، وعليه فإنّ تخلص الحكومة الجزائرية من "العائق البيئي" يعتبر ضروريا للشروع في استغلال احتياطيات الغاز الصخري، في مناطق معزولة وبعيدة عن التجمعات السكانية فقط.[3]

ورغم أنّ تكلفة استخراج الغاز الصخري أكبر من سعر الغاز في السوق الدولية، إلا أنّ الجزائر بإمكانها أن تستعين بهذا المورد لتغطية الاستهلاك الداخلي من الغاز الذي يرتفع بشكل متواصل (من 24.3 مليار متر مكعب عام 2007 إلى 37.5 مليار متر مكعب سنة 2014)،[4] وتوجيه الغاز الطبيعي التقليدي المستخرج للتصدير، خاصة وأنّ شركة سوناطراك كانت قد أعلنت شهر جويلية 2014 أنها تعتزم الشروع في إنتاج الغاز الصخري سنة 2020، بمعدّل حوالي 30 مليار متر مكعب سنويا، ما يغطي تقريبًا إجمالي الاستهلاك الداخلي من الغاز.[5]

---

[1] بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم 32، بنك الجزائر، ديسمبر 2015. ص. 15.
«http://data.worldbank.org/country/algeria»

[2] Observatoire des multinationales, *op. cit.,* p. 5.

[3] Chevron, *op. cit.*, p. 2.

[4] British Petroleum, *op. cit.,* p. 23.

[5] Observatoire des multinationales, *op. cit.,* p. 5.

الخاتمة:

يتبيّن لنا مما سبق أنّ الغاز والنفط الصخريين، وإنِ استفادت منهما بعض الدول (الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا) في عدّة جوانب، إلاّ أنّ آثارهما السلبية على البيئة بارزة جليًا، وهو ما حاولت جمعيات ومنظمات وشخصيات عديدة تبيانه، خاصة فيما يتعلق بالآثار على صحة المواطنين، وتلويث الجو والمياه الجوفية، وغير ذلك.

لذلك يُمكن أن نستنتج أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كدولةٍ فضّلت الاتجاه نحو الغاز والنفط الصخريين لأهميتهما الاقتصادية تحديدًا، خاصة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ أمدٍ بعيد دولةً مستوردة وتابعة طاقويا للخارج بشكلٍ كبير. إلاّ أنّ ذلك لا يعني عدم وجود آثار بيئية سلبية للغاز والنفط الصخريين المستغلين في الولايات المتحدة الأمريكية، ما يدلّ على أنّ السلطات الأمريكية أغفلت هذا الجانب بشكل كبير، لصالح الاعتبارات الاقتصادية، من أجل تحقيق أهداف استراتيجية أكثر أهمية من التركيز على العامل البيئي.

ويلقي نجاح التجربة الأمريكية بظلاله على بقية الدول المالكة لاحتياطيات الغاز والنفط الصخريين في العالم، والجزائر باعتبارها تمتلك ثالث أكبر إحتياطي في العالم، تجد نفسها مجبرةً على محاولة تحقيق نوع من التوازن بين المزايا الاقتصادية التي يوفرها استغلال هذا المورد والتحديات البيئية التي برزت فور بداية عمليات التنقيب.

◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆

جمعي خالد

الإنتقائية و إزدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمتين الليبية و السورية

تبحث هذه الدراسة في أسباب تباين مواقف منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه الأزمتين الليبية والسورية. ففي الأزمة الليبية انخرطت الأمم المتحدة في الصراع، وقدمت غطاءا شرعيا مكن حلف النيتو من التدخل عسكريا، بينما أحجمت عن التدخل في الأزمة السورية بالرغم من الجرائم التي ارتبكها نظام البعث في بلاد الشام، والتي تفوق في بشاعتها جرائم نظام القذافي في ليبيا.

ووفقا لهذا المعنى يمكن القول أن المنظمة الدولية قد تحولت إلى أداة لتمرير سياسات الدول الكبرى، بما يخدم مصالحها وأهداف مأموريتها السياسية الخارجية. وأصبحت فعالية الأمم المتحدة مرهونة بمدى توافقها أو تصادمها مع الأهداف الإستراتيجية للدول الفاعلة في مجلس الأمن. إذ أن وجود عنصر التهديد لمصالح الدول الكبرى في الأزمة الليبية دفع بالأمم المتحدة إلى إستنفاذ كافة الجهود السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية من أجل إيجاد تسوية للأزمة، هو الأمر الذي لم يحدث في الأزمة السورية، التي تحولت إلى ساحة للتنافس والصراع على النفوذ والمكانة بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الإنتقائية، الأمم المتحدة، الأزمة الليبية، الأزمة السورية.

Djemai Khaled

The Selectivity and Double Standards in the United Nations Stand Towards Libya and Syria Crisises

This Study is an attempt to uncover the reasons behind the *disparity of the UNO stand towards Libya and Syria crisises* ***The UNO, in Libya crisis took a ful-part and offered a legal cover to NATO military intervention, where as, in Syria crisis remai, el initiative despite the fact that casualties in Syia were more heavy than in Lybia crisis. Accordingly, one may speculate that the UNO is, but a tool in the hands of big powers to use to serve their foreign policies objectives, a fact that renders its efficencity conditionned by reconnitiation of the UNO state-members different strategic objectives. The Uno role effectively emerges only one needed to serve the common strategic interests of the big powers.***

Keywords : ***The Selectivity, United Nation, Lybia Crisis, Syria Crisis.***

الانتقائية و ازدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمتين الليبية و السورية

The Selectivity and Double Standards in the United Nations Stand towards Lybia and Syria Crisises

خالد جمعي*

باحث دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

◇◇

مقدمة:

شكّل الحراك العربي منذ 2011 تحديًا حقيقيًا لمنظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن تلك التحولات السياسية قد تطورت إلى حروب أهلية داخلية سرعان ما تورطت فيها فواعل إقليمية ودولية؛ ما يعني زيادة احتمالات اندلاع حرب إقليمية في الشرق الأوسط، مع ما يمثله ذلك من تحدي حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، لفت تباين موقف الأمم المتحدة من الأزمتين الليبية والسورية الأنظار، على اعتبار أن المنظمة الأممية قدمت الغطاء الشرعي لتدخل حلف النيتو (*NATO*) تحت مظلة الفصل السابع في ليبيا **، بينما أحجمت عن ذلك في سوريا، وهو ما أثار تساؤلات عديدة حول ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين من قبل المنظمة الأممية وتعاطيها مع الأزمات الدولية.

---

* البريد الإلكتروني: «*kh.djemai@gmail.com*»

** تضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من المواد (من المادة 39 إلى المادة 51)؛ نصت صراحة على إمكانية لجوء المنظمة الأممية وأجهزتها الرئيسية إلى استعمال القوة العسكرية في حالة ما إذا لم تتم تسوية النزاعات التى تهدد السلم والأمن الدوليين بالطرق السلمية التي تضمنها الفصل السادس من الميثاق. كما نصت المواد (13) التي تضمنها الفصل السابع من الميثاق إلزامية توفير الدول لجميع التسهيلات اللازمة لمجلس الأمن من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. للمزيد أنظر:
Joseph C Brown, *United Nations: Limitations In Leading Missions Requiring Force To Restore Peace* (United States: Diane Publishing Company Address, 1997), p. 26.

وتأسيسًا على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

- لماذا قدمت الأمم المتحدة غطاءًا شرعيًا للتدخل العسكري في ليبيا وأحجمت عن ذلك في سوريا؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤدّاها أن:

- المنظمات الدولية هي أداة للتعبير عن إرادات أعضائها الفاعلين ومصالحهم الإستراتيجية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وبغية اختبار الفرضية المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

أولًا : تفعيل دور الأمم المتحدة فيي الأزمة الليبية.

ثانيـًا: تهميش دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية.

ثالثـًا: انتقائية المعايير وفشل الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.

أولاً: تفعيل دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية.

أثارت طريقة تعامل نظام العقيد القذافي مع الاحتجاجات الشعبية السلمية التي شهدتها ليبيا منتصف شهر شباط/فبراير العام 2011 تنديدًا واسعًا من قبل المجتمع الدولي. فقد عبرت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام بـان كي مون (*Ban Ki-moon*) عن استنكارها وشجبها للقمع والبطش المنتهج من قبل الكتائب الأمنية ضد المتظاهرين السلميين. وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار بيان بتاريخ 22 شباط/فبراير 2011، أدان فيه الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب السلطات الليبية بالوقف الفوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنين.[1]

[1] Mehrdad Payandeh, "The United Nations, Military Intervention, And Regime Change In Libya", *The Virginia Journal Of International Law,* Vol_{52}, $n°_{02}$, (2012): 373.

وبعد اطلاعه على تقارير* المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن الانتهاكات الحقوقية، وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا، عقد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورة خاصة بتاريخ 25 شباط/فبراير**؛ ترتب عليها إيفاد لجنة دولية مستقلة للنظر في مدى صحة مضمون تلك التقارير، وتعليق عضوية ليبيا في المجلس.[1] وهي المبادرة التي رحب بها مجلس الأمن الدولي الذي أصدر بدوره القرار رقم 1970***؛ الذي يقضي بإحالة الملف الليبي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية، وفرض عقوبات، وحظر على واردات الأسلحة للنظام، وتجميد أصول كبار القادة الليبيين في المصارف الغربية.[2]

وكان من نتيجة تجاهل العقيد القذافي لقرار مجلس الأمن رقم 1970 واستمراره في قمع المتظاهرين، قرار الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا تبني سياسات أكثر تشدداً تجاه النظام الليبي. فقد تقدمت باريس مدعومة بواشنطن بمبادرة إلى مجلس الأمن تقضي بضرورة اللجوء

---

* أدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي (*Navanethem Pillay*) الاستخدام المفرط للعنف وقتل المتظاهرين في ليبيا، وطالبت إلى جانب مجموعة من خبراء حقوق الإنسان النظام الليبي بضرورة وقف الاستخدام المفرط للقوة العسكرية تجاه الاحتجاجات، مع ضمان الحق في التظاهر سلمياً. للمزيد أنظر:

United Nations Human Rights Office Of The High Commissionner, Pillay Denounces Violence By Security Forces In Libya, Bahrain And Other Countries In Middle East And North Africa, *Office Of The High Commissionner,* 18 Febrary 2011, «http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10738&LangID=E»

** بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2011 وبناء على طلب الأعضاء عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة بشأن تطور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وهي المرة الاولى التي تكون فيها دولة عضو في المجلس محور أعمال الدورة الإستثنائية رقم 15. دعا المجلس الحكومة الليبية إلى وقف عمليات القتل والتعذيب الممنهجة، وأوصى الجمعية العامة بتعليق عضويتها في المجلس، وهو ما تم بالفعل بتاريخ الفاتح من مارس/ آذار 2011. للمزيد أنظر:

«UN Doc. A/HRC/RES/S-15/1 (25 February 2011)».

[1] Rosa Freedman, *The United Nations Human Rights Council*: *A critique and early assessment* (New York: Routeledge, 2013), p. 67.

*** بتاريخ 26 شباط/فبراير 2011 تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1970 الذي استنكر من خلاله الانتهاكات الحقوقية والإنسانية والجرائم الممنهجة ضد المدنيين، والتي أكد على إمكانية إرتقائها إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. وقد قرر أعضاء مجلس الأمن فرض عقوبات شديدة على النظام الليبي تمثلت أساسًا في حظر السفر، والحظر على واردات الأسلحة، وتجميد أصول قادة البلاد. للمزيد أنظر:

United Nations Security Council Resolution 2139.(2014), S/RES/1970.(2011), «https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/081A9013-B03D-4859-9D61-5D0B0F2F5EFA/0/1970Eng.pdf»

[2] Cathal J. Nolan, *Ethics and Statecraft*: *The Moral Dimension of International Affairs* (California: Santa Barbara, 2015), p.143.

إلى الخيار العسكري لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا، وذلك من خلال إنشاء منطقة حظر جوي، ثم التدخل عسكريًا لحماية المدنين وإسقاط نظام العقيد القذافي.[1]

وفي السياق ذاته أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يقضي بإقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك التدخل عسكريًا * بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيين.[2]

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي تم تفويض حلف الشمال الأطلسي (*Nato*)؛ للتدخل عسكرياً في ليبيا بتاريخ 19 مارس/آذار 2011؛ وهو ما أدى إلى تغيير معطيات الصراع على الأرض، وعجّل في انهيار نظام العقيد القذافي.[3]

1. جيوبوليتيك التدخل العسكري في ليبيا:

تزامن تدويل الملف الليبي في مجلس الأمن واستصدار قرار التدخل العسكري مع وجود سياق قانوني- سياسي تضمن ثلاث عوامل أساسية:[4]

أولًا: الوقوف على كارثة إنسانية معترف بها دوليًا؛ المسؤول عنها نظام العقيد القذافي بارتكابه جرائم ضد الانسانية حسب تقديرات المنظمات الحقوقية.

---

[1] Joy P. Ajish, "The crisis In Libya", *Observer Research Foundation*, (April 2011): 3.

* بتاريخ 19 آذار/ مارس 2011 بدأت قوات حلف الشمال الأطلسي وفي مقدمتها فرنسا التي اطلقت عليها إسم -عملية هارماتان (*Opération Harmattan*)، وبريطانيا - عملية إيالمي (*Operation Ellamy*) والولايات المتحدة الأمريكية -عملية فجر أوديسا (*Dawn Oddyssey*) وكذا كندا –عملية الموبايل.(*Operation Mobille*)- في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد شهدت الحملة العسكرية على ليبيا انضمام مجموعة من الدول غير الأعضاء في الحلف بما فيها دول عربية على غرار قطر والأدن والإمارات. للمزيد عن عملية التدخل العسكري في ليبيا أنظر:

Joy P. Ajish, *op.,cit*, 2 «http://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2011/04/Issue-18.pdf»

[2] Mehrdad Payandeh, "The United Nations, Military Intervention,and Regime Change in Libya", *the Virginia Journal of International Law*, Vol $_{52}$, N° $_{2}$, (2012): 357.

[3] Brian McQuinn, "Assessing (In)security after the Arab Spring: The Case of Libya", *American Political Science Association*, (October 2013): 716.

[4] Francesco Francioni, "Christine Bakker, Responsibility to Protect, Humanitarian Intervention and Human Rights: Lessons from Libya to Mali", *Trasworld Working Paper*, Issn $_{2281-5252}$, (april 2013): 7.

ثانيًا: الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية؛ التي طالبت مجلس الأمن في خطوة غير مسبوقة بتحمل مسئولياته والتدخل من أجل حماية المدنيين.

ثالثًا: تسارع وتيرة الأحداث في الأزمة الليبية، وتحول الصراع إلى حرب أهلية، لم يترك المجال أمام المجتمع الدولي للتعامل مع الأزمة بموجب قرارات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ويذهب أكثر من باحث إلى أن هذه المؤشرات كان لها تأثير كبير في عدم اعتراض كل من روسيا والصين عن فكرة إنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا، والاكتفاء بالامتناع عن التصويت إلى جانب كل من ألمانيا، الهند والبرازيل. وهو الموقف الذي يمكن اعتباره خطوة هامة نحو اتخاذ تدابير بموجب قرارات الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.[1]

ويعزو مراقبون تدويل الأزمة الليبية وإصدار مجلس الأمن الدولي قرار التدخل العسكري، إلى تشّكل قناعة لدى الدول الكبرى وتحديداً الأوروبية مؤداها استحالة الوقوف موقف المتفرج جراء انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا.[2] بيد أن التسليم بهذه العوامل كأحد الدوافع الرئيسية وراء تمرير المبادرة العسكرية يعتبر منافيًا للحقيقة، وفيه نوع من التسطيح لمسألة تدخل حلف الشمال الأطلسي؛ التي خضعت في الأصل حسب أراء عديد الخبراء إلى جملة من الدوافع والمسوغات المرتبطة أساسًا بمصالح الدول الفاعلة في النظام الدولي.[3]

إن التدخل العسكري في ليبيا تحت مبدأ المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي يمكن تفسيره وفق منطق برغماتي مرتبط أساسًا بالمصالح المباشرة الدول الكبرى في المنطقة. فلطالما تمتعت ليبيا بأهمية جغرافية إستراتيجية، واقتصادية جعلتها تحظى بأهمية كبيرة ضمن الخارطة الجيوستراتيجية للقوى الغربية.[4] وتأسيسًا على ذلك، سنتطرق إلى دراسة الدوافع الرئيسية للتدخل الدولي في ليبيا، مع تبيان مواقف القوى الرئيسية الفاعلة وتحليلها.

---

[1] *Loc.,cit.*

[2] Khalifa Isaac, "Nato's Intervention in Libya: Assessment and Implications", *European Institute of the Mediterranean* (2012): 123.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في احداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجًا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع44، (جانفي 2015)، ص 131.136.

[4] المعهد الأوروبي للبحث المتوسط، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012** (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 124.

2. الدوافع الرئيسية للتدخل الغربي في ليبيا:

أ. متغيّر النفط في عملية التدخل العسكري:

تعتبر ليبيا من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم حيث تبلغ حصتها الحالية 3.5% من المنتج العالمي –المرتبة التاسعة عالمياً- ، وتشير البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الأمريكية أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام الليبي بلغت مع أواخر عام 2014 حوالي 48 مليار برميل بنسبة 38% من الاحتياطي الخام للقارة الإفريقية.[1] ولابد من الإشارة إلى أن الخصائص التي تميز النفط الليبي؛ والمتعلقة بنوعيته، سهولة استخراجه، وكذا تسويقه جعلته يحظى بأهمية كبرى بين المستهلكين في أوروبا.[2]

بيد أن الأزمة التي شهدتها ليبيا منتصف شهر شباط/فبراير 2011 أدت إلى تدهور إنتاج النفط الليبي؛ الذي تراجع إلى 22 ألف برميل مع أواخر شهر يوليو/تموز 2011، الأمر الذي انعكس على حركة التصدير نحو أوروبا التي تراجعت بنسبة 60-90 %، قبل أن تنقطع تماماً مع نهاية شهر شباط/فبراير من العام ذاته.[3] وهو ما اعتبر بمثابة اختباراً حقيقياً للخطط المسبقة التي وضعها حلف الشمال الأطلسي لضمان أمن الطاقة، وتهديداً مباشراً للمستهلكين في أوروبا لا سيما بعد ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت سقف 110 دولار للبرميل، ما استدعى تدخلاً لحلف شمال الأطلسي (*NATO*) في الأزمة.[4]

وتشير التقارير إلى أن سقوط نظام العقيد القذافي قد أثّر بشكل إيجابي في حركية تصدير النفط الليبي نحو الدول الأوروبية بنسبة 84 %، -أنظر الشكل رقم (01)- حيث بلغت حسب

---

[1] U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*) (November 19, 2015): 2.

[2] Jason Pack, Libya Is Too Big to Fail International intervention is the right move and not just for humanitarian reasons, *Foreign Policy* (March 18, 2011)., «http://foreignpolicy.com/2011/03/18/libya-is-too-big-to-fail/»

[3] U.S. Energy Information Administartion, «Libya is a major energy exporter, especially to Europe», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*), (March 21, 2011)., « https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=590»

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 135.

احصائيات عام 2011 حوالي 400 الف برميل يومياً، قبل أن تبلغ ذروتها في العام 2012 بحوالي 1.3 مليون برميل يومياً، لتسجل بعد ذلك تراجعًا نسبياً مع بداية عام 2013 على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية.[1]

الشكل رقم (01): الصادرات الليبية من النفط الخام.

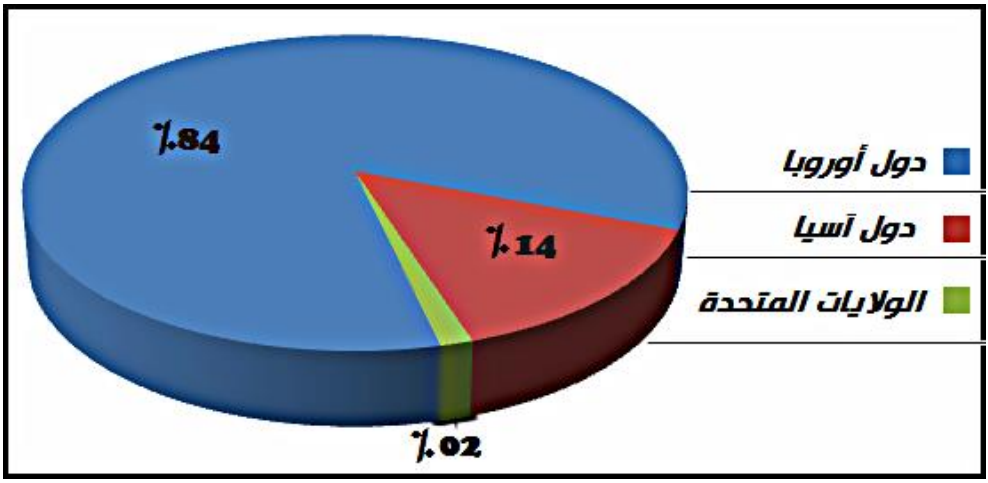

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى الإحصائيات المقدمة في المرجع التالي.

U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *Independent Statistics and Analysis* (*eia*) (November 19, 2015): 7.

ب. العامل الجغرافي:

لعب العامل الجغرافي دوراً مهماً في ترجيح كفة الخيار العسكري، فقرب ليبيا من أوروبا، وكذا موقعها المركزي على الضفة الجنوبية للمتوسط جعلها ضمن أولويات الغرب في مواجهة تهديدات جنوب المتوسط. وما زاد من أهمية هذا العامل في عملية التدخل العسكري هو وقوع ليبيا في منطقة خالية من التعقيدات الإقليمية الأمر الذي زاد من احتمالات نجاح العملية العسكرية الاطلسية في ليبيا.[2]

[1] U.S. Energy Information Administartion, «Country Analysis Brief: Libya», *op.cit.*, p.7.

[2] المعهد الأوروبي للبحث الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص124.

واللافت للنظر أن الدور الامريكي في بداية العملية العسكرية قد اقتصر على تقديم الدعم لحلفائها الاوروبيين وعدم تصدّر المشهد.[1] وكادت العملية العسكرية أن تفشل في أواخر يونيو/حزيران 2011، فقد شهدت عملية التدخل العسكري جموداً وتدهوراً في قدرات التحالف الدولي الذي واجه مشاكل في نقص المعدات، والذخيرة وإعادة التموين، ما استدعى تدخلاً أمريكياً لزيادة التجهيزات اللوجستية والعسكرية، وهو ما ساهم بشكل كبير في نجاح عملية التدخل العسكري ومن ثمة اسقاط نظام العقيد القذافي.[2]

ثانيًا: تهميش دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية.

شكلت الأزمة السورية مع منتصف شهر مارس/آذار العام 2011 نقطة تحول في تاريخ تعاطي منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة مع الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.[3] فرغم تدهور الوضع الأمني ولجوء النظام السوري إلى خيار القمع في حق المتظاهرين السلميين، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى واعتقال الآلاف، إلى جانب خطورة الأزمة السورية وتداعياتها المحتملة إقليميا ودولياً خصوصاً بعد عسكرة الثورة[4]، إلا أن الأمم المتحدة اكتفت بإدانة أساليب تعامل نظام البعث مع الاحتجاجات، تلاها مطالبة الجمعية العامة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وهي المطالب التي تجاهلها النظام السوري مع استمراره في البطش بالمتظاهرين الأمر الذي زاد من تعقيد الأزمة.

وردًا على الأحداث في سوريا دعا مجلس حقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تعيين بعثة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في سوريا. وفي 22 أغسطس/أوت

---

[1] Madelene Lindström, Kristina Zetterlund, "Setting the Stage for the Military Intervention in Libya", *FOI, Swedish Defence Research Agency*, (October 2012): 70.71.

[2] Kjell Engelbrekt, Marcus Mohlin and Charlotte Wagnsson, *The NATO Intervention in Libya Lessons learned from the campaign* (New York : Routledge, 2014), p.7.

[3] Esmira Jafarova, "Solving the Syrian Knot: Dynamics within the UN Security Council and Challenges to its Effectiveness", *Connections Quarterly Journal,* vol. $_{13}$, issue $_{2}$ (2014): 50.

[4] Gareth Evans, "The Responsibility to Protect After Libya and Syria", to Annual Castan Centre for Human Rights Law Conference, *Melbourne,* (20 July 2012): 3.

بحث المجلس في دورته الاستثنائية رقم17 تقرير بعثة تقصي الحقائق وعبر عن قلقه العميق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطالب بتعيين لجنة دولية مستقلة للنظر في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا منذ بداية الأزمة.[1] وفي أول تقرير لها أكدت اللجنة الدولية وجود أدلة تشير إلى أن أعمال العنف التي يمارسها النظام السوري تندرج ضمن جرائم ضد الإنسانية.[2]

وفي خضم هذه التطورات قادت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مساعي دولية في الأمم المتحدة لاستصدار قرار بموجب الفصل السابع الملزم قانونًا بشأن سوريا، قصد ممارسة مزيد من الضغوط على النظام السوري للحيلولة دون استمرار السياسات القمعية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. حيث صوت مجلس الأمن على ثلاث مشاريع قرارات*؛ تضمنت إجراءات غير محددة ضد النظام السوري مع إمكانية فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية.[3] وبعد عرقلت موسكو وبكين قرارات مجلس الأمن بخصوص فرض عقوبات اقتصادية ومالية وحظر توريد الأسلحة، قدمت 58 دولة عضو بالأمم المتحدة طلبًا لمجلس الأمن يقضي بإحالة الملف السوري على المحكمة الجنائية الدولية.[4] لكن استعمال روسيا والصين لحق النقض بشكل متكرر حال دون تدويل الملف السوري لتصبح قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية رهينة البعد السياسي والإنساني.

---

[1] Ved P. Nanda, "The Future Under International Law Of The Responsibility To Protect After Libya And Syria", *Michigan State International Law Review*, Vol $_{21}$, N°$_{01}$ (2013): 16.

[2] report of the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic - A/HRC/S-17/2/Add.1 23 November 2011

* صوت مجلس الأمن على ثلاث مشاريع قرارات بشأن سوريا؛ فى 4 أكتوبر 2011 (التى أدانت الحكومة السورية قمع المتظاهرين)، 4 فبراير 2012 (الذى طالب الاسد للتنحى)، و19 يوليو2012 (الذى يفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية)؛ والتى حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها استصدار قرار من مجلس الامن من أجل التدخل العسكرى فى سوريا لكن قرار موسكو وبكين في استعمال حق النقض في التصويت حال دون تمرير القرار، وقد أكدت الدولتان على رفض تكرار السيناريو الليبي. للمزيد أنظر:

[3] Esmira Jafarova, "Solving the Syrian Knot: Dynamics within the UN Security Council and Challenges to its Effectiveness", *Connections Quarterly Journal,* vol. $_{13}$, issue $_{2}$ (2014): 42.

[4] Carsten Stahn, *The Law and Practice of the International Criminal Court* (United Kingdom : Oxford University Press, 2015), p. 9.

1. البعد السياسي في إدارة الأمم المتحدة للازمة السورية:

أ. خطة كوفي عنان:

دفع تدهور الوضع الأمني وفشل مجلس الأمن في إقرار مشروع قرار بشأن الأزمة السورية، بالأمم المتحدة وبالاتفاق مع جامعة الدول العربية بتاريخ 24 شباط/فبراير 2012 إلى تعيين الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان (*Kofi Annan*) مبعوثًا لسوريا من أجل إيجاد حل للأزمة.

وقد طرح عنان خطة للسلام*؛ تمثلت في بيان جنيف1 (*Geneva I*)الصادر بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012؛ والذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية سورية يُعهد إليها بصياغة دستور جديد والتحضير لانتخابات تضمن الانتقال السلس للسلطة. لكن استمرار الحرب الأهلية، وعدم تقديم الدعم من طرف القوى الكبرى أدى إلى فشل خطة عنان؛ حيث استقال من منصبه مع مطلع أوت/أغسطس 2012 موجهًا انتقادات شديدة لمجلس الأمن لعدم تحمل مسؤولياته كاملة تجاه الحرب الأهلية في سوريا.[1]

ب. مبادرة الإبراهيمي:

بعد استقالة كوفي عنان (*Kofi Annan*) من منصبه في سوريا مطلع شهر أغسطس/آب من العام 2012 تم تعيين العربي الأخضر الإبراهيمي كمبعوث خاص للأمم المتحدة وجامعة الدول

---

* تضمنت خطة السلام التي قدمها المبعوث الأممي في سوريا كوفي عنان لمجلس الأمن ست نقاط أساسية هي:
- الالتزام بالعمل مع المبعوث الأممي "كوفي عنان" من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون أنفسهم.
- الالتزام بوقف أعمال العنف، ووقف إستعمال الأسلحة الثقيلة تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة.
- تخصيص مدة ساعتين يوميًا من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة.
- حرية تنقل الصحفين.
- الاتفاق على حرية تكوين الجمعيات والمنظمات، وكفل حق التظاهر سلمياً باعتباره حق مضمون قانونيًا. للمزيد أنظر:
Joachim Koops, *The Oxford Handbook of United Nations Peacekeeping Operations* (United Kingdom: Oxford University Press, 2015), p. 844.

[1] Tarnogórski Rafał. "Libya and Syria, Responsibility to Protect at a Crossroads." *Polish Institute of International Affairs*, PISM Strategic File #26, 4. (2012)., «http://www.pism.pl/Publications/PISM-Strategic-Files/PISM-Strategic-Files-no-26»

العربية من أجل إيجاد تسوية للأزمة السورية.[1] وبعد سلسلة لقاءات ومشاورات مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية قدم الإبراهيمي بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2013 تقريره* إلى مجلس الأمن تضمن سبل وآليات التوصل لتسوية سياسية للأزمة السورية.[2] وقد شكلت هذه المبادرة نقطة تحول في المواقف الدولية بشأن الحرب الجارية في سوريا؛ حيث عقدت أولى محادثات السلام المباشرة في سويسرا في إطار ما عرف بمحادثات جنيف 2 (*Geneva II*) بتاريخ 23-31 كانون الثاني/يناير 2014، الذي خصص للبحث في كيفية تنفيذ بيان جنيف1 (*Geneva I*) والمتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أن مؤتمر جنيف 2 للسلام شهد تبايناً واضحاً في مواقف المعارضة والنظام حول الدور المستقبلي لنظام البعث والحكومة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى فشل المحادثات، ومن ثم استقالة المبعوث الأممي العربي الأخضر الإبراهيمي من منصبه في مايو/آيار 2014.[3]

ج. مبادرة دي ميستورا لحل الأزمة السورية:

بعد فشل محادثات جنيف-2 للسلام واستقالة الإبراهيمي، قامت الأمم المتحدة في يوليو 2014 بتعيين ستيفان دي مستورا (*Staffan de Mistura*) مبعوثًا دوليًا لسوريا. وقد ارتكزت مبادرة دي مستورا بدرجة أولى على وقف القتال في عديد المناطق السورية وفي مقدمتها حلب من أجل تسهيل عملية إيصال المساعدات الإنسانية. لتبدأ بعد ذلك المفاوضات من أجل تأسيس حكومة

---

[1] Gladstone, Rick, "Veteran Algerian Statesman to Succeed Annan as Special Syrian Envoy". *The New York Times*. (17 Août 2012)., «http://www.nytimes.com/2012/08/18/world/middleeast/lakhdar-brahimi-algerian-statesman-to-succeed-kofi-annan-as-special-syrian-envoy.html ».

* يعد التقرير الذي قدمه الأخضر الإبراهيمي بتاريخ 29 جانفي 2013 ثاني تقرير له حول الأوضاع في سوريا بعد التقرير الذي قدمه بتاريخ 29 نوفمبر 2012، وقد طرح مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا مبادرة لايجاد حل للأزمة تضمنت ستة مبادئ أكد من خلالها على ضرورة توسيع الجهود وتقديم الدعم من اجل الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، **للمزيد انظر:**

UN Report, "Brahimi's 6 principles for a political transition in Syria", *UN Report,* January 31, 2013, «http://un-report.blogspot.fr/2013/01/brahimis-principles-for-political.html»

[2] *Loc, cit.*

[3] Stockholm International Peace Research Institute, *Sipri Yearbook* 2015: *Armaments, Disarmament and International Security* (United Kingdom: Oxford University Press, 2015), p. 24.

ائتلافية يُعهد إليها بالتحضير لانتخابات رئاسية.[1] وفي إطار سعي المجتمع الدولي إلى تجسيد هذه المبادرة تم عقد عدة محادثات سلام بدءًا بمؤتمر موسكو* مرورًا بمؤتمر فينا** وصولًا لمحادثات جنيف3 للسلام؛ التي تم تعليقها مطلع شهر فبراير 2016 بعد فشل المبعوث الأممي دي ميستورا في اقناع المعارضة السورية والنظام في ضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

شهدت سورية منذ منتصف شهر مارس/آذار 2011 عدة تطورات متسارعة شكلت بمثابة تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، ما دفع المجتمع الدولي وفي مقدمته الهيئة الأممية إلى ضرورة توسيع الجهود لإيجاد تسوية للأزمة، تمثلت في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية بدءًا من بعثة المراقبين العرب وصولًا إلى مؤتمر جنيف3. بيد أن جميع محاولاتها باءت بالفشل خاصة بعد تدويل الملف وتحول سوريا إلى ساحة للتنافس بين مجموعة من القوى الكبرى التي حاولت الاستثمار في الأزمة وبلورتها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الإستراتيجية.

---

[1] Jean-Luc Reitzer, Odile Saugues, *Rapport d'information sur le Proche et Moyen-Orient* (Commission Des Affaires Etrangeres, n° 2666, 18 mars 2015), p. 35.

* أجريت محادثات موسكو على جولتين الجولة الاولى **مؤتمر موسكو1** في نهاية يناير/كانون الثاني 2015 والجولة الثانية **مؤتمر موسكو2** كانت مطلع شهر أفريل 2015؛ وقد تم تضمنت المبادرة التي قدمتها روسيا ودعمتها الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية التأكيد على ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية للازمة السورية من خلال تشكيل حكومة انتقالية من النظام والمعارضة بصلاحيات واسعة، وكذا إنشاء مجلس عسكري موحد، وضرورة توسيع الجهود لمحاربة الإرهاب. للمزيد أنظر:

Hugo Slim, Lorenzo Trombetta, Lewis Sida, "Syria Crisis Common Context Analysis Update" Report commissioned by the IASC Inter-Agency Humanitarian Evaluations Steering Group as part of the Syria Coordinated Accountability and Lessons Learning Initiative (New York : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, August 2015): 6.7.

** في إطار مبادرات المجتمع الدولي لإيجاد تسوية للازمة السورية تم عقد محادثات فيينا؛ التي أجريت في جولتين الجولة الأولى كانت بتاريخ 30 تشرين الاول/ اكتوبر 2015 والذي عرف **بمؤتمر فينا 1**، فيما أجريت الجولة الثانية بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (**مؤتمر فينا 2**)، وقد ركز البيان الختامي للمؤتمر الذي حضرته عديد الفواعل الإقليمية والدولية على مجموعة من النقاط كانت أبرزها وقف إطلاق النار، والحفاظ على استقلالية وسلامة الاراضي السورية، احترام حقوق الإنسان، ووضع جدول زمني لتشكيل حكومة انتقالية لانجاح التسوية السياسية في سوريا. للمزيد أنظر:

Marianne Witt, "Vienna talks – Moving towards conflict resolution in Syria", Agema-Report (1), Canal de Kiel, (November 2015):1.2.

«http://agema-services.de/wp-content/uploads/2015/11/AGEMA-Report-Vienna-talks.pdf»

ثالثًا: انتقائية المعايير وفشل الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.

إن الطرح القائل بأن ما يجري في سوريا هي حرب مثل الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحديدا ليبيا ومالي، يعتبر مجاف للحقيقة بالنظر إلى المتغيرات والمحددات التي زادت من تعقيد الأزمة السورية؛ جعلت منها أزمة اقليمية ودولية، باتت تشكل أحد الحلقات المهمة في رسم واقع ومستقبل النظام الدولي.

وفي سياق ذي صلة، يؤكد نفر من الباحثين على أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عسكريًا في ليبيا والإحجام عن ذلك في سوريا راجع بالأساس إلى مُتغيّر النفط، وذلك بالنظر إلى وفرة هذه المادة وأهميتها بالنسبة للقوى الأوروبية في الحالة الليبية مقارنة بسوريا. وهي حجة واهية لا تصمد أمام الواقع الذي تكشف مجرياته عن وجود مجموعة من العوامل التي كانت كفيلة في فضح انتقائية الأمم المتحدة في التعاطي مع الأزمات الدولية، إلى جانب ازدواجية المعايير التي تُميز العلاقات الدولية اليوم.[1]

وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي جعلت الأمم المتحدة تقدم الغطاء الشرعي للتدخل العسكري في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي، وتحجم عن ذلك في ليبيا.

1. قوة الجيش السوري:

إن مقارنة القدرات العسكرية الليبية بنظيرتها السورية (أنظر الجدول رقم 01) تجعلنا نقف على مجموعة من الاختلافات التي يمكن إدراجها ضمن الأسباب الجوهرية الكامنة وراء تردد الغرب في تمرير قرار بموجب الفصل السابع لإسقاط النظام السوري. فبخلاف الجيش الليبي الذي يعاني من نقص الخبرة والمعدات[2] يعتبر الجيش السوري من أقوى الجيوش العربية والإفريقية بميزانية دفاع قدرت بحوالي 1.872 مليار دولار. أما عن مجموع القوات العسكرية فقد بلغ تعداد الجيش النظامي السوري حسب آخر الإحصائيات المقدمة في موقع (*Global fire power*)للعام 2016 حوالي 180 ألف عسكري،

[1] Moisés Naim, "Pourquoi attaque-t-on la Libye et pas la Syrie?", *slate*, 20 mai 2011, «http ://www.slate.fr/story/38383/bombarder-libye-pas-syrie-pourquoi».

[2] *Loc., cit.*

كما يمتلك الجيش السوري أحدث الأسلحة الروسية فهو مجهز بأكثر من 460 طائرة حربية، و4500 دبابة، وما يفوق 650 قاذفة صواريخ متعددة بالإضافة إلى 56 حاملة طائرات.[1]

هذا فضلًا عن امتلاك الجيش السوري لخبرات عسكرية قتالية عالية تتوافق مع أحدث المعايير الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تحدث فارق في حالة وجود تهديد خارجي. وما زاد من قوة وصلابة الجيش السوري هي عقيدته العسكرية القائمة على الولاء المطلق للنظام* بخلاف باقي الجيوش العربية.[2]

الجدول رقم(01): جدول يوضح القدرات العسكرية لسوريا وليبيا.

المؤشر / الدولة	سوريا	ليبيا
الترتيب العالمي للقوة	(126) 36	(126) 72
تعداد الجيش (الألف)	180	35
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	1.872	3
الأسطول الجوي**	936	129
العتاد البري***	9010	1039

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الإحصائيات المتوفرة على الموقع التالي:

Global Fire power , Comparisons of World Military Strnghs, *Global Fire power*, 2016, « http://www.globalfirepower.com/countries-comparison.asp ».

---

[1] Global Fire power, "Syria Military Strength", *Global Fire power*, 09-09-2016., «http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=syria»

* عمل الرئيس بشار الأسد منذ وصوله إلى الحكم في العام 2000 على إحكام سيطرته على الجيش تدريجياً، وذلك عبر إسقاطه لجميع مراكز القوى التي كانت سائدة في عهد والده، وإستبدالها بضباط علويين يدينون بالولاء التام للعائلة الحاكمة. كما انتهج نظام البعث إستراتيجية قائمة على ربط علاقة زبونية بالجيش (علاقة إمتيازات ومصالح وحماية متبادلة)، وتكريس منطق الولاء بدل الكفاءة في الترقية وهو ما دفع إلى خصخة الجيش وجعله مرتبط بالنظام أكثر من إرتباطه بالدولة. للمزيد حول موضوع علاقة نظام البعث بالجيش أنظر:

- عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص.303.

- Zoltan Barany, the role of the military, *Journal Of Democracy*, vol $_2$, n° $_4$ (October 2011): 36

[2] *Loc., cit.*.

** يشمل الأسطول الجوي بالإضافة إلى الطائرات الحربية والمروحيات الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات.

*** يشمل العتاد العسكري البري الدبابات والمركبات المصفحة.

وفقًا لهذه المعطيات وبالنظر إلى الظروف التي وجدت في الحالة الليبية والتكاليف التي ترتبت عنها أدركت القيادة السياسية في البيت الأبيض استحالة تكرار السيناريو الليبي في سوريا الذي يمكن أن تنجر عنه تداعيات سلبية على إدارة أوباما وحلفائها.[1]

2. تعقيدات المنطقة:

إن وقوع ليبيا في منطقة خالية نسبيًا من التعقيدات الإقليمية شجّع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على التدخل عسكرياً في ليبيا دون أية أعراض جانبية على دول الجوار.[2] وهو الأمر الذي يختلف في الحالة السورية؛ التي تقع في منطقة مضطربة تشهد عديد الملفات والقضايا المستعصية التي طالما أثرت في أمن واستقرار المنطقة؛ وهو ما ساهم بشكل كبير في تحديد توجهات الغرب بشأن التدخل العسكري في سوريا؛ فقد أدركت الولايات المتحدة أن العملية محفوفة بالمخاطر ودونها عقبات عديدة.[3]

من ناحية أخرى، دفعت التركيبة الطائفية وحالة التشرذم المذهبي والانقسام السياسي التي تميز المجتمع السوري* عديد الباحثين إلى التحذير من مغبات تسليح المعارضة والتدخل العسكري؛ الذي من شأنه أن يساهم في إستمرارية العنف، وديمومة الصراع الأهلي والإقليمي.[4] وفي السياق ذاته أشارت تقارير صحفية أجنبية إلى أن إستراتيجية القصف الجوي التي تبنتها قوات حلف الناتو في ليبيا تبدو نظرياً غير صالحة لتطبيقها في سوريا حيث الكثافة السكانية العالية ومن ثمة فإن الخطر المتمثل في قتل المدنيين يكون أعلى مقارنة بليبيا؛ وهو ما يجعل الدول الاعضاء في النيتو في مواجهة أخلاقية مع مواطنيها إن هي أقدمت على قصف المناطق التي يقطنها المدنيون.

وقد اعتبر مدير الأبحاث في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط بمؤسسة بروكينجز دانيال بايمان (*Daniel L. Byman*) أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية الفاشلة في العراق، وإستمرار حالة

---

[1] Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, *Foreign Policy*: *Theories, Actors, Cases*, 2ed (United Kingdom: xford University Press, 2012), p.256.

[2] Jean Baptiste, Libya to Syria: R2P and the 'Double Standards' Issue, *Fair Observer*, (23 July 2012), « http://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/libya-to-syria-r2p-double-standards-issue/».

[3] Marie Verdier, "Pourquoi n'y a-t-il pas d'intervention en Syrie?", *La Croix*, 1 mai 2011, «http://www.la-croix.com/Monde/Pourquoi-n-y-a-t-il-pas-d-intervention-en-Syrie-2011-05-01-607612»

* يتكون المجتمع السوري من أغلبية سنية تمثل نسبة 74 من إجمالي السكان، وأقليات كبيرة من المسيحيين والعلويين والمسلمين غير السنيين (10 %) وأقليات صغيرة من الدروز والأكراد. أنظر :

Caitlin A. Buckley, "Learning from Libya, Acting in Syria, *Journal of Strategic Security*", vol5, n°2 (2012): 90.

[4] *Loc.,cit.*

اللأمن في ليبيا عقب إسقاط نظام العقيد القذافي قد زادت من درجة عدم اليقين حول مآلات الصراع الأهلي في فترة ما بعد سقوط النظام السوري.[1]

من جهة ثانية، ساهم وجود اسرائيل في المنطقة في استبعاد فكرة التدخل العسكري الغربي في سوريا، حيث تدرك تل أبيب جيداً أن سقوط نظام البعث -الذي استطاع أن يحافظ على هدوء الجبهة مع تل أبيب لأكثر من أربع عقود- يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة على الأمن القومي لإسرائيل. كما تخشى تل أبيب أيضًا من الفوضى العارمة التي يخلفها سقوط نظام الأسد، وكذا مصير ترسانة الاسلحة غير التقليدية* التي تمتلكها سوريا.[2]

في هذا السياق، قامت إسرائيل بتنفيذ ضربات عسكرية ضد مخازن الأسلحة في الأراضي السورية بدعوى أنها تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الإسرائيلي. وبالموازاة مع ذلك تبذل القيادة السياسية في تل أبيب جهوداً حثيثة لمنع حصول نظام البعث على الأسلحة المتطورة من روسيا في شاكلة أنظمة صواريخ أس 300 المضادة للطيران.[3]

3. دور التحالفات والقوى الكبرى:

من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تكريس الخيار العسكري في ليبيا حالة العزلة التي كان يعاني منها نظام العقيد معمر القذافي نتيجة سياساته المنتهجة، والتي ترتب عليها افتقار نظام القذافي

---

[1] Laura Raim, "Pourquoi les Occidentaux n'interviennent pas en Syrie", *Lefigaro*, 23 fevrier 2012, «http://www.lefigaro.fr/international/2012/02/23/01003-20120223ARTFIG00503-pourquoi-les-occidentaux-n-interviennent-pas-en-syrie.php»

* يمتلك نظام البعث إلى جانب القدرات العسكرية -التي تم التطرق إليها أنفًا- ترسانة كبيرة من الأسلحة غير التقليدية خاصة الكيميائية منها، والتي عمل النظام السوري على تطويرها بالاعتماد على الخبرات الفنية للإتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية وعديد من الدول الغربية، ويؤكد وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي يعلون على أن سوريا تقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية محلياً في شاكلة الصواريخ الباليستية التكتيكية (سكود) وكذا عديد الرؤوس الحربية المختلفة. للمزيد حول الترسانة غير التقليدية للنظام السوري أنظر:

Eric Croddy and other, *Chemical and Biological Warfare: a Comprehensive Survey for the Concerned Citizen* (New York: Springer, 2002), p.43-45.,

[2] يسري خيزران، رؤية إسرائيلية للثورات العربية، **المركز العربي للدراات الاجتماعية التطبيقية**، (ديسمبر 2014): 10.

[3] François Géré, "Pourquoi personne ne veut intervenir en Syrie, Atlantico", 9 Août 2013, « http://www.atlantico.fr/decryptage/pourquoi-personne-ne-veut-intervenir-en-syrie-francois-gere-810370.html»

لحلفاء حقيقيين في أوساط الدول العربية والغربية.[1] خلافاً للنظام السوري الذي يُحظى بدعم قوى كبرى وتحالفات قوية وطويلة الأمد خاصة من طرف روسيا والصين؛ اللّتان عملتا بجدية بالغة للحيلولة دون تدويل الملف السّوري في مجلس الأمن وتكرار سيناريو التدخل العسكري.[2]

خلافاً للحالة الليبية لم تتمكن الولايات المتحدة ولا حلفائها من الحصول على مباركة كل من موسكو وبكين؛ اللتان أبدتا رفضهما التام لأي مشروع قرار من مجلس الأمن من شأنه توفير الغطاء الشرعي للتدخل عسكريًا لإسقاط النظام السوري. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى إمكانية وجود صدام مباشر مع روسيا في حالة التدخل عسكريًا في سوريا وهو ما أكده مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية باسكـال بونيفاس (*Pascal Boniface*) بالقول: «...إن الدول التي تريد التدخل دون موافقة الأمم المتحدة تعلم جيدًا أنها ستواجه الانتقام الجيوسياسي الروسي»[3]

وقد عرف الصراع في سوريا منذ اندلاعه في **2011** تطورات عديدة وانتقل من صراع بين المعارضة السنية والنظام القائم إلى صراع اقليمي ودولي أخذ طابع حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وإيران من جهة ثانية. يشكل نظام البعث جزء من محور دولي تتزعمه روسيا والصين، بوكلاء إقليمين: إيران –سوريا – حزب الله، في مواجهة محور دولي غربي بزعامة واشنطن ودول الإتحاد الأوروبي/الناتو بوكلاء إقليمين: دول الخليج– مصر –تركيا. ووفقاً لهذا المعنى، فإن سقوط النظام السوري معناه إضعاف إيران[4] صاحبة المشروع الامبراطوري والتوسعي في الشرق الاوسط الذي يرمي إلى الوصول إلى المياه الدافئة في المتوسط.

---

[1] Julie Lenarz, "RtoP – Why Intervention has taken place in Libya but not in Syria", *Humanitarian Intervention Centre* (2012); «http://www.hscentre.org/wp- content/ uploads/2014/02/ Intervention-in-Libya-and-not-in-Syria.pdf»

[2] Caitlin A. Buckley, "Learning from Libya, Acting in Syria", *Journal of Strategic Security*, Vol_5, N_2 (2012): 83.

[3] Laura Raim, "Pourquoi les Occidentaux n'interviennent pas en Syrie", *Lefigaro*, 23 fevrier 2012., «http://www.lefigaro.fr/international/2012/02/23/01003-20120223ARTFIG00503 pourquoi-les-occidentaux-n-interviennent-pas-en-syrie.php»

[4] محمد فايز فرحات،"السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية"، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للربيع العربي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 258.257.

من هذا المنطلق فتحليل تعاطي الأمم المتحدة مع الأزمتين الليبية والسورية يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كان لهم دور في الأزمة الليبية لاعتبارات ذات صلة بالطاقة. لكن الأمر كان مختلفًا في الأزمة السورية، وهو ما يمكن تفسيره بالانتقائية وبازدواجية المعايير التي صارت تهمين على العلاقات الدولية بفعل تمتع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحق النقض الدولي. فقد بات يُستخدم دون مبررات قانونية ويخضع لاعتبارات شديدة الانتقائية؛ أي أن مصالح الدول الكبرى تكون لها أهمية كبيرة في تمرير القرارات داخل مجلس الأمن وهو ما تجسد بشكل فعلي في الأزمة السورية.[1]

الإستنتاجات

كشفت التحولات السياسية في المنطقة العربية منذ 2011 على أن الأمم المتحدة ما هي إلا انعكاس لمصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي. فتهديد الأزمة الليبية لمصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها دفع بالمنظمة الدولية وأجهزتها الرئيسية وفي مقدمتها مجلس الأمن إلى استنفاذ كل الجهود السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية للوصول إلى تسوية الازمة الليبية وإسقاط نظام العقيد القذافي.

في المقابل أدى تقاطع و/ أو تلاقي مصالح الدول الكبرى في الازمة السورية إلى التأثير بشكل سلبي في فعالية وأدوار منظمة الأمم المتحدة، التي وقفت موقف المتفرج من الصراع على النفوذ والمكانة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر. فقد رأت في ثورات الربيع العربي فرصة ثمينة من أجل دفع المجتمع الدولي لاعتبارها كشريك وعدم الاكتفاء بلعب دور التابع للسياسات القوة العظمى، الأمر الذي زاد من تعقيد عمل المنظمة وجعل من حل الأزمات الدولية أمر بعيد المنال، وساهم بقسط كبير في تعثر المساعي الدبلوماسية في حل الأزمة السورية. وهو الوضع الذي يطرح نقاط استفهام عديدة حول الجدوى من وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويمنح الاصوات المطالبة بضرورة اصلاح هيئة الأمم المتحدة مزيداً من المصداقية.

◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص.131.

أيت إدير نسيم

منظمة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي التغيّرات المناخية: قمة باريس 2015

تناقش هذه الدراسة الدور التي باتت تحظى به القضايا البيئية، باعتبارها أحد أبرز الموضوعات التي نالت قدرا وافيا من الإهتمام العالمي في عالم ما بعد الحرب الباردة، فالزخم الكبير الذي اكتسبه ملف البيئة والمناخ على مر السنين، مكنها من إعتلاء مراتب متقدمة في سلم أولويات المجتمع الدولي.

إن حجم التهديدات البيئية المتعاظمة يوما بعد يوم دفع بهيئة الأمم المتحدة -راعي السلم والأمن الدوليين- إلى تنظيم عديد المؤتمرات وإبرام الإتفاقات الساعية جميعها للحد من الظاهرة، آخرها مؤتمر باريس 2015، والذي اعتبره مراقبون آخر فرصة لإنقاذ الكوكب من الآثار التدميرية للتغيرات المناخية. وعليه تصبو الدراسة إلى البحث في مدى قدرة هيئة الأمم المتحدة على التصدي لظاهرة التغيرات المناخية، ومدى فعالية إستراتيجياتها المتبعة، في ظل إرتفاع الأصوات المنادية بضرورة إصلاح المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، التغيرات المناخية، قمة باريس 2015.

Aitidir Nassim

United Nations and the Challenge of Climate Changes : Paris Summit 2015

The study deals with the growing importance that environmental issues took in post-cold war era to the point of becoming on the agendas' top of international community.

Aware of the threats that global environment is facing, the UNO proceeded to organizing numerous conferences, and concluding many international treaties seeking to put a term or at least limiting global environment degradation, the last of which was Paris conference in 2015 considered by observers as the last opportunity to save our planet from catastrophic repercussions of climate changes. The study will also attempt to assess the ability of the UNO to face climate change affects and how effective its strategy is going to be, in the shade of the demandes of thee need of reforming the UNO.

Keywords: *United Nation, Climate Change, Paris Summit* **2015.**

منظمة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي التغيّرات المناخية : قمة باريس 2015

United Nations and The Challenge of Climate Changes : Paris Summit 2015

أيت إدير نسيم*

باحث دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

◇◇

مقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة موجة من التطوّرات والتغيّرات المُتلاحقة والتي نتج عنها ترسيخ قيم ومبادئ جديدة يستند إليها النظام الدّولي الجديد، وكذا بروز قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل، باتت تزاحم القضايا الأمنية، العسكرية والإستراتيجية، في شاكلة ملفّ اللاّجئين، الإرهاب الدّولي، وكذلك القضايا البيئيّة التي أصبحت ذات أولوية قصوى في مأموريات المُجتمع الدّولي.

وقد دفع تعاظم التّهديدات البيئية الأمم المتّحدة إلى المُسارعة في وضع الإستراتيجيات والبدائل؛ من خلال رعاية عديد القمم والمؤتمرات، قصد تقريب وجهات النّظر بين مُختلف الدوّل المُشكّلة للمُجتمع الدّولي، والتي تهدف جميعها إلى التوصّل إلى حلولٍ فعالة وناجعة في مواجهة الظّاهرة.

ورغم الإنجازات التي حقّقتها الأمم المتحدة على مرّ العقود المُنقضية والمُتمثّلة في إبرام إتّفاقيات تصبّ في إطار التوجّه العالمي "نحو مستقبل أنظف وأصحّ وأكثر استدامة ورخاء للجميع". إلاّ أن تحرّكاتها تبدو غير كافية، ولم تبلغ بعد المستوى المطلوب والذّي يسمح بتجنّب الكوارث والأزمات التي باتت تسبّبها المشاكل البيئة.

ووفقًا لهذا المعنى يُمكن طرح التساؤل البحثي التالي:

› ماهي الإستراتيجيات التي انتهجتها الأمم المتحدة لمواجهة قضيّة التغيّرات المُناخية؟ وما مدى فعاليتها؟

---

* البريد الإلكتروني: « Aitidir.nassim90@gmail.com »

وقصد الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور رئيسية:

أولاً: دوافع الاهتمام الدّولي بقضايا البيئة والتغيّرات المناخية.

ثانياً: ملامح الإهتمـام الدّولي بقضايا البيئة والتغيّرات المناخية.

ثالثاً: تحديات قمة باريس 2015.

رابعاً: تقييم دور الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية.

أولاً: دوافع الإهتمام الدّولي بقضايا البيئة والتغيّرات المناخية.

تُعتبر التغيّرات المُناخية* إحدى أهم التهديدات التي تواجه العالم المُعاصر، فعلى الرّغم من التطوّر التكنولوجي الكبير، لازالت إقتصاديات دول العالم تعتمد بالأساس على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة والصّيد البحري والسياحة. خاصة أن الأبحاث العلمية والدراسات المُستقبلية تشير إلى إمكانية زوال الموارد الطّاقوية نتيجة للظروف المناخية وكذا الإستهلاك اللاّعقلاني لها، ما يجعل الاقتصاد العالمي في مواجهة تحدٍّ حقيقي، يفرض على دول العالم جمعاء الإتّحـاد من أجل اتخاذ التّدابير اللاّزمة لمواجهة هذه التحوّلات، أو على الأقل الحدّ من تأثيراتها المُتوقّع إمتداد آثارها لقرون عدّة.

إن الإهتمام المُتزايد بقضية التقلبات المناخية يستند إلى مجموعة التّقارير التي تحذّر من وضع مأساوي للكرة الأرضية في المستقبل المنظور، وذلك نتيجة لتزايد حجم إنبعاثات الغازات المتسبّبة في الاحتباس الحراري التي ارتفعت من 27 جيكا/طن عام 1970 (بنسبة 80%) إلى 38 جيكا/طن عام 1990 (بنسبة 30%)، لتصل إلى 49 جيكا/طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون سنة 2010.[1]

---

* ورد مفهوم التغيّر المناخي لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم عام 1979، وقد اعتبر تغيّر المناخ: "أي تحوّل يمسّ أنماط معدّل حالة الطقس على المدى البعيد، كما أن أيّ ارتفاع أو انخفاض في متوسّط حرارة الكوكب يعتبر أيضًا تغيّرًا للمناخ". وتشمل التغيّرات في درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار ومعدّل التّساقط. وتتسبّب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين وكذا الأنشطة البشرية في تحوّلات في نمط تغير المناخ.

John Maunder, *Dictionary of Global Climate Change* (New York: Chapman & Hall, 2nd Ed, 1994), 39.

[1] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change* 2014 *Synthesis Report Summary for Policymakers* (Switzerland: Intergovernmental Panel on Climate Change, 2014), 5.

وفي ظل عدم تحقيق مزيد من الإلتزامات من قبل الدّول، وكذا العمل على خفض انبعاث غازاتها الدّفيئة، فسوف يشهد العالم على الأرجح ارتفاعاً في درجة حرارة الأرض يزيد على ثلاث (03) درجات مئوية وصولاً لعام 2050 مقارنة بمرحلة ما قبل الثورة الصناعية.[1] وحتى في حال ما إذا تم الإلتزام الكامل بالارتباطات والتعهدات الحالية، فسيظل هناك احتمال تقارب نسبته 20% أن تتجاوز درجة الحرارة 4 درجات بحلول عام 2100. في حين لو تم خرق الإلتزام فمن المحتمل جدًا أن يتم تجاوز عتبة الأربع درجات في ستينيات القرن الحالي، وهو ما سيترك آثارًا مُدمّرةً سواءً على الطبيعة أو الإنسان.[2] حيث يُمكن لدولٍ كالولايات المُتّحدة وجنوب أوروبا والبرازيل وجنوب شرق آسيا أن يواجهوا موجات جفاف أكثر حدة وتواتراً. وبنهاية القرن سيكون 43 إلى 50 بالمائة من سكّان العالم يعيشون في بلدان تعاني من ندرة المياه مقارنة بنسبة 28 بالمائة في الوقت الحالي.[3]

أما في الجانب الاقتصادي، فقد قدّرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO»، قيمة الخسائر الاقتصاديّة الكليّة الناجمة عن الكوارث الطبيعية المُرتبطة بالمُناخ خلال الفترة بين العامين 2003 و2013، بحوالي 1.5 تريليون دولار،[4] ونالت البلدان النّامية منها حصّة تزيد عن 25% من مجموع ما تسبّبت فيه موجات الجفاف من خسائر في المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني. وأحصت «FAO» مجموع خسائر المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني عقب حالات الجفاف الكبرى، بحوالي 30 مليار دولار بين العامين 1991 و2013 جنوب الصحراء الكبرى. وهو الذي يمثّل حوالي نصف إجمالي الناتج المحلي لهذه الدّول.[5]

ولا تقتصر أضرار التغيّرات المناخيّة على النّبات والحيوان فحسب، بل للإنسان نصيب منها، فقد أحصت منظمة الصحة العالمية (*WHO*) أزيد عن 160.000 حالة وفاة منذ 1950 مُرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية. وهي الإحصائيات التي يراها الخُبراء تحفّظية وأنّ واقع الحال أخطر من ذلك بكثير.[6] في الوقت الذي يُنظر كذلك إلى الكوارث البيئية على أنها السّبب الرئيسي للهجرة عبر العالم. فطبقًا لمركز رصد النّزوح الداخلي (*Internal Displacement Monitoring Centre*) ، فإنّ أكثر من 42 مليون

---

[1] World Bank Group, *Turn Down the Heat 4, Why a 4°C Warmer World Must be Avoided* (Washington DC: World Bank Group, November 2012), 19.

[2] *Loc.Cit*.

[3] *Ibid*, 45.

[4] Food and Agriculture Organization of the United Nations, *The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security* (Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2015), 3.

[5] Ibid, 20.

[6] Tanja Wolf and others, "The Health Effects of Climate Change in the WHO European Region", *Climate Journal*, no.3 (2015): 906.

شخص نزحوا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال عام 2010.[1] وتتضمن هذه الأرقام أولئك الذين نزحوا بسبب العواصف والفيضانات والزلازل. وملايين آخرين لم يتم إحصاؤهم نزحوا بسبب الجفاف وارتفاع منسوب البحار.[2]

ثانيًا: ملامح الإهتمام الدّولي بقضايا البيئة والتغيّرات المناخية.

ينبغي الإقرار أن الاهتمام الدّولي بملف البيئة والمناخ باعتباره موضوعًا من مواضيع السياسة العالمية جاء متأخرًا بصورة نسبية، بدليل أن ميثاق الأمم المتّحدة 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 لم يتضمّنا ولا إشارة لقضايا البيئة، إلاّ أن تنامي الوعي بالمجال البيئي اتضح من خلال تقرير نادي روما **Roma Club*** سنة 1968، والذي خلص إلى أن استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير رشيد سيعجل بنفاذها، الأمر الذي أثار سجالات واسعة في الأوساط الأكاديمية والمحافل الدّولية. كما شهدت الأمم المتّحدة ووكالاتها حركيّة غير مسبوقة ترتّب عنها انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972 كأوّل قمّة تُعنى بالشّأن البيئي.

1. قمة ستوكهولم 1972:

انعقدت قمة الأرض الأولى بستوكهولم (عاصمة السويد) عام 1972، وكان الهدف منها تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لتشجيع الحكومات، والمنظمات الدّولية على حماية البيئة وتحسينها. فقد نصّ المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم (وفقًا لميثاق الأمم المتّحدة ومبادئ القانون الدّولي)، حق سيادي في استثمار مواردها طبقاً لسياستها البيئية الخاصة، دون إلحاق الضرر خارج حدودها السيادية.[3]

---

[1] Internal Displacement Monitoring Centre, *Displacement due to natural hazard-induced disasters* (Switzerland: Internal Displacement Monitoring Centre, 2011), 4.

[2] Asian Development Bank, *Addressing Climate Change and Migration in Asia and the Pacific* (Philippines: Asian Development Bank, 2012), 8.

* تأسّس نادي روما عام 1968 على يد رجل الاقتصاد الإيطالي أوريليو بيتشي Aurelio Peccei، والعالم الأسكتلندي ألكسندر كينغ Alexander King، بالإضافة إلى مجموعة من الباحثين، والشّخصيات من مختلف المجالات. يهتمّ بدراسة مختلف القضايا السياسية والدّولية. وقد أشتهر النادي بتقرير 1972 **حدود النّمو** "*The Limits of Growth*"، والذي خلُص إلى نتيجة مفادها إن الإنسان هو العدو الأوّل للبشرية، إلاّ أن توحيد الجهود سيُمكّن من مواجهة المشاكل التي يعاني منها العالم، من زيادة سكانية، وأزمات المياه، ومجاعات. والتّي من شأنها إنهاء الحياة على الكوكب. ويعتبر تقرير 1972 مهدًا للدراسات البيئيّة، والجدير بالذكر إن هذا التقرير لم يتمّ إعداده من قبل نادي روما، بل كان من إعداد فريق من الباحثين في معهد ماساتشوستس للتقنيّة (MIT) بطلب من نادي روما. لمزيد من المعلومات عن النادي، أنظر موقعه الرسمي: http://www.clubofrome.org/?p=324.

[3] United Nations Publication, *Report of the United Nations Conference on the Human Environment Stockholm,* 5-16 *June* 1972 (Switzerland: United Nations Publication, 1972), 5.

وقد مثّل هذا التوجّه علامةً فارقةً في تاريخ الوعي البيئي، ووضعًا مختلفًا تمامًا عمّا كان سائدًا في تلك الفترة، حيث أعاد المؤتمر تعريف التّنمية من كونها تشمل تطوير القدرات المادية (زيادة الناتج القومي ورأس المال) كمحدد أساسي لنجاح التنمية، إلى اعتبارها القُدرة على توفير حياة أفضل للبشرية، تشمل مجالات التعليم، الثّقافة، الرّعاية الصّحية، السّكن والرّفاهية...[1]

وعليه عمِد المُجتمع الدّولي إلى وضع مفهوم جديد موسّع للتنمية، تلعب فيه الاعتبارات البيئية دورًا مركزيًا، ويتيح في الوقت ذاته فرصةً كاملةً للتّنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد استمر التطور الفكري في هذا الاتجاه، بالتأكيد على ضرورة حماية مصادر الثروة الطبيعية وبدائل التنمية.[2] إلى أن انتهى بعد عقدين من الزّمن إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة في قمّة الأرض بالبرازيل 1992.

2. قمة ريو دي جانيرو 1992:

جرت القمّة في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو في البرازيل بين 3-14 حزيران/يونيو من عام 1992. وقد حمل المبدأ الرابع (04) تطبيقًا للمفهوم الجديد الموسّع للتنمية المستدامة، حيث ورد فيه: "من أجل الوصول إلى تنمية دائمة، تشكّل حماية البيئة جزءً لا ينفصل عن عملية التنمية، ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها".[3]

وعلى الرغم من مشاركة أزيد من 130 رئيس دولة كأكبر اجتماع يضم رؤساء العالم في التاريخ، غير أنه لم يحقق التوقّعات المرجوّة، وأخفق في علاج كثير من القضايا البيئية المهمة.[4] وذلك راجع بدرجة أولى للتحولات العميقة التي شهدها النّظام الدّولي؛ والتي كرست هيمنة الغرب حضاريًا وانفراد الولايات المتّحدة الأمريكية في مختلف مجالات القوّة، وهو ما تجسّد في العمليات العسكرية الأمريكية في حرب الخليج الثانية*، والتي أخذت بُعدًا بيئيًّا، فمختلف التقارير تؤكّد قيام القوات العراقية بحرق

---

[1] محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدّولية (الأردن: دار الشروق الجديدة، ط1، 2010)، 173-174.

[2] المرجع نفسه، ص.174.

[3] United Nations publication, "Report of the United Nations Conference on Sustainable Development", January 12, 2000, Accessed April 14, 2016, http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm.

[4] أحمد دسوقي محمد إسماعيل، نمط الإدارة الدّولية لقضايا البيئة مع التركيز على قضية تغيّر المناخ، مجلة السياسة الدّولية، القاهرة، ع145، (2001): 147.

* تعرف حرب الخليج الثانية أيضًا باسم عملية عاصفة الصحراء، والتّي كان قد سبقها الغزو العراقي للكويت في (02 آب/ أغسطس - 28 شباط/ فبراير 1991).

732 بئر للنّفط أثناء إنسحابها من الكويت، وكذلك سكب ما بين 4 إلى 8 ملايين نفط في مياه الخليج مخلفة أكبر بقعة نفطية في العالم.[1]

وبناءًا على ذلك، قرّر المُجتمع الدّولي -بتوجيه أمريكي- تحميل العراق المسؤولية الكاملة؛ فقد أصدر عن مجلس الأمن الدّولي في القرار رقم 687 الفقرة 16:

"العراق ... مسؤول بموجب القانون الدّولي عن أي خسائر أو أضرار تلحق بالدّول والشكات الأجنبية، وذلك نتيجة الغزو والإحتلال غير المشروع للكويت".*

وتأسيسًا على ما سبق، يتّضح إن عوامل التّهديد قد تعدّدت وتنوّعت من شأنها جميعها المسّ بسيادة الدّولة الواستفالية؛ فبالإضافة إلى الصِدامات التقليدية (قضايا الحدود، والصراع حول الموارد الطبيعية)، وكذا التعارضات الجديدة التي تشمل التهديدات الشاملة، التي تمسّ مستقبل كوكب الأرض، أو النتائج الاجتماعية المترتبة عليها، كنزوح السكان، أو الهجرة، أو غير ذلك. أثبت الواقع الجديد أن قضايا البيئة أصبحت عاملاً من عوامل التوتّر بين الدّول؛ فعديد الخلافات السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية كان موضوعها البيئة وتملّك الموارد الطبيعية، أو ما بات يعرف بمفهوم "الصراع حول البيئة".[2]

3. بروتوكول كيوتو 1997:

نتيجة لتزايد حِدّة التغّيرات المناخية كنتيجة مباشرة للتلوث وتزايد إنتشـار الغازات الدفيئة، صادق رؤساء 195 دولة على بروتوكول (مسودّة إتّفاقية) كيوتو باليابان في كانون الأول/ ديسمبر من عام 1997 باعتبارها الخطوة التنفيذية الأولى لإتّفاقية الإطار للأمم المتّحدة بشأن تغيّر المناخ المبرمة في ريو ديجانيرو عام 1992، في محاولة لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة والحد منها، من خلال العمل على حصر ارتفاع درجة حرارة الأرض في حدود الثلاث درجات فقط بحلول عام 2050.[3]

---

[1] Nick Middeton, *the Global Casino – An Introduction to Environmental Issues* (New York: Routledge, 4th edition, 2013), 404.

[*] Resolution 687 in paragraph 16 (1991) "*Iraq ... is liable under international law for any direct loss, damage ... or injury to foreign Governments, nationals and corporations, as a result of Iraq's unlawful invasion and occupation of Kuwait*".

Timothy Feighery and others, *War Reparation and the UN Compensation Commission* (New York: Oxford University Press, 2015), 265.

[2] عبد السلام زاقود، **العلاقات الدّولية في ظل النّظام العالمي الجديد** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص.240.

[3] Sebastian Oberthür, Hermann Ott, *the Kyoto Protocol*: *International Climate Policy for the* 21*st Century* (New York: Springers Verlag Berlin Heidelberg, 1999), 273.

ضمّ الإتّفاق أهدافًا مُلزِمة قانونيًّا للدول الموقّعة عليها قصد تخفيض الإنبعاثات الصّادرة عن الدّول كافة، بنسب مختلفة، مع التّركيز على الدّول المتقدّمة والتي تُعتبر المسؤولة عن الغالبية العظمى من الإنبعاثات. على أن تلتزم الدّول المتقدّمة بتخفيض جماعي لانبعاثاتها الإجمالية من الغازات بما لا يقل عن 5% مقارنة بانبعاثات عام 1990، مع الإلتزام بمُساعدة الدّول النامية من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا، وكذا القيام بمشاريع تنموية (الفقرة 11).[1]

بيد أن تقرير وكالة الطّـاقة الدّولية حول الانبعاثات الغازية والأداء الاقتصادي بين عامي 1973 – 1998 خلُص إلى إن "النّمو الاقتصادي هو الدّافع الرئيس وراء الزيادات الحاصلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون". حيث يقول رئيس وكالة الطاقة الدّولية كلود ماندیل «*Claude Mandel*» في مقدّمة التقرير "...إن صدمات أسعار النّفط في سبعينيات القرن الماضي وسياسات الطاقة الناتجة عنها، أدّت إلى السّيطرة على نمو الطلب على الطّاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أكثر من تأثير سياسات المناخ...".[2]

هذا التوجّه العالمي للإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة أبقى هذا البروتوكول حِبرًا على ورق، ولم تُصـادق عليه لا الولايات المتحدة الأمريكية،[3] ولا الصين، على الرغم من أن انبعاثاتهما الغازية مُجتمعين عام 2005 مثّل حوالي 47% من جملة الانبعاثات العالمية.[4] أضف إلى ذلك إنسحاب كندا عام 2003 على الرغم من توقيعها على البروتوكول عام 1997.[5]

وقد قدمت مجموعة من الإحصائيات شارحة لأسباب الرفض الأمريكي، وذلك في تقرير شركاء وارتون للإقتصاد القياسي التنبّؤي «***Wharton Econometric Forecasting Associates***»، فبناءًا على الإحصائيات التي قدّمها المركز، فإن مصادقة الولايات المتّحدة الأمريكية على الإتّفاق، وقبوله تخفيض إصداراتها من ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 20% عن مستوى عام 1992، من شأنه تكبيد الاقتصاد الأمريكي ما يقارب 300 مليار دولار من ناتجه الإجمالي. بالإضافة إلى ضرورة رفع أسعار الطاقة

---

[1] United Nations Publication, *Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change* (Switzerland: United Nations Publication, 2008), 11.

[2] Toby Shelley, Oil Politics, *Poverty & the Planet* (London: Zed Books, 2005), 162.

[3] لمزيد من المعلومات عن رفض الولايات المتّحدة الأمريكية التّوقيع على بروتوكول كيوتو 1997، أنظر:
International Energy Agency (IEA), *Energy Policies of IEA Countries -the United States* 2007 Review-(*France : International Energy Agency (IEA), 90.*

[4] Cornelis van Kooten, *Climate Change, Climate Science and Economics* (New York: Springer Science & Business Media, 2012), 387.

[5] Nicholas Stern, *the Global Development of Policy Regimes to Combat Climate Change* (London; World Scientific Publishing, Vol 4, 2014), 160.

والكهرباء إلى الضعفين لتجنّب خسائر أكبر. وهي النتائج نفسها التي توصّلت لها وزارة الطاقة الأمريكي «*U.S Department of Energy*» ومختلف مراكز الإحصاء المستقلّة.[1]

هذه الخسائر لم تكن لتمسّ الاقتصاد الأمريكي وحده، بل معظم الدّول المتقدّمة؛ فحسب التقرير الذي قدّمته اللّجنة الدّولية للتغيّرات المناخية*"***Intergovernmental Panel on Climate Change***"، والذي تمّ من خلال إعداد دراسة مقارنة بين تسع دراسات تنبّؤية، توصّلت جميعها إلى توقّع إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 للدول المتقدّمة ما بين 0.2% إلى 2.0%. بتكاليف تتجاوز 125 مليار دولار بحلول عام 2010، وذلك في حال إلتزامها بتعهّداتها اتجاه إتّفاق كيوتو.[2]

4. قمة كوبنهاغن 2009:

وبعد مرور عقد على انعقاد مؤتمر قمة الأرض الأولى، جاءت دعوة منظمة الأمم المتحدة لعقد قمة جديدة في جوهانسبورغ عاصمة جنوب أفريقيا عام 2002، إلاّ أنها لم تحقّق شيئًا يذكر في ظل غياب أكبر مُلوّث هوائي والمتمثّل في الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل أن تحقّق قمة كوبنهاغن 2009 المطلوب منها.

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2009 بكوبنهاغن عاصمة الدانمارك. وهي تمثّل الدورة الخامسة عشر لأطراف إتّفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، والاجتماع الخامس لأطراف بروتوكول كيوتو.[3] وذلك وفقًا لخارطة الطريق المرسومة بمؤتمر بالي.*

---

[1] Wharton Econometric Forecasting Associates, *Global Warming*: *The High Cost of the Kyoto Protocol - National and States Impacts-* (Wharton Econometric Forecasting Associates, 1998), 1.

* **اللّجنة الدّولية للتغيّرات المناخية (IPCC)** هي عبارة عن منظّمة دولية تابعة لهيئة الأمم المتّحدة تضّم 3000 عالم وباحث في مجال المناخ وخبراء اقتصاديين. وتعبر اللّجنة جهة علمية نافذة في مجال دراسة الإحتباس الحراري وتأثيراته. مع العلم أنها حائزة على جائزة نوبل للسلام عام 2007 -مناصفة مع نائب الرئيس الأمريكي في عهد بن كلينتون آل غور Al Gore- بسبب مجهوداتها في دراسة ظاهرة الإحتباس الحراري.
الموقع الإلكتروني للّجنة للمنظّمة: http://www.ipcc.ch/.

[2] Toby Shelley, *op.cit.*, 162.

[3] لمزيد من المعلومات عن "مؤتمر كوبنهاغن"، أنظر:
United Nations, *Report of the Conference of the Parties on its fifteenth session, Copenhagen from 7 to 19 December* 2009 (Switzerland: United Nations Publication, 2010).

* عُقد مؤتمر بالي بأندونيسيا عام 2007 وتم فيه رسم خارطة طريق لمحادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ، والذي يتألف من عدد من القرارات تحدّد مسار عملية التفاوض بموجب إتّفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، شمل المؤتمر جلسات عدّة من أجل التحضير لإتّفاق مُلزم في قمة كوبنهاغن. لمزيد من المعلومات عن "مؤتمر بالي". لمزيد من المعلومات، أنظر:
United Nations Publication, *Report of the Conference of the Parties on its thirteenth session, held in Bali from 3 to 15 December* 2007 (Switzerland: United Nations Publication, 2008).

وقد حضر اللّقاء أكثر من مائة رئيس دولة في مقدمتهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما ***Barack Obama***، وهو ما زاد من حجم الطموحات حول إمكانية التوصّل إلى إتّفاق. بيد أن المفاوضات باءت بالفشل،[1] وهو ما جعل الرّأي العام العالمي يتوصّل إلى قناعة مفادها إن الدول الكبرى وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكية غير مستعدّة لاتّخاذ قرارات فعليّة مُلزمة لحماية البيئة، والتي يُمكن من خلالها مواجهة التغيّرات المناخية.

وقد توالت بعد ذلك المؤتمرات الهادفة إلى وضع إطار عام يضمّ الأطراف جميعها المتسبّبة في انبعاثات الغازات الدفيئة، بدءًا بمؤتمرات كانكون المكسيكية (2010)*، مرورًا بقمة ديربان بجنوب أفريقيا (2011)**، وبعدها قمّة الدّوحة عاصمة قطر (2012)***، وصولاً إلى قمة باريس COP21 والتي كلّلت بإتّفاق وصفه المراقبون بالتّاريخي وغير المسبوق.

---

[1] Joachim Koch and others, *Climate Change and Environmental Hazards Related to Shipping* (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2013), 43.

* عُقد **مؤتمر كانكون** بالمكسيك في ديسمبر/كانون الأول 2010، ونص على ضرورة تحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 2° درجة مئوية عن مستويات ما قبل العصر الصناعي. كما تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وتم وضعه كآلية مالية جديدة للإتّفاقية

لمزيد من المعلومات، أنظر:

United Nations Publication, *Report of the Conference of the Parties on its sixteenth session, Cancun from* 29 *November to* 10 *December* 2010 (Switzerland: United Nations Publication, 2011).

** عُقدت **قمّة ديربان** بجنوب أفريقيا في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2011. وتم فيها إعداد "منهاج ديربان" والذي شمِل عدة موضوعات، منها: الإتّفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، واتخاذ قرار حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الإتّفاقية، والإتّفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ، على أن يدخل حيز التنفيذ عام 2020.

لمزيد من المعلومات عن "مؤتمر ديربـان"، أنظر:

United Nations publication, *Report of the Conference of the Parties on its seventeenth session, Durban from* 28 *November to* 11 *December* 2011 (Switzerland: United Nations Publication, 2012).

*** عقدت **قمّة الدّوحة** بقطر في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2012. وقد نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها بـ"بوابة الدوحة للمناخ". وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة إلتزام ثانية.

لمزيد من المعلومات عن "**مؤتمر الدّوحة**"، أنظر:

United Nations Publication, *Report of the Conference of the Parties on its eighteenth session, held in Doha from* 26 *November to* 8 *December* 2012 (Switzerland: United Nations Publication, 2013).

ثالثا: تحديات قمّة باريس 2015.

جرت القمة في العاصمة الفرنسية باريس من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/ كانون الأول 2015، وهي تمثّل الدورة (21) من مؤتمر الأطراف في إتّفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وكذا النُّسخة (11) لأطراف إتّفاقية كيوتو، بمشاركة أزيد عن (40.000) مسؤول يمثّلون وفوداً من (195) دولة مُشاركة في المؤتمر.[1] وخلُصت القمّة إلى توصّل الدّول الأطراف إلى إتّفاق وصفه وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" "***Laurent Fabius***" بإتّفاق "عادل مُلزم قانونيًا".

وقد سبقت القمّة جملة من التطوّرات التي شهدتها الساحة السياسية الدّولية، سواءً بعد الهجمات الإرهابية المُنسّقة التي هزّت العاصمة الفرنسية باريس،* أو التوتّر الذي شاب العلاقات الروسية-التركية على خلفية إسقاط الأتراك المُقاتلة الروسية**، وهو ما يبرّر التخوّفات الكبيرة من إمكانية فشل القمّة أو حتى إلغائها.

بيد أن القمّة جرت في موعدها، وأثمرت بـ"إتّفاق باريس"، الذي أكّد في ديباجته على "ضرورة تدارك الفجوة الكبيرة الفاصلة" بين حجم إلتزامات تخفيض الانبعاثات العالمي التي قطعتها الدّول الأطراف بحلول عام 2020، وبين ما تحقق على أرض الواقع. مع الإبقاء على هدف مواصلة العمل

---

[1] Brandon Miller, "5 things you need to know about COP21", *CNN*, October 30, 2015, Accessed February 25, 2016, http://edition.cnn.com/cop21-paris-conference-things/.

* جرت **هجمات باريس** في ليلة الجمعة 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 على يد مسلحين وانتحاريين في خمسة (05) مواقع مختلفة في العاصمة باريس في وقت واحد تقريبا، واعتُبِرت هذه الهجمات الأكثر دموية في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية، مُخلّفة 130 قتيلاً وأزيد من 350 جريحًا. وقد وصف الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند (François Hollande) الهجوم بأنه "إعلان حرب" من قبل "تنظيم الدّولة الإسلامية التي تبنّت الهجوم". وشهدت بعدها باريس تضامنًا واسعًا من مختلف عواصم العالم، وهو ما صاحبه تزايد كبير في شعبية الرئيس فرانسوا هولاند (François Hollande) بنسبة 50% وهي أعلى نسبة حققها الرئيس الفرنسي منذ إنتخابه.

Clémentine Maligorne, "Attentats du 13 novembre: retour sur une semaine bouleversante", *Le Figaro*, November 25, 2015, Accessed in : February 25, 2016, http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2015/11/20/01016-20151120ARTFIG00404-attentats-du-13-novembre-retour-sur-une-semaine-meurtriere.php.

وتجدر الإشارة، إلى أن العديد من المُختصّين قد شكّكوا في حقيقة هذه العمليات، وذلك لتناقضات وُجدت في مجموع الصور والفيديوهات التي أُلتُقطت من موقع الحدث. لمزيد من المعلومات، أنظر:

Brandon Turbeville, "9 *Reasons to Question the Paris Terror Attacks*", November 14, 2015, Accessed February 25, 2016, http://www.activistpost.com/2015/11/9-reasons-to-question-the-paris-terror-attacks.html.

** شهدت **العلاقات التركية الروسية** تصعيدًا خطيرًا إثر إقدام "أنقرة" على إسقاط مقاتلة روسية بدعوى خرقها المجال الجوّي التركي، في حين نفى الطّرف الروسي ذلك، وذلك خمس أيام فقط قبل بداية أشغال قمّة باريس.

للتحكم في إرتفاع معدلات حرارة الأرض بأقل من درجتين (02°) مئويتين عن مستويات ما قبل العصر الصّناعي، وإن أمكن تخفيضها إلى ما دون الدرجة المئويّة والنصف (1.5°)[1]، في ظل التقارير التي تحذّر الدّول الجزرية من ارتفاع مستوى منسوب البحر لمستويات خطيرة إذا ما تجاوزت درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.[2]

وقد حُدِّدَ هدف الدرجتين المئويتين قياسًا بعصر ما قبل الصناعة (كوبنهاغن 2009)، باعتباره سيسمح بتقليص مهمّ لمخاطر التغيّر المناخي، غير أن تحقيق ذلك يستلزم تضحيات كبيرة وتخفيضًا شديدًا لانبعاثات الغازات المُسبّبة للانحباس الحراري بنسبة تتجاوز 70% في أفق سنة 2050، وكذا ضرورة اتخاذ إجراءات إستعجالية للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطّاقات البديلة بحلول سنة 2100. على أن يدخل حيّز التنفيذ عام 2020.[3] وهي المُهمّة التي تبدو صعبة للغاية، في ظل ارتفاع حرارة الأرض الذي تجاوز نحو الدرجة المئويّة.

1. قرارات إتّفاق باريس:

تضمّن إتفاق باريس مجموعة من القرارات المهمّة، أبرزها:

أ. واجبات الدّول الأطراف:

فيما يخص تقاسم الواجبات للحد من انبعاثات الغازات المُسببة للاحتباس الحراري، يؤكّد الإتّفاق على ضرورة سعي الدّول المُتطوّرة إلى تحقيق إلتزاماتها كقيمة مُطلقة، في حين يتعيّن على الدّول النامية أن تُواصل العمل على تكثيف جهودها للحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض بالتّنسيق مع سياساتها التنموية.

ب. قضية التمويل:

وفقًا للفقرة الثّالثة من المادّة التّاسعة من الإتّفاق: "تسعى الدّول المتقدّمة إلى التمسّك بهدفها الجماعي القائم في مجال تعبئة الأموال إلى غاية عام 2025 في سياق إجراءات التكيّف، ويحدّد عتبة مالية جديدة تقدّر بمائة مليار دولار سنويًا، مع مراعاة أولويات البلدان النامية واستراتيجياتها".[4]

---

[1] United Nations, *Adoption of the Paris Agreement* (Paris: United Nations, 2015), 2.

[2] David Ciplet and others, *Power in a Warming World, The New Global Politics of Climate Change and the Remaking of Environmental Inequality* (London: The MIT Press, 2015), 94.

[3] United Nations, Adoption for the Paris Agreement, *op.cit.*, 21.

[4] Ibid, 8.

ويعتبر موضوع التمويل الأكثر إثارة للجدل في إتّفاقية باريس؛ فالدّول المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان وأستراليا اقترحت مجموعة استراتيجيات تصر جميعها على اعتبار قضية التّمويل قضيّة طوعية، وقد جاءت تفتقر إلى تفاصيل تطبيقها، مع تركيز أقلّ على مسؤولياتها. في حين أن الدّول النّامية تنادي بصيغة تُحدّد بوضوح مسؤولية البلدان المتقدّمة في تحقيق هدف الوصول إلى مئة (100) مليار دولار بحلول سنة 2020؛[1] وهو ما يبدو شبه مستحيلٍ مادام أن تعهّدات الدّول المتقدّمة لصندوق المناخ الأخضر (GCF)* تفوق حاجز مئة 100 مليار يورو سنويًا، في حين أن القيمة الفعلية التي يحتويها الصّندوق لم تتجاوز 852 مليون دولار.[2] في ظل تماطل الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت قد تعهّدت عبر خطاب الرئيس باراك أوباما «***Barack Obama***» بوضع قيمة ثلاث (03) مليارات دولار.[3] وتجدر الإشارة إلى أن ربع تخفيضات الانبعاثات التي تعهّدت بعض البلدان النامية بتحقيقها مرتبطة بحصولها على التمويل والتكنولوجيا اللاّزمة من البلدان المتقدّمة.[4] إذ تصر الدّول النامية، وفي مقدمتها الصين والهند، على ربط تعهُّداتهما بضمان حصولهما على الدّعم المالي اللاّزم لإنجاز عملية انتقال اقتصاداتها من الطّاقات الأُحفورية إلى الطّاقة المُتجدّدة.

ج. آليات المراقبة والتقييم:

وأُضيف للإتّفاق آلية جديدة، اعتُبِرت عنصرًا حاسمًا في التّنفيذ الفعّال للإتّفاق، وذلك بإعداد مراجعة دورية كل خمس سنوات للتعهّدات الوطنية بصفة اختيارية. مع تثبيت أول مراجعة إجبارية في 2025، لمُتابعة التّقدّم في تنفيذ المساهمات الوطنيّة لتخفيض الانبعاثات، فضلاً عن التعهّدات المالية.[5]

---

[1] Michael Westphal and others, *Getting to* $100 *Billion*: *Climate Finance Scenarios and Projections to* 2020 (USA : World Resources Institute, 2015), 13.

* يمثّل صندوق المناخ الأخضر (***Green Climate Fund***) أحد أبرز آليات التمويل لمشروعات تغيّر المناخ، بيد أنه عانى في عديد المرّات من عدم إلتزام الدّول المتفدّمة بتعهّداتها في دعم الصندوق والمتمثّلة في مئة (100) مليار يورو سنويًا قصد مساعدة الدّول الفقيرة والنامية في مجالي تخفيف آثار التغيّر المناخي والتكيّف معها. الموقع الرسمي للصندوق: «http://www.greenclimate.fund».

[2] Sanjay Kumar, "Green Climate Fund Faces Slew of Criticism". November 23, 2015, Accessed July 12, 2016, http://www.nature.com/news/green-climate-fund-faces-slew-of-criticism-1.18815.

[3] Coral Davenport and Mark Landler, "U.S. to Give $3 Billion to Climate Fund to Help Poor Nations, and Spur Rich Ones", The New York Times, November 14, 2014, Accessed July 12, 2016, http://www.nytimes.com/2014/11/15/us/politics/obama-climate-change-fund-3-billion-announcement.html?_r=0.

[4] أحمد قنديل، "إنقاذ الأرض: إتّفاق باريس للمناخ.. تاريخي أم فرصة ضائعة؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبليّة، 2016/12/17، اطّلع عليه 2016/03/12، "http://www.futurecenter.ae/analys=711".

[5] United Nations, Adoption for the Paris Agreement 2015, *op. cit.*, 4.

2. ردود أفعال الدّول الأطراف من إتّفاق باريس 2015:

رحّبت الدول الأطراف باتّفاق باريس، باعتباره أوّل اتّفاق عالمي للتغيّر المناخي يُلزم دول العالم، سواءً الغنيّة أو الفقيرة، بالسّيطرة على الانبعاثات المسؤولة عن ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وعليه أعلن وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدّولية الفرنسي "لوران فابيوس" (Laurent Fabius)، في ختام الاجتماع وإقرار الإتّفاق إنه: "بمطرقة صغيرة يمكنك تحقيق أشياء عظيمة".[1]

في المقابل، بدى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعديةWorld Pensions Council (WPC) أكثر واقعيّة، واعتبر أن نجاح مؤتمر باريس COP21 مُرتبط أساساً بمدى تجاوب صُنّاع القرار عواصم الدّول الكبرى في مقدمتها واشنطن وبكين - صاحبيّ المركزين الأول والثاني كأكبر الملوثين في العالم-، وأن تجاهلهما لمخاطر سياساتهما يجعل من أهداف المؤتمر مجرد "تمنيات واهية".[2]

ويبيّن الشّكل التّالي حجم إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وحصّة كل دولة منه":

الشكل 01: حصّة دُول العالم من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

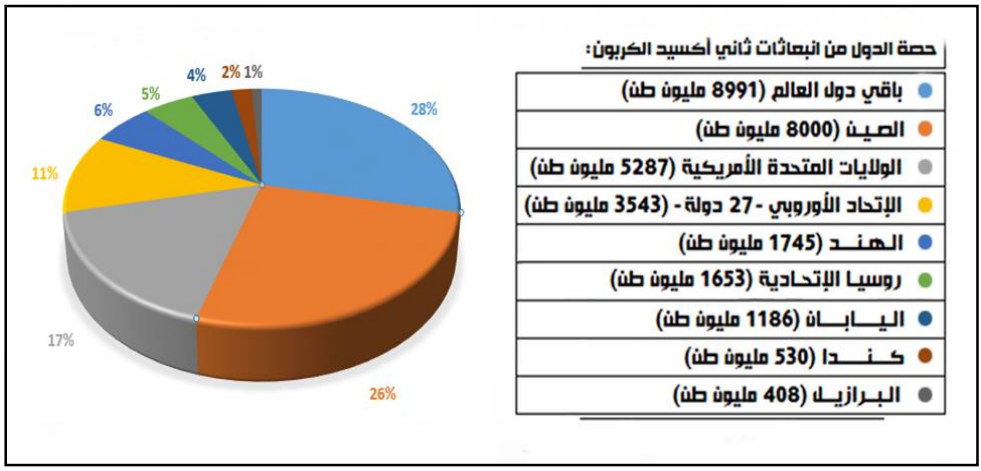

المصدر:

1. من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات:

Center for Development in Central America, "*El Niño*: 2015 *Second Year in a Row*", April 22, 2015, Accessed March 14, 2016, http://jhc-cdca.blogspot.com/2015/04/el-nino-2015-second-year-in-row.html.

[1] Isabelle Hanne, "COP 21: Un Conditionnel, Un Marteau et Beaucoup d'Emotion", Libération, December 13, 2015, Accessed April 14, 2016, http://www.liberation.fr/planete/2015/12/12/cop-21-un-conditionnel-un-marteau-et-beaucoup-d-emotion_1420331.

[2] Nicolas Firzli, "Climate: Renewed Sense of Urgency in Washington and Beijing", Analyse Financière, no.56, (2015): 13.

ويظهر الشّكل أكبر الدّول المتسبّبة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد احتلّت الصين المرتبة الأولى بـ28%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ26%، ثم دول الإتحاد الأوروبي مُجتمعة (27 دولة) في المرتبة الثّالثة بنسبة 11%. إن مختلف هذه الإحصائيات من شأنها إعادة طرح قضية المسؤولية التاريخية التي تتحمّلها الدّول الكبرى في تدهور الأوضاع البيئية في العالم.

وقد تعهّدت الدّول الكبرى بتخفيض مستوى انبعاثاتها -باعتبارها المسؤول الأول عن الإنبعاثات الغازية-، حيث قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخفيض في مستوى انبعاثات مصانعها من الغازات المسبّبة للإحتباس الحراري بنسبة 28% إلى حدود عام 2025، وأكثر من 80% بحلول عام 2050، وذلك في إطار مُخطط طويل الأمد للصناعة الأمريكية يرتكز على تغيير أساليب الإنتاج القديمة ومواكبة التحولات التكنولوجية للرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وبالتالي العوائد الاقتصادية مع احترام البيئة دون مصاريف إضافية.[1]

واتّبعت الصين النّهج نفسه بحكم أنها أكبر ملّوث هوائي في العالم، حيث تعتزم خفض مستويات إنبعاث الغازات الدفيئة بنسبة تتجاوز 60% من مستويات 2005 في حدود عام 2030. بالإضافة إلى رفع حصّة الوقود غير الأحفوري في استهلاك الطاقة إلى حوالي 15% وكذا زيادة مساحة الغابات بـ 40 مليون هكتار في المّدة المحدّدة نفسها.[2] في المقابل، تعهّد الإتحاد الأوروبي بتخفيض انبعاثات غازاته الدفيئة بأكثر من 40% من مستويات عام 1990 بحلول عام 2030.[3]

إلاّ أن السيطرة على إنبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون يستلزم قرارات سياسية حاسمة للتوجه نحو التكنولوجيا النظيفة، وهو ما يصعب تطبيقه في ظل الاستمرار في إعتماد النفط مصدرًا رئيسيًا للطّاقة، وعاملاً أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المُنتجة له، هذا بالإضافة إلى حجم

---

[1] Office of the Press Secretary of the White House, "White House Announces Additional Commitments to the American Business Act on Climate Pledge", November 30, 2015, accessed February 27, 2016, https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/11/30/white-house-announces-additional-commitments-american-business-act.

[2] National Development and Reform Commission of China, *Enhanced Actions on Climate Change*: *China's Intended Nationally Determined Contributions* (Beijing: National Development and Reform Commission of China, 2015), 3.

[3] Gregor Erbach, *EU Position for COP* 21 *Climate Change Conference* (Brussels: European Parliamentary Research Service, 2015), 3.

الإستثمارات الكبيرة والمُكلفة التي يتطلّبها الإنتقال نحو الطاقات البديلة والنظيفة. وهو القرار الذي لا تعتزم الدّول الكبرى إتخاذه في القريب العاجل.

رابعًا: تقييم دور الأمم المتحدة في التصدّي لظاهرة التغيّرات المناخية.

يُحسب لمنظمة الأمم المتّحدة قدرتها على تدويل ملف البيئة والمناخ والجعل منها قضية مشتركة تستوجب التحرّك الدّولي، وكذلك إعداد مجموعة من الإتّفاقيات والبروتوكولات التي تصّب في إطار التوجّه العالمي للتنمية المستدامة، غير أنه في المُقابل يؤخذ عليها عدم قدرتها على تفعيل قراراتها، أو إستصدار أحكام ردعية صارمة تجاه الأطراف المُخالفة.

إن عدم قدرة الأمم المتّحدة على أداء مهامها بفعالية مُرتبط أساسًا بموجة التّحولات التي عرفها النّظام الدّولي بعد الحرب الباردة؛ فانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، مكّنها من تجاهل وتهميش أدوار الأمم المتحدة. وتتجلى الهيمنة الأمريكية في رفضها الصّريح لكل ما من شأنه تهديد مصالحها الحيوية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحويل مختلف القرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة أو مختلف أجهزتها، في صورة إمتلاك واشنطن للعُضوية الدائمة في مجلس الأمن، وكذا هيمنتها على مراكز صنع القرار داخل المنظّمة الدّولية، مكّنها من استخدامها كأدوات للهيمنة وتحقيق أهداف مأموريتها الخارجية.

وتأسيسًا على ذلك، امتنعت واشنطن عن المُصادقة على بروتوكول كيوتو 1997 وكذا غيابها عن قمة جوهانزبورغ عام 2002*، وكان قد أعلنها من قبل "جون بولتون" "*John R.Bolton*" المُمثّل السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة صراحةً عام 1994 بقوله: "لا وجود لشيء إسمه أممٌ

* كان لغياب الولايات المتحدة الأمريكية عن قمة جوهانسبورغ وقعٌ كبير على نتائج القمّة، فأيّ إنجازات حقيقية ستستلزم مُشاركة ودعم القوة العظمى الوحيدة في العالم. ويعزو مراقبون سبب الرّفض الأمريكي إلى الأضرار التي سيتعرّض لها الاقتصاد الأمريكي في حال مصادقتها على مقرّرات القمّة، فالمصادقة عليه يعني ضرورة الإلتزام بالشروط المفروضة على الدّول الأطراف، والتي من بينها ضرورة الاعتماد على 15% من الطاقة المتجدّدة. وهو الإعتراض نفسه الذي تم في بروتوكول كيوتو 1997، والذي كان سيكلّف الخزينة الأمريكية وفقًا لخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush أزيد من 300 مليار دولار، وأكثر من 4.9 مليون منصب شغل.

متّحدة. هناك مُجتمع دولي تقوده القوّة العظمى الوحيدة المتبقية، وهي الولايات المتحدة"[1]. وكذا مقولة "كلايد برستونويتز" "*Clyde V. Prestowitz*" مؤسّس ورئيس المعهد الأمريكي للتخطيط الاقتصادي: "واشنطن تتصرّف وفق مبدأ هم يحتاجوننا أكثر مما نحتاج نحن إليهم".[2]

ولعلّ ما زاد من تعقيد عمل المنظمة في العقد الأخير هو بروز وحدات سياسية أخرى رافضة للهيمنة الأمريكية على العالم، وتسعى للاضطلاع بأدوار دولية أكبر وأكثر طموحًا، في صورة كل من الصين وروسيا؛ اللّتان عمِدتا إلى تنسيق جهودهما لمواجهة سياسة الإحتواء المُنتهجة من قبل حلف الناتو وتوسّعه شرقًا باتجاه موسكو وبكين، وذلك من خلال الإنخراط في الأحلاف والتكتّلات[3]، في صورة منظّمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة دول البريكس، فكلتا المنظمتين نظر كثير من المحللين تمتلكان من القوة والتأثير ما جعلها فاعلاً مؤثرًا في مختلف القضايا العسكرية، السياسية والإقتصادية وهذا بفضل الثقل الجيوسياسي والإقتصادي الذي تحمله الدول المضطلعة بهذين التكتّلين.

ومن أسباب ضعف المنظّمة كذلك وتراجع فعاليتها هو اعتمادها التام على مشاركات الدّول الأعضاء. فالأمم المتّحدة تعاني من تبعية مالية كبيرة تجاه الدّول الكبرى، فمجموعة الثمانية*وحدها تساهم بحوالي 75% من ميزانية المنظّمة[4]، وهو ما يدعم الفرضيّة التي مؤدّاها إن الهيئة الأممية باتت

---

[1] *John R.Bolton* : "There is no such thing as United Nations. There is only the international community, which can only be led by the only remaining superpower, which is the United States".

Rosa Freedman, The United Nations Human Rights Council: a Critique and Early Assessment (New York: Routledge, 2013), 156.

[2] *Clyde Prestowitz* (*Founder and President of the American Economic Strategy Institute*): "Washington acts on the principle that they need us more than we need them".

Clyde Prestowitz, *Rogue Nation*: *American Unilateralism and the Failure Of Good Intentions* (New York: Basic Books, 2003), 294.

[3] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** (لبنـان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، 224-225.

* **مجموعة الثمانية G8 أو مجموعة الدّول الصناعية الثمانية** تضّمّ كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، روسيا الإتحادية، ألمانيا، المملكة المتّحدة، فرنسا، إيطاليا وكندا. لمزيد من المعلومات عن مجموعة الثمانية، أنظر:

Dean Stahl, Karen Kerchelich, *Abbreviations Dictionary*: *Tenth Edition* (USA: CRC Press, 2001), 437.

[4] Kristen Nakjavani Bookmiler, *The United Nations* (New York: Chelsea House Publisher, 2008), 50.

تعبيرًا عن مصالح الدّول الكبرى التي تستخدم مساهمتها المالية ونفوذها كورقة ضغط لتمرير مأمورياتها الخارجية على حساب الدّول الضعيفة. ومختلف هذه التحرّكات والتلاعبات غالبًا ما تتم داخل أروقة الهيئة الأممية.

ومن هنا تتخوّف الدّول النامية من إستخدام الدّول الكبرى لمسألة التغيّر المناخي كوسيلة للضغط على الدّول النامية وعرقلة نموّها، والإبقاء على تبعيّتها. فالطابع البراغماتي المُحرّك للتفاعلات العالمية ترتب عليه بونٌ شاسع بين رؤى الشمال والجنوب اتجاه قضايا البيئة؛ فدول الشمال من جهة يُطالب دول الجنوب باتخاذ إجراءات عاجلة قصد حماية البيئة، حتى لو تطلب ذلك تعطيل التنمية لديه. في حين ترفض دول الجنوب هذه الصّيغة وتعتبرها إحدى وسائل التدخّل في الشأن الدّاخلي للدّول النّامية بدل أن يكون الخيار بين التنمية والبيئة، فإن الخيار الحقيقي الذي يراه الجنوب مناسباً هو ذلك الذي يساهم في تحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة البيئة، وهو الخيار الذي يتطلّب استثمارات واسعة النطاق لا قدرة لدول الجنوب على تحمّل أعبائها دون معونة من الشّمال.

الإستنتاجات:

إن التغيّر المناخي الذي بات يواجه العالم يبدو أنه أعقد بكثير مما يبدو عليه، فلم يعد بالإمكان التعامل مع مشكلاته على الصعيد الوطني، بل تحولت إلى مجموعة من الأزمات الشّائكة والتي تتطلّب حلولاً عالمية عاجلة وشاملة. وكثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين أهمية البيئة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، غير ان الذي يُلاحظ على المؤتمرات التي ترعاها المنظّمة الدّولية أنها تحوّلت ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب اثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فدول الجنوب يتهم الدول المتقدّمة بأنّها المسؤول الحقيقي عن تدهور الأوضاع البيئية، ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية. في المقابل ترى دول الشّمال أن السبب يكمن في عدم قدرة الدول المتخلّفة على السيطرة على النموّ الدّيمغرافي والذي ينعكس على إستنزاف موارد الحياة، والضغط أكبر على البيئة.

يشكّل التغير المناخي واقعا راهنًا وتحديًا جديدًا يضاف لقائمة التّحديات التي تواجهها الأمم المتّحدة، فعلى الرغم من القمم والمؤتمرات المُنعقدة والتي كان آخرها بفرنسا 2015 وقدرتها على التوقيع على إتّفاق باريس وتقريب وجهات النظر بين الشمال والجنوب، إلاّ أن المراقبون يتنبّؤون لانهيار الإتّفاق وعدم إلتزام الدّول بتعهّداتها، وذلك إنطلاقًا من التجارب السابقة والتي أثبتت فشلها من قبل في صورة بروتوكول كيوتو 1997 أو قمة كوبنهاغن 2009.

ويُلاحظ أيضًا أن عجز الأمم المتحدة في تأدية مهامها ينصرف كذلك إلى غياب إرادة حقيقية لدى المُجتمع الدّولي للتغيير والإنتقال نحو الطاقة البديلة، حيث لا يزال الخلاف قائمًا بين دول الشمال ودول الجنوب في قضايا عديدة يبدو أنها لن تعرف حلولاً في القريب العاجل، (نقل التكنولوجيا، التمويل، المسؤولية التاريخية).

إن هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة يعتبر أكبر عائق أمام تأدية الأمم المتحدة لمهامها المنوطة بها؛ فالدّول المتقدّمة وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكية تعمل على تحييد عمل المُنظّمة، أو توجيهه بالشكل الذي يضمن مصالحها ومصالح حلفائها. وعليه بات من الضروري إعادة فتح ملف إصلاح المنظومة الأممية من جديد، وبالشّكل الذي يحقق المساواة بين مختلف الدّول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهذا بمسايرة التطوّرات المُتسارعة التي يشهدها العالم، والذي يميل نحو إمكانية تغيّر شكل وهيكل النّظام الدّولي الحالي.

هوشات رؤوف

مشكلة الفقر:من منظور برنامج الإنمائي للألفية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوؤ على شكلة الفقر، من خلال فهم الأسباب الحقيقة في تعزيز الفجوة بين الأغنياء والفقراء قطريا وعالميا. حيث أضحت المشكلة أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ما جعلها تطرح كأحد أهم القضايا والمشكلات الإقتصادية العالمية ضمن أجندات المؤسسات والمنظمات الدولية، على غرار منظمة الأمم المتحدة. حيث تتركز الدراسة في بحث الدور الذي لعبته المنظمة الدولية عبر برنامجها الإنمائي للألفية في الحد من مشكلة الفقر في مختلف دول العالم، باعتبارها ظاهرة لا تقتصر على فقر الدخل المادي فقط، وإنما تشمل أيضا فقر مقدرات الرفاه الإجتماعي والسياسي وحتى الثقافي. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، لم تبلغ المنظمة الدولية عبر برنامجها الإنمائي للألفية أهدافها المسطرة، الأمر الذي استدعى إجتماع أعضائها من جديد، موقعين بذلك في أيلول-سبتمبر 2015 عن خطة جديدة بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

الكلمات المفتاحية: الفقر، منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للألفية، العولمية البديلة.

Houchat Raouf

Poverty Problem : From the Millennium Developmental Program Perspective.

This study in an attempt to bring Poverty problem under light, and understand the real reason standing behind the ever-widening gap seperating between rich and poor, both local and global levels. The problem has become one of the bigest challenges facing international community nowadays, and a central concern in international organization agendas particulary the UNO. The study thus will focus on UNO role in fighting poverty through its millennium development program over the world, for poverty phenomenon is not due to poor income only, but to poor social, political, and cultural welfare previsions. The UNO however has not reached its program plan and objectives, and for this reason its members met in september,2015 and approved a new plan: "Changing our world: Sustainable development plan for 2030".

Keywords: *Poverty, United Nations, Millenium Developmental Program.*

مشكلة الفقر: من منظور البرنامج الإنمائي للألفية

Poverty Problem:

From the Millennium Developmental Program Perspective.

هــوشـــات رؤوف *

باحث دكتوراه، كلية الحقـوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 ـ الجزائـر

◇◇

مـقـدمـة:

أصبحت مشكلة الفقر مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه دول العالم (خاصة الفقيرة منها)، وهو ما جعلها في صلب اهتمامات المنظمات والمؤسسات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة. وقد وسّعت من التزاماتها؛ لتشمل بالإضافة إلى إدارة الأزمات في بؤر التوتر عبر العالم، قضايا إدارة المساعدات الإنسانية ومعالجة التهديدات العالمية الجديدة للأمن الإنساني؛ كقضايا البيئة، إشكاليات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وكذلك معالجة المشكلات الاقتصادية الراهنة كمشكلة الفقر. واللافت للنظر، أنّ تطور الظاهرة وتسارع انتشارها مع بداية تسعينيات القرن الماضي، تزامن مع زيادة طموحات المنظمة الدّولية في وضع استراتيجيات كفيلة بمعالجتها، وهو ما يفسر جهودها في وضع البرامج الدافعة للجهود الدّولية بخصوص الحدّ منها. خاصة وأنّ مفهوم الفقر في المجتمعات الحديثة لم يعد يقتصر على فقر النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح يمس مدى تحقيق مستويات متقدمة من الرفاه الاجتماعي والسياسي والثقافي داخل المجتمعات أيضا. كما أنه لم يعد يمثّل ذلك التحدي المتعلق بمدى تحقيق الحاجيات وتوفير المقدّرات، بل أصبح إضافة إلى ذلك مدخلا لقياس أداء النظم السياسية وطريقا نحو تحقيق شرعيتها واستقرارها.

---

* البريد الإلكتروني: « Ra.ouf1991@*Hotmail.fr* »

بحلول شهر أيلول/ سبتمبر من سنة 2000، اجتمع رؤساء دول وحكومات 189 دولة و23 منظمة دولية تعمل في مجال التنمية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، واتفقوا على رؤية إستراتيجية للحدّ من الفقر ضمّنوها في إعلان البرنامج الإنمائي للألفية؛ وهو برنامج يضم الأهداف الإنمائية التي التزم المجتمع الدّولي بتحقيقها في الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في 2000/9/5. والتي تتراوح بين إنهاء الفقر المدقع والجوع، توفير الرعاية الصحية والتعليم، الحفاظ على البيئة وتحقيق المساواة بين الجنسين .

تأسيسا على ما سبق، نطرح السؤال البحثي التالي:

إلى أي مدى ساهم البرنامج الإنمائي للألفية في الحدّ من ظاهرة الفقر؟

وللإجابة على هذا السؤال قسّمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي كالتالي:

أولا: مشكلة الفقر: الحدود المعرفية والإجرائية وموقعها في الدراسات السياسية.

ثانيا: إستراتيجيات الأمم المتحدة في معالجة مشكلة الفقر.

ثالثا: دور البرنامج الإنمائي للألفية في القضاء على مشكلة الفقر.

أولاً: مشكلة الفقر: الحدود المعرفية والإجرائية وموقعها في الدراسات السياسية.

تعتبر مشكلة الفقر من أهم القضايا والمواضيع التي تناولتها النظريات الاقتصادية في إطار الاتجاهات والمدارس المختلفة.[1] نظرا لخصوصياتها وأبعادها الإقليمية والزمنية مع امتداد التاريخ الإنساني. وعليه، فإنّ موضوع الفقر متأصل في البنى والأنساق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية؛ فهي وليدة تركيبة من التراكمات والإفرازات أسهمت مجتمعة في تشكيل نظام عالمي يتميز بانقسامه إلى تشكيلات اجتماعية غنية وأخرى فقيرة.[2] ممّا أكساها طابعا عالميا جعل منها محط اهتمام كافة البشرية وجميع أطراف المجتمع الدّولي، لاسيما دول العالم الثالث.[3]

والجدير بالذكر، أنّ بداية القرن العشرين عرفت استفحال الظاهرة عبر دول العالم الفقيرة. وهذا ما دفع المتخصصين بقضايا التنمية إلى جعل الفقر الموضوع الجوهري لقضايا التنمية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة؛ على اعتبار أنّ جوهر التنمية قادر على مواجهة عوامل التخلف وتحقيق الرفاه الاقتصادي للدّول المتخلفة. حيث تمخّض النقاش حول المشكلة عن طرح مجموعة من الدراسات والأبحاث (عبر فترات زمنية متفاوتة) ذات الصلة بأسبابها ووسائل كبحها.[4] يدعوا مضمونها نحو تشكيل إطار متصل بكافة عناصر المجتمع الدّولي بشأن الاهتمام بمشكلة الفقر.

---

[1] لقد تم معالجة مشكلة الفقر عبر مجموعة من النظريات الاقتصادية، التي اتخذت من مشكلة الفقر محورا رئيسيا في بناء التصورات والنقاشات حول مختلف الظواهر ذات البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي، وهي كما يلي:

ـ **نظرية الحلقة المفرغة للفقر** (*Thericious Cirle of Poverty*): تشير هذه النظرية إلى أنّ أساس الفقر مرتبط ارتباطا مباشرا بمستوى الدخل الفردي، باعتبار أن الفقر في الدول المتخلفة يشكل حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي عند مستوى الدخل الفردي؛ حيث تبدأ هذه الحلقة من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الإنتاجية ثم تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى.

ـ **النظرية المالثوسية في تفسير الفقر** (*Malthoes Theory of Poverty*): وتمثل هذه النظرية أراء روبرت مالثوس؛ حيث ربط تزايد مشكلة الفقر وحدّته بتزايد أعداد السكان، فالنمو الدمغرافي حسبه؛ له تأثير على ازدياد الفقر وتدهور مستوى المعيشة في البلدان النامية، انطلاقا من فكرة أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم. إلاّ أنّ توقعاته لم تكن صائبة؛ ومرّد ذلك، أنّ لمجاعة لم تحدث مع ارتفاع سكان العالم إلى مليارين نسمة في مطلع القرن العشرين، كما أنّ سكان العالم بلغوا 6 مليارات نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين، دون أن يتم تسجيل تلك التوقعات المتشائمة لمضمون النظرية. وهو ما يثبت أنّ نظرية مالثوس خاطئة ومبنية على مؤشرات قياس مرتبطة بتكوينات القرن التاسع عشر.

ـ **التفسير الماركسي** (*Marxist interpretation*): لقد وضع ماركس تفسيراته المتعلقة بمشكلة الفقر، من خلال ربطها بالصراع الطبقي في المجتمع الرأس مالي ـ المهيمن على وسائل الإنتاج ووسائله ـ، وهو ما فتح المجال لاستغلال الطبقة العاملة. حيث يرى أنه كنتيجة لهذه العلاقة يتم خلق الكثير من التفاوت الطبقي في المجتمع، هذا التفاوت يعبر عن طبقة غنية تمتلك وسائل الإنتاج من جهة، وطبقة كادحة فقيرة من جهة ثانية. وتجدر الإشارة، أن ماركس أشار إلى نتيجة مفادها: "لا يمكن تغيير الوضع إلاّ من خلال إزالة التركيب الطبقي في حدّ ذاته". **للمزيد أنظر:** عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، (الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 37، 40.

[2] اسماعيل قيرة، "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 241، (1999): 49، 51.

[3] Peter Townsend, "Poverty in focus: What is poverty? An historical perspective", *International Poverty Center*, (2006):5. «http://www.ipc-undp.org/pub/IPCPovertyInFocus9.pdf»

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** (الأردن: دار دجلة، 2008)، ص. 43.

لقد تبلور إجماع بين المفكرين والمتخصصين بقضايا التنمية على أنّ مفهوم الفقر لم يتشكل في دلالاته التي هو عليها الآن، إلاّ من خلال الاجتهادات والإسهامات المعرفية للمفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الفترات الزمنية؛ حيث شهدت الفترة ما بين (1950ـ 1969) عدّة محاولات بحثية، انصبت مجملها في تحليل وإدراك مشكلة الفقر وتقييم أثارها على الأفراد والحكومات، وهو ما تم طرحه من قبل المفكر الاقتصادي "آرثر لويس" (*Arther Lewis*) الذي جاء بمجموعة من التصورات والبناءات النظرية؛ عبّرت عن محاولاته واهتماماته في وضع مفهوم للفقر بدرجة أولى، وإعطاء تصورات من أجل تقليص حجمه وتحقيق النمو الاقتصادي بدرجة ثانية، عبر زيادة رأس المال المادي فقط؛ باعتباره المؤشر الذي يتم من خلاله قياس وتعريف الفقر خلال تلك الفترة.[1]

كما شهدت هذه الفترة، بالإضافة إلى ما سبق، الاهتمام بالهياكل والمؤسسات التحتية، باعتبارها الوسيلة والركيزة الأساسية ـ الواجب تطويرها ـ لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر (انطلاقا من تنمية البنية التحتية). حيث تم طرحها كنظرية في أدبيات الفكر التنموي (نظرية البنية الأساسية/ التحتية) (*Intrastructure Theory*) للتعبير عن قوة الدفع الخارجي في تحقيق التنمية (*Exogenous*).[2] فهي حسب ما جاء في كتاب الإيطالي روبرتا كابيلو (*Roberta Capello*) تحت عنوان: الإقتصاديات الإقليمية

---

[1] Compton Bourne, "economic growth, poverty and income inequality" *sir Arthur Lewis memorial lecture*, university of the West Indies, Trinidad and Tobago, (2008): 3. 4.
«http://www.caribank.org/uploads/publications-reports/statements-and-speeches/dr-compton bourne/Sir_Arthur_Lewis_Conference_Lecture_Dr_Bourne_Sept_2008.pdf»

[2] تدخل نظرية البنية الأساسية (*Intrastructure Theory*) ضمن اتجاه تحقيق التنمية من قوة الدّفع الخارجي (*Exogenous*)، حيث ظهر هذا الاتجاه نتيجة للتعريف النيوكلاسيكي لمعادلة الإنتاج (*Definition of neoclassical production function*) التي يمثل فيها كل من السكان والتقدم التكنولوجي العاملين الأساسيين في تحديد أداء المعادلة، وكذلك المفهوم الكينزي (*Keynesian concept*) المدفوع بعامل الطلب الفعلي في أدبيات الاقتصاد الكلي. وحسب مضمون هذه النظرية، فإن مدى مدى نمو إقليم معين دون غيره من الأقاليم يعود إلى مدى توافره على بنية أساسية متينة ومتكاملة، تكون لها القدرة في إرساء وتوفير ومتابعة قواعد العمل التنموي على المستوى المحلي. أنظر:
محمد عبد الشفيع عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **بحوث اقتصادية عربية**، ع44، 2008، ص. 166. «http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/44-11.pdf»
وتقوم البنية الأساسية حسب ما جاء في كتاب الباحث جيمس إدوارد راو (*James Edward Rowe*) الصادر باللغة الانجليزية عام 2009 تحت عنوان: " *Teories of Local Economic Development*: *Linking Theory to Practice* " (نظرية التنمية الاقتصادية المحلية: ربط النظرية بالتطبيق) على ثلاثة عناصر أساسية هي:
1- **القيادة** (*Leadership*): وتقاس هذه الخانة بدرجة تغير واستقرار النخبة السياسية المحلية، ونوعية هذه النخبة، إضافة إلى حجم وكثافة ميزانية العمل بالنسبة لمجتمع الأعمال الموزع على مختلف الوحدات والمنظمات المتخصصة بالتنمية الاقتصادية المحلية.
2- **المؤسسات** (*Institutions*): وتقاس هذه الوحدة بمدى توفر منظمات وهياكل مؤسسية متينة ودرجات تجزئتها، وكذلك طبيعة النمط العلاقي الذي يجمع بين طبقات الحكومة المحلية، إضافة إلى مدى توفر مؤسسات رسمية محوكمة ومستوى فاعليتها، علاوة على مؤشر رأس المال البشري المتوفر.
3- **ريادة الأعمال** (*Entrepreneurship*): ويقاس هذا العنصر بدرجة نشاط رأس المال الاستثماري، وحجم المشاريع المتابعة من طرف المؤسسات، إضافة إلى طبيعة أنماط تنظيم العمل وتوزيع العمالة عبر مختلف المهام التي تزاولها الشركات. أنظر:
James Edward Rowe, *Teories of Local Economic Development*: *Linking Theory to Practice* (England: Ashagate Publishing Limited, 2009), p.185.

تنطلق من أنّ البنية الأساسية هي المسؤولة عن تحقيق النمو، وأنّ الاستثمار فيها يؤدي بشكل أو بآخر إلى رفع معدّلات الإنتاج وبالتالي خفض معدّلات الفقر.[1]

وفي إطار مواكبة التغيرات والتطورات في المفهوم، عمل البنك الدّولي على توسيع وجهة نظره لمفهوم التنمية، لتشمل إضافة لمسألة زيادة رأس المال المادي، قضايا التوزيع وحماية الطبقة المهمشة. وهو ما اتبعته أيضا منظمة الأمم المتحدة عبر برامجها الإنمائية بإدراجها لأبعاد جديدة ضمن مفهوم التنمية، شملت مجموع العناصر السياسية والاجتماعية ذات الصلة بتحسين نوعية حياة الأفراد. والجدير بالذكر، أنّ التوسع في مفهوم التنمية من قبل المنظمات الدّولية أدى إلى تطوير النظرة السائدة حول مفهوم الفقر، ليجعلها أكثر اتساعا وتشعبا، باعتبار أنّ العنصر المادي لم يعد كافيا لتفسير الظاهرة، وإنما هناك أبعاد وعناصر أخرى لها تأثيرات مباشرة على مقدّرات الناس، منها التعليم، السكن، الصحة، المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تخص مسألة رفاهيتهم. وهو ما جعل من مفهوم الفقر مفهوما ذو دلالات واسعة، يشير إلى فقدان قيم البقاء من جهة وقيم التعبير عن الذات من جهة ثانية.[2]

وفي السياق نفسه، قامت منظمة البنك الدّولي من خلال تقريرها الصادر عام 1980 "التنمية 1980" بوضع تعريف للفقر، حيث تم النظر للفقر على أنه: "ظاهرة تعبر عن سوء التغذية والأمية والأمراض، وما يرتبط بهم من دخل ضعيف لا يكفي لمستوى عيش لائق".[3]

وفي السياق ذاته، طرح المفكر الاقتصادي (ويليام فان إيفن) (***Van Eaghen***) دراسته بخصوص معالجة مشكلة الفقر، أكد من خلالها على ضرورة ربط مشكلة الفقر بالسياسات الاجتماعية. متخذا بذلك دولة مصر نموذجا لدراسته، حيث اعتبر أنّ تفعيل السياسات العامة الحكومية خاصة في مجال الاستثمار ومشروعات البنية التحتية وتوجيهها بما يرفع النمو الاقتصادي من شأنه تخفيض الفقر، وهو ما تم تحقيقه فعلا في مصر ما بين الفترتين: 1973 ـ 1982، التي شهدت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار 7%.[4]

---

[1] Roberta Capello, *Regional Economics* (London: Routledge, Second Edition, 2016), 195. «https://books.google.dz/books?id=tLDhCgAAQBAJ&pg=PA199&dq=Roberta+Capello,+Regional+Economics+Infrastructure+Theory&hl=fr&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Roberta%20Capello%2C%20Regional%20Economics%20Infrastructure%20Theory&f=false»

[2] مريم دندان، "الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة: دراسة حالة العالم العربي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2014)، ص 49.

[3] سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل** (بغداد: بيت الحكمة، 1991)، ص 12.

[4] صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع1، المجلد 25، (2009): 560.« http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/553.pdf»

من خلال ما سبق، يتبين لنا أنّ فترة الثمانينيات شكّلت منعرجا أساسيا بالنسبة للطرح المفاهيمي لمشكلة الفقر، إذ أفرز الاهتمام بها إدراكا لأبعادها وخصوصياتها. وهو ما أضفى إلى توجه الباحثين ضمن أطروحاتهم البحثية نحو بدأ الانتقال تدريجيا للاهتمام برأس المال البشري (***Human capital***)، باعتبار أنّ معالجة مشكلة الفقر وتحقيق عملية التنمية لا تقوم فقط على رأس المال المادي؛ فالنمو الاقتصادي (***Economic growth***) بالرغم من كونه شرطا أساسيا في القضاء على مشكلة الفقر فهو لا يكفي، بل يجب أيضا تحسين ظروف الصحة والتعليم وتوفير مستوى عيش كريم للأفراد.

واللافت للنظر، أنّ هذه الفترة عرفت تطورا جذريا في منظور المؤسسات والمنظمات الدّولية المتخصصة بقضـايا التنمية، على غرار صندوق النقد الدّولي (***International Monetary Fund***) ومؤسسة البنك الدّولي، التي عبّرت صراحة عن موقفها بشأن المشكلة باعتمادها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي كإستراتيجية تهدف من خلالها إلى مساعدة الدّول الفقيرة في مواجهة عوامل الفقر.[1]

بيد أنّ هذا الطرح لم يتوافق والتحليلات التي قدّمها المفكر والاقتصادي المصري سمير أمين "وهو من أعلام مدرسة التبعية" أو بالأحرى "مقاومة التبعية"؛ حيث يرى أنّ مشروع "التخلص من الفقر" حسب إستراتيجية البنك الدّولي لن يكون فعّالا، ما لم يتم التخلي عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق؛[2] وذلك من خلال: [3]

أولاً. على المستوى الوطني: إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعي حقيقي.

ثانياً. على المستوى العالمي: بناء عولمة بديلة (متعددة الأقطاب)، من خلال توفير كافة الشروط اللازمة لقيامها، والمرتبطة أساسا بتوفير مجالات واسعة لتحرك الطبقات الشعبية عبر مختلف المجتمعات والوحدات المكونة للمنظومة العالمية، وهو ما يساعد على زوال نمط العولمة الليبرالية السائدة (الأحادية القطب)، وقيام العولمة البديلة (المتعددة الأقطاب).

وهو ما أكّده المفكر الاقتصادي ميشيل تشوسودوفيسكي (***Michelle Chosodovaski***) في كتابه "عولمة الفقر" (***The globalization of poverty***)؛ حيث حمّل سياسات المؤسسات المالية مسؤولية العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية، باعتبارها سببا في تركيز

---

[1] Rorden Wilkinson, Jennifer Clapp, *Global Governance, Poverty and Inequality* (New York: Routledge, 2010),p.168.
«https://books.google.dz/books?id=YplaBwAAQBAJ&pg=PA168&dq=World+Bank+relies+on+the+installation+and+structural+adjustment»

[2] سمير أمين، "الفجوة بين الفقراء والأغنياء"، الحوار المتمدن، ع 2484، 03/ 12/ 2008،
« http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155003»

[3] المكان نفسه.

الثروة وإعادة الأنماط الاستعمارية (توليد الأنظمة التسلطية)؛ حيث اعتبرها مانعا يمنع تجسيد المخططات الوطنية، ومساعدا يشارك في تدمير النظم الإنتاجية في العالم النامي، الذي تسيطر فيه فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ السياسي على مقدّرات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يربط المفكر سبب اتساع فجوة الفقر برياح العولمة وما يرتبط بها من سياسات الليبرالية الجديدة، التي سيطرت على الاقتصاد العالمي؛ من خلال فرضها لمنتجات الدول الكبرى على الأسواق المحلية والعالمية، وجعل الدّول المتخلفة أمام تحمل تبعات ما يصيب الاقتصاديات الغربية من تقلبات وأزمات.[1]

وفي السياق نفسه، يضيف جورج سوروس (***George Soros***) (أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد) بقوله: "أنّ العولمة أدّت إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (البلدان النامية) إلى المركز (الدّول الغربية)".[2] وهو ما يعني أنّ العولمة كانت سببا رئيسيا في استنزاف ثروات العالم النامي وزيادة خيرات نظيره المتقدم. وهو ما أكّده الأمريكي جون ستجلتيز (***John Stiglitz***) (الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدّولي) بقوله: «إنّ الدّول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أمّا البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظّمات الاقتصادية الدّولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة».[3]

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، عرف البناء الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي مجموعة من التطورات، من خلال إحقاق تغييرات جذرية تجسّدت بالانتقال من الاقتصاد الكلي إلى المحلي، ومن التنمية بالنمو الاقتصادي إلى التنمية بالمفهوم الإنساني. وذلك نتيجة للأوضاع التي آلت إليها الدّول المتخلفة خلال هذه الحقبة؛ حيث شهدت ارتفاعا كبيرا لمؤشرات البطالة، الحرمان، النمو الديمغرافي، نقص التغذية والعناية الصحية. إضافة إلى تسجيل حالات من عدم المساواة في توزيع الحقوق السياسية والمدنية، وكذلك عدم شرعية لكثير من الأنظمة السياسية.

كل هذه العوامل، كشفت أنّ التنمية لفقراء الوسط المتخلف ما هي إلاّ عصرنة للفقر.[4] ممّا استدعى تحرك المجتمع الدّولي من جديد، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة نحو تطوير الفكر التنموي

---

[1] أحمد التلاوي، "عولمة الفقر"، **مركز دراسات الجزيرة**، 5 جويلية 2012، على الرابط التالي:
«http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books»
للمزيد حول موضوع عولمة الفقر أنظر: **ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، تر: محمد مسنجير مصطفى، 2012)**.

[2] فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 117.

[3] **المكان نفسه**.

[4] جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية الغربية** (بيروت:دار الطليعة للنشر والتوزيع، ط2، 1985)، ص. 116.

وإصدار لمزيد من التقارير والبحوث في هذا الخصوص، كان غالبيتها يدعوا إلى ضرورة الانتقال من المفهوم الضيق للفقر إلى مفهومه الموسع؟!.

أ. الفقر الضيق: يتضمن المفهوم الضيق لمشكلة الفقر معيارا واحدا في التصنيف، يتمثل في نقص الدخل الفردي، وبهذا يصبح الفقر حالة من حالات الحرمان المادي، الذي تتجلى صوره في تدني مستويات الحالة المعيشية والصحية والتعليمية، إضافة إلى عدم القدرة على مواجهة الحالات الفجائية كالمرض، البطالة والأزمات خلال فترة زمنية محددة.[1]

ب. الفقر الموسع: هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي دعت إلى ضرورة صياغة مفهوم موسع للفقر، على غرار ما تقدم به المفكر الاقتصادي الهندي أمارتيا سن (***Amartya Kumar Sen***) (الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام **1998** نتيجة لإسهاماته في اقتصاد الرفاه).[2] حيث أشار إلى ضرورة إعادة إنتاج مفهوم الفقر، باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد لا يقتصر على تحسين المؤشرات المادية المرتبطة بمتوسط الدخل الفردي فقط.[3] وعليه، وجب تطوير المفهوم وتعميمه على كافة المستويات والأبعاد التي قد نتأثر وتؤثر فيه. وهو ما بات يشكّل وجهة نظر الأمم المتحدة، إذ باتت تنظر للفقر من منظور واسع يشمل كافة الأبعـاد والمستويات.

تأسيسا على ما سبق، فإنّ مفهوم الفقر يشمل الأبعاد التالية:[4]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 21ـ 22.

[2] لقد ساهم المفكر الاقتصادي أمارتينا كومار سن (*Amartya Kumar Sen*) بالعديد من الدراسات بخصوص قضايا التنمية وظاهرة الفقر، كانت كلها تدعوا نحو توسيع مفهوم التنمية ومعه مفهوم الفقر، لذلك ركّزت دراساته على اقتصاديات التنمية والرفاه والعدالة الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن بين أهم الدراسات التي قدّمها المفكر، ما يلي:

Amartya Sen, *Poverty and Famines an Essay on Entitlement and Deprivation* (New York: Oxford University Press, 1981).

للمزيد حول الإسهامات التي تقدم بها أمارتيا سن في مجال الاقتصاد وقضايا الفقر، أنظر:

Christophen W Morris, *Amartya Sen* (New York: Cambridge University Press, 2010).

للمزيد حول موضوع مفهوم الفقر الضيق والفقر الموسع أنظر:

زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).

Stephen Bass, Hannah Reid, David Satterthwaite, Paul Steele, Reducing Poverty and Sustaining the Environment: The Politics of Local Engagement (London: Earthscan Publications Limited, 2005).

[3] Magdalena Holztrattner, Clemens Sedmak, *Humanities and Option for the poor* (Germany: lit Verlag Münster, 2005), p.213.

[4] رشيد بوكساني، علام عثمان، "دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم" **ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، جامعة الجزائر3، 9ـ10 ديسمبر 2014، ص6.

- الفقر الاقتصادي: وهو المعبر عن عدم القدرة على كسب المال، التملك، توفير الغذاء.
- الفقر الإنساني: وهو عدم القدرة على المحافظة على الصحة وبلوغ مستويات تعليمية متقدمة، إضافة إلى عدم القدرة على توفير وسائل الرفاه المتعددة.
- الفقر السياسي: ويعبر عن عدم القدرة على توفير الحقوق السياسية والمدنية للأفراد.
- الفقر الوقائي: وهو انعدام القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

وبخصوص موقع الفقر في الدراسات السياسية، فقد برزت الصلة بشكل جلي نهاية القرن العشرين؛ حين ساد العالم مجموعة من الأحداث والتغيرات المهمة، كان أبرزها نهاية الصراع شرق/ غرب وبلوغ العولمة مرحلة جديدة في صيرورتها التاريخية. وهو ما أدى إلى بزوغ ملامح نظام دولي جديد؛ قائم على دلالات إيديولوجية ترتبط بتحيزها للنموذج الغربي والفلسفة الليبرالية في التطور الاقتصادي والسياسي، ممّا خلق واقعا جديدا يمتاز بتسارع دينامية العولمة.[1] وهو ما أدى إلى زيادة حدّة درجة الفقر على مستوى دول العالم الفقيرة.[2]

فقد أسفر هذا الواقع الجديد، إضافة لما سبق، جملة من التحدّيات العالمية الجديدة ؛ شكّلت ظاهرة الفقر بمفهومها الشامل أهم عناصرها. حيث توجه لفيف من المفكرين السياسيين إلى دراسة الظاهرة باعتبارها قضية تدخل ضمن أدبيات الدراسات السياسية بصفة عامة والسياسات المقارنة بصفة خاصة. على غرار الباحثين ليل سراغس (***Lyle Scruggs***) من جامعة (***Connecticut***) وجيمس آلان (***James P. Allan***) من جامعة (***Springfield***)، اللذان قدّما دراسة في مجلّة الدراسات السياسية المقارنة (***Comparative Political Studies***) عام 2006 بعنوان:

(***The Material Consequences of Welfare States: Benefit Generosity and Absolute Poverty in 16 OECD Countries***)

حيث قاما بدراسة العلاقة بين ظاهرة الفقر ودولة الرفاه (***The welfare state***) في ستة عشر دولة تنتمي لمنظمة التعاون والتنمية، معتبران بذلك أنّ لعب الدّولة دورا رئيسيا في حماية وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها يعتبر مشكلا بالنسبة لها؛ باعتبار أنّ هذا الفعل يأتي على حساب النمو الاقتصادي. وحسبهما، يتجسّد دور الدّولة في القضاء على الفقر في الربع الأخير من القرن العشرين عبر

---

[1] عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية (القاهر: مطبعة الانتصار، 2001)، ص. 07.

[2] Kaushik basu, "globalization, poverty, and inequality: what is the relationship? What can be done?", *world development*, vol 34, N8,(2006): 1364.

« http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Poverty%20documents/Basu-2006.pdf»

ثلاث مجالات: التأمين الاجتماعي، البطالة والمرض، ومستويات الفقر المدقع في الديمقراطيات الصناعية. مؤكدين بذلك على ضرورة تعزيز المساواة الاقتصادية النسبية، التي حسبهما يمكن من خلالها تحسين أوضاع الفقراء ورفاهيتهم.[1]

وهو ما أكّده الباحث دانيال كاراماني (***Daniele Caramani***) في كتابه الصادر عن جامعة أوكسفورد، والمعنون: "***the Comparative Politics***"، حيث تناول الباحث في فصله الواحد والعشرون ظاهرة الفقر واللامساواة وتأثيراتهما السياسية، متخذا من دولة الرفاه وحدة للتحليل، ومناديا بضرورة جعل كل من القضاء على الفقر وعدم العدالة التوزيعية أهدافا لكل سياسة تقوم بصنعها وتنفيذها الدّولة. حيث أكّد الباحث أنّ ظاهرة الفقر هي المسؤولة عن مدى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدّولة.[2] في حين يذهب لفيف آخر من الباحثين على غرار: ناتاليا دانييلو (***Natalia Dinello***) وفلاديمير بوبوف (***Vladimir Popov***) إلى ربط ظاهرة الفقر بطبيعة النظم السياسية. فحسبهما، معالجة العلاقة بين الديمقراطية والحدّ من الفقر تكون من خلال تجسيد الحوكمة الاقتصادية (مدى شفافية المعاملات الاقتصادية، ومدى تطابقها مع القانون والعدالة التوزيعية وقيم الديمقراطية). واستنادا إلى مجموع المعطيات ونتائج دراسات الحالة، يرى الباحثان أنّ الأنظمة غير الديمقراطية يمكن أن تكون عاملا في تحقيق الفقر من خلال تعزيز حقوق الملكية واللامساواة التوزيعية، والعكس تماما فيما يتعلق بالأنظمة الديمقراطية التي تعزز من علاقة الديمقراطية والتنمية الإنسانية، وبذلك تهدف دوما إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده ومستوياته.[3]

ثانيًا: إستراتيجيات الأمم المتحدة في معالجة مشكلة الفقر.

دخل ميثاق الأمم المتحدة حيّز التنفيذ وغايته الأساسية الحفاظ على السلم والأمن الدّوليين، اللذان توسعت دلالاتهما، لتشمل معالجة القضايا المتعلقة بالتهديدات العالمية الجديدة للإنسانية، وفي مقدمتها مشكلة الفقر. حيث التزمت المنظمة الدّولية بتكريس الجهود اللازمة للحدّ منه ومن تبعاته. من خلال محاولاتها الحثيثة لإعطاء مفهوم شامل وواسع للفقر، وكذلك في مبادراتها الدّولية التي وضعتها

---

[1] Lyle Scruggs, James P. Allan, "The Material Consequences of Welfare States: Benefit Generosity and Absolute Poverty in 16 Oecd Countries", *Comparative Political Studies, Sage Publication,* Vol_{39}, n_7, (2006), 880. «http://sp.uconn.edu/~scruggs/cps06.pdf»

[2] Daniele Caramani, *the Comparative Politics* (New York: Oxford University Press, 2008), p.537.

[3] Natalia E. Dinello, Vladimir Popov, Political Institution and Development: Failed Expectations and Renewed Hopes (Chelyinham: Edward Elgar Publishing Limited, 2007), p. 65.
«https://books.google.dz/books?id=d05DPnTf1XgC&pg=PA65&dq=the+relationship+between+Poverty+and+Political+Studies&hl=fr&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=the%20relationship%20between%20Poverty%20and%20Political%20Studies&f=false»

للمزيد حول موضوع العلاقة بين الفقر والديمقراطية، أنظر:

Dirk Berg-Schlosser, Norbert Kersting, Poverty and Democracy: Self-Help and Political Participation in Third World Cities (London: Zed Books Ltd, 2003).

بهدف بناء إستراتيجية شاملة للحدّ من الفقر وكافة أوجه الحرمان التي يعاني منها البشر.[1] حيث عرّفت المنظمة الدّولية عبر لجنتها المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر، باعتباره: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدّرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية".[2]

فالفقر من منظور منظمة الأمم المتحدة ظاهرة متعددة الأبعاد، باعتبارها مشكلة تشمل كافة مجالات الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.[3] وهو ما دفع بالهيئة الأممية وشركاءها إلى بناء إستراتيجية عالمية لمكافحة مشكلة الفقر بجميع أبعادها، وذلك عبر تجسيد مجموعة من المبادرات العالمية. كان أبرزها:

1. القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 1995):

اجتمع أعضاء المجتمع الدّولي في كوبنهاغن عام 1995 وكلهم عزم على إيجاد حلول كفيلة بمعالجة مشكلة الفقر المتنامية يوما بعد يوم، حيث شكّل الفقر والاستبعاد الجماعي، إلى جانب الإشكاليات المرتبطة بالعمالة، أهم المواضيع المطروحة في القمّة العالمية للتنمية الاجتماعية. وقد توصلت القمة إلى طرح خصوصيات جديدة حول مفهوم مكافحة الفقر، تجسّدت في طبيعة الالتزام المبرم من قبل الدول والحكومات المجتمعة في القمّة، والقاضي على ضرورة مكافحة الفقر انطلاقا من كونه ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية.[4]

ومن المسائل الرئيسية التي تمخض النقاش حولها أثناء عقد القمّة، ضرورة أن تعمل المنظمات والمؤسسات المالية العالمية كبروتن وودز (***Bretton Woods***)، البنك الدّولي، وكذا الدول المانحة (على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية)، على مساعدة الأمم المتحدة على تحسين المستويات التنموية للدّول المتخلفة، بهدف القضاء على مشكلة الفقر عبر أقطارها.

---

[1] Borden Wilkinson, David Hulme, *the Millennium Development Goals and beyond*: *Global development after* 2015 (London: routledge, 2012), p. 19.

[2] منظمة الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، "حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر"، **سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان**، ع05، (2010): 6. «http://www.who.int/hhr/activities/prsp_arabic.pdf»

[3] David Gordon, "Indicators of poverty and hunger", *Townsend Center for International Poverty Research*, university of Bristol, (2005): 3. 4.
«http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/ydiDavidGordon_poverty.pdf»

[4] World Bank, "New paths to social development, community and global networks in action", *social development department*, (2000): 1, 4.
«http://documents.worldbank.org/curated/en/986511468740193939/pdf/multi0page.pdf»

ومن النقاط الأساسية التي خرجت بها القمّة العالمية بخصوص الحدّ من الفقر، ما يلي:[1]

أ. تثمين الموارد البشرية: وذلك عبر رفع المستويات التعليمية للمتمدرسين في الدول الفقيرة، والعمل على تطوير مهاراتهم الفنية.

ب. الاستثمار في البنى التحتية ووسائل الإنتاج: وذلك من خلال العمل على توفير البنى والهياكل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الدول الفقيرة، والعمل أيضا على تنظيمها وتطويرها؛ بهدف الوصول إلى نتائج جيدة بخصوص تحقيق الرفاه الاقتصادي.

ج. إشراك الفقراء في عملية التنمية وضمان حصولهم على الأصول المالية: وذلك بجعل الفقير محور الإستراتيجية في القضاء على الفقر، فالفقراء باعتبارهم الفئة المستهدفة هم أدرى باحتياجاتهم ونقائصهم. وهو ما يضمن أيضا حصولهم على الأصول المادية، وبالتالي نصيبهم من العدالة التوزيعية.

د. دعم وتأهيل الريف: باعتبار أن أغلب الدول الفقيرة يضبطها نمط عيش الريف، دفعت منظمة الأمم المتحدة اهتماماتها عبر هذه القمّة؛ ونادت بضرورة الاهتمام بهذا الوسط المتميز، وذلك من خلال تقديم الدعم للبنى التحتية وتأهيل الأفراد الذين يعيشون ضمن هذه البيئة.

وقد مثّل هذا التوجّه علامةً فارقةً في تاريخ الوعي البيئي، ووضعًا مختلفًا تمامًا عمّا كان سائدًا في تلك الفترة؛ حيث أعاد المؤتمر تعريف التّنمية بأنّها تشمل تطوير القدرات المادية (زيادة الناتج القومي ورأس المال) كمحدد أساسي لنجاح التنمية، إلى اعتبارها القُدرة على توفير حياة أفضل للبشرية؛ تشمل مجالات التعليم، الثّقافة، الرّعاية الصّحية، السّكن والرّفاهية...[2]

وعليه عمِد المُجتمع الدّولي إلى وضع مفهوم جديد موسّع للتنمية، تلعب فيه الاعتبارات البيئية دورًا مركزيًا، ويتيح في الوقت ذاته فرصةً كاملةً للتّنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد استمر التطور الفكري في هذا الاتجاه، بالتأكيد على ضرورة حماية مصادر الثروة الطبيعية وبدائل التنمية.[3] إلى أن انتهى بعد عقدين من الزّمن إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة في قمّة الأرض بالبرازيل 1992.

2. الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مونتري 1996):

في إطار الإستراتيجية المتبعة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائها بخصوص الحدّ من مشكلة الفقر، ركّزت المنظمة الدّولية في الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة عام 1996 على ضرورة وضع

---

[1] رشيد بوكساني، علام عثمان، مرجع سابق، ص 7 .

[2] محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدّولية (الأردن: دار الشروق الجديدة، 2010)، ص. 173.174.

[3] المرجع نفسه، ص.174.

الخطط المناسبة لمعالجة كافة الأسباب المؤدية لحدوثها. من خلال إدراجه كمحور أساسي في برنامج تحقيق التنمية البشرية المستدامة.[1]

وقد أوصت الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتباع مجموعة من الخطط، جاءت كما يلي:[2]

- دعم النمو الموجه لصالح الفقراء في الدول المتخلفة؛ من خلال إدماج هدف مكافحة الفقر في مختلف السياسات والبرامج الحكومية، والعمل على تهيئة الظروف المواتية لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاعات الإستراتيجية.

- تعزيز فرص الحصول على الوظائف ومكافحة البطالة، وتنظيم الإنفاق الحكومي وفق ما يتماشى مع الهدف الأساسي المتمثل في الحدّ من الفقر.

- دعم الأسر والمجتمعات في الحصول على الموارد والإمكانات اللازمة لتعزيز قدراتهم في مواجهة مشكلة الفقر؛ وذلك عبر تمكينهم من الحصول على السلع والخدمات المختلفة، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي، مع ضمان استفادة كل أعضاء المجتمع من الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة.

- وضع سياسات أمن وقائية؛ تكون بمثابة خطط واستراتيجيات قادرة على مساعدة الطبقات الفقيرة على تجاوز الصدمات والأزمات الاقتصادية.

- العمل على تمكين المرأة وتثمين أدوارها في عملية التنمية، وذلك من خلال إزالة التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، بالإضافة إلى دعم البرامج الموجهة لتدريب ورفع المهارات الفنية بخصوص دور المرأة في الحد من مشكلة الفقر.

- تعزيز الاندماج في مسار العولمة الاقتصادية؛ حيث يتوجب على اقتصاديات الدّول الفقيرة أن تضع برامج وسياسات تتماشى وآليات الاقتصاد العالمي، وهو ما يشكّل دعامة أساسية في المضي نحو تحقيق نمو مستدام، تعالج من خلاله مشكلة الفقر في هذا النمط من الدّول.

- العمل على جعل مبدأ المحافظة على البيئة ضمن أولويات العملية التنموية، وتعزيز الوعي بحماية الثروات الطبيعية المشتركة بين وحدات المجتمع الدّولي.

---

[1] المكان نفسه.

[2] Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), "Rapport mondial sur le développement humaine1997", *Economica Edition* (1997): 123-128.
«http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1997_fr_complet.pdf»

- العمل من أجل تحقيق "مقاربة تشاركية" (*Participatory approach*)[1] فيما يتعلق بمسألة مكافحة الفقر، مع الحرص على تعزيز آليات الحكم الراشد في تسيير عمل المنظمات الإقليمية والعالمية، باعتبارها فواعل رئيسية في معادلة محاربة الفقر.

لكن، ورغم كل المجهودات السابقة، بقيت مشكلة الفقر تشكل عبئا رئيسيا للمجتمع الدّولي؛ إذ لم تستطع الاستراتيجيات الأممية معالجتها وكبح انتشارها، بل حتى لم تستطع أن تحقق مستويات دنيا من الاكتفاء الاقتصادي للدول التي تعاني منها. حيث ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الوقت مساحة وعمقا. وهو ما دفع بالمنظمة الدّولية (منظمة الأمم المتحدة) وشركائها إلى زيادة الجهود المنصبة في الاهتمام بإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة للحدّ من ظاهرة الفقر. وهو ما توّج مع بداية الألفية في إعلان البرنامج الإنمائي للألفية.

ثالثـا: دور البرنامج الإنمائي للألفية في معالجة مشكلة الفقر.

لقد شكّلت التحدّيات العـالمية الجديدة التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية تهديدات جديدة للأمن الإنساني، سواء على الصعيد الأمن العسكري أو الاجتماعي، الاقتصادي/ التنموي، الصحيّ والبيئيّ والثقافيّ، ولا سيما الفقر والمجاعة والبطالة والأمية والتلوث البيـئي. وهو ما تضّـمنه الأمريكي جيمس ولفينسون (*james Wolfenson*) رئيس البنك الدّولي سابقا، في خطابه الموجه إلى مجلس الأمن الدّولي بتاريخ 15/ 1/ 2000، عن خطر مشكلة الفقر وأهمية محاربتها كظاهرة تهدد الأمن الإنساني العالمي بقوله: «عندما نفكر بالأمن يجب أن نفكر بالأمن البشري، يجب أن نكسب حربا أخرى هي القتال ضد الفقر».[2]

وفي السياق نفسه، وضمن نفس السنة، توجت النقاشات التي قامت بها المنظمات والمؤسسات الدّولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة بهدف تحقيق التنمية والحدّ من مشكلة الفقر، بتعهد رؤساء أكثر من 189 دولة في أيلول / سبتمبر من سنة 2000 داخل مقر الأمم المتحدة بتحقيق مجموعة أهداف

---

[1] يرى الدكتور صالح زياني، فإن مفهوم المشاركة أو التشاركية مكون أساسي للتنمية البشرية، وهي هدف يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيقه، والمقصود بها، أن يكون للمواطنين دور في صناعة القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حريتي التنظيم والتعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة في رسم السياسات العامة. للمزيد أنظر: بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية** (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015). ص.63.

[2] إلياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة"، **مجلة الدفاع الوطني**، ع74، (2010). «https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/»

إنمائية، وأكّدوا على مدار خمسة عشر سنة بضرورة لوصول إلى نتائج تنموية تحسّن من نمط عيش الأفراد، وذلك ضمن إطار متكامل يشمل اهتمامات مختلف أعضاء المجتمع الدّولي.[1]

وقد تمثل هذا الاتفاق بإعلان البرنامج الإنمائي للألفية، الذي يعبر عن شبكة تطوير عالمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تهدف إلى النهوض بالتنمية والقضاء على الفقر، باعتباره مشكلة متعددة الأبعاد تشمل انعدام الحاجيات المرتبطة بحياة ورفاهية الإنسان، كالرعاية الصحية وتوفير التعليم، توفر بيئة نظيفة، بالإضافة إلى توفير جميع الحقوق السياسية والمدنية.[2]

وقد تضمّن إعلان البرنامج الإنمائي للألفية تسطير ثمانية أهداف عامة، هي:[3]

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليل وفيات الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة /الايدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
7. كفالة الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

---

[1] United nation, *The Millennium Development Goals*: *a Latin American and Caribbean Perspective* (Santiago: United Nations publications, 2005), p. 1.
«https://books.google.dz/books?id=MNVy2JeiCuQC&printsec=frontcover&dq=United+nation,+The+Millennium+Development+Goals:+a+Latin+American+and+Caribbean+Perspective&hl»

[2] أمين قسول، "التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية"، **بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 81، (أوت 2015)، ص. 9.

[3] Andy Haines, Andrew Cassels, "Can the millennium development goals be attained?", *London School of Hygiene and Tropical Medcine*, Vol 329 (2004): 395:

للمزيد حول موضوع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية أنظر:

Godwin Prem Singh, *Millennium Development Goals*: *A Social Science perspective* (New Delhi: Allied Publishers PVT.LTD, 2009).

Adam Wagstaff, Mariam Claeson, *The Millennium Development Goals for Health*: *Rising to the Challengers* (Washington: Library of Congress Cataloging in Publication Data (The World Bank), 2004).

لقد حقّق البرنامج الإنمائي للألفية تقدما ملحوظا في تحقيق بعض من أهدافه، فقد تم تحقيق الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف على المستوى العالمي، كما زادت فرص الالتحاق بالتعليم والرعاية الصحية، واقترب عديد من دول العالم المتخلف من تحقيق المساواة التامة بين الجنسين.[1]

[1] إذا ما قمنا بتحليل النتائج المحققة، فقد شكّل الهدف الأول في البرنامج الإنمائي للألفية "**القضاء على الفقر المدقع والجوع**" المحور الرئيسي في إستر1اتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعليه، كانت غاية المنظمة الدّولية من وراء هذا الهدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 2000ـ 2015، وهو ما تم الوصول إليه فعلا، حيث انخفضت معدّلات الفقر المدقع على الصعيد العالمي إلى النصف قبل خمس سنوات من الموعد المستهدف. أنظر:

Willian Brawner, *Before We Become Extinct*, (Morrisville: Lulu, 2008), p. 14.

«https://books.google.dz/books?id=fEYx8yLJX9sC&printsec=frontcover&dq=Willian»

The World Bank, "Extreme poverty rates continue to fall", *World Bank*, 20/03/2016 :

« http://blogs.worldbank.org/opendata/extreme-poverty-rates-continue-fall l»

في حين شكّلت الغاية المتعلقة بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف تحديا كبيرا بالنسبة للمنظمة الدّولية وبرنامجها الإنمائي، باعتبار أنّ أعداد الناس الذين يعانون من الجوع دائما ما كانت مرتفعة، وهو ما تعبر عنه إحصائيات منظمة الأمم المتحدة الصادرة عام 2015، حيث تم تسجيل 800 مليون شخص يعاني من الجوع والفقر المدقع على مستوى العالم، يتشكل 300 مليون منهم من فئة الأطفال. أنظر:

الأمم المتحدة، "الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015"، **إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة**، 2015/03/02:

«http://www.un.org/ar/millenniumgoals/poverty.shtml»

وبخصوص الهدف الثاني "**تحقيق تعميم التعليم الابتدائي**"، فقد بلغ معدّل صافي التسجيل في المدارس الابتدائية في المناطق النامية 91 % في عام 2015، بعد أن كان 73 % في سنة 2000. كما انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى النصف، ويقدّر أنّ عددهم قد بلغ 58 مليون طفل عام 2015 بعد أن كان 100 مليون طفل عام 2000. أنظر:

The World Bank, *Global Monitoring Report* 2014/2015, *Ending Poverty and Sharing Prosperity*, (Washington: Washington press, 2015), p. 164.165.

http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/gmr/gmr2014/GMR_2014_Full_Report.pdf

وبخصوص "**تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**"، فقد حققت منظمة الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي للألفية نتائج جدّ حسنة، حيث تم تسجيل زيادة كبيرة في أعداد الفتيات في المدارس مقارنة بما كان عليه الحال في سنة 2000. وحسب التقارير الصادرة في الخمس سنوات التي سبقت تاريخ انتهاء آجال البرنامج الإنمائي للألفية، فإن المناطق النامية حققت تقدما كبيرا في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والأساسي والجامعي. أنظر:

Barbara Bruns, Alain Mingat, Ramahatra rakotomalala, *Achieving Universal Primary Education by* 2015: *A chance for Every Child* Washington: the World Bank, (2014): 3.

«http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200108973940451 4/achieving_efa_full.pdf»

وإذا ما تطرقنا إلى عمل المنظمة الدّولية بخصوص"**تخفيض معدل وفيات الأطفال**"، نجد أنّ البرنامج الإنمائي استطاع أن يحقق تقدما كبيرا بخصوص هذه الغاية، حيث تراجعت وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمعدل يزيد عن النصف على المستوى العالمي؛ إذ انخفضت هذه الوفيات في الفترة الممتدة بين عامي 1990ـ 2015 من 90 حالة إلى 43 حالة وفاة في كل 1000 ولادة، وهو ما يعكس نسبة 53% . أنظر:

Malcolm Molyneux, Elizabeth Molyneux, "Reaching millennium development goal4", *The Lancet Global Health*, March 2016: «www.thelancet.com/lanvcetgh»

لقد عمل البرنامج الإنمائي على **تحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض**. حيث تراجع معدل وفيات الأمهات إلى 45% على الصعيد العالمي، ففي منطقة جنوب آسيا تراجع معدل الوفيات بنسبة 64 %، بينما في أفريقيا جنوب الصحراء، بلغت نسبة الانخفاض 49 بالمائة. وبخصوص نسبة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد انخفضت نسبة الإصابات إلى ما يقارب 40 % بين عامي 2000 و2013، كما تم إنقاذ حياة 6.2 مليون شخص=

إلاّ أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة والنجاحات المحققة من قبل البرنامج الإنمائي للألفية، فقد تخلّف على الركب ملايين الناس، وهو ما شكّل الإطار العام للتحديات التي واجهت العالم بعد انتهاء أجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2015). ولعلّ من أبرز التحديات ما هو مرتبط ببقاء ملايين الفقراء تحت سقف الفقر المدقع والجوع بعيدا عن توفر الخدمات الأساسية، باعتبار أنّ الهدف فد تحقق نصفه ولازال ما يقارب 800 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع.[1] إضافة لذلك، شكّلت مسألة عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية هي الأخرى تحديا أمام المنظمة الدّولية لا يقل أهمية عن التحدي الأول.

ولا تقتصر طبيعة التحدّيات على هذا النطاق فحسب، بل إنّ تغير المناخ وتدهور البيئة شكّل هو الآخر تحديا لم يستطع البرنامج الإنمائي للألفية معالجته؛ فزيادة التلوث البيئي، إضافة إلى ندرة المياه وتضرر الغطاء النباتي، بات يهدد وبشكل كبير المجتمع الدّولي عموما والدول الفقيرة على وجه الخصوص، نظرا لما تشكله هذه الموارد من أهمية بالغة في النظم الإنتاجية لهذه الدول.[2]

=من الموت بداء الملاريا بين عامي 2000 و2015، إضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج الإنمائي بين عامي 2000 و2013 في معالجة حياة 37 مليون شخص من داء السل؛ إذ انخفضت معدّلات الوفيات بالداء بنسبة 45 بالمائة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013. أنظر:

الأمم المتحدة، "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية"، **الأمم المتحدة**، 2015/03/10:

« http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.rept.pdf»

أمّا بخصوص الهدف السابع "**تحقيق الاستدامة البيئية**"، فقد تم التخلص بشكل شبه كامل من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ويتوقع بذلك أن تستعيد الطبقة صحتها في أواسط هذا القرن؛ حيث استطاع البرنامج أن يوفر إمكانية الحصول على الصرف المحسن ل 2.1 مليار شخص، وبذلك بات 91% من سكان العالم يستخدمون مصدرا محسنا لمياه الشرب في عام 2015، وهو ما يعتبر إنجازا مقارنة بعام 1990، أين كانت النسبة تقارب 76% فقط. إضافة إلى ذلك، استطاع البرنامج تخفيض نسبة سكان المناطق الحضرية المتواجدة في أحياء المناطق النامية الفقيرة من 39.4% سنة 2000 إلى 29.7% سنة 2014.. أنظر:

World Bank, *global monitoring report* 2014/2015, *Ending Poverty and Sharing Prosperity, op.cit*. pp 176.177.

كما استطاع البرنامج الإنمائي أن يرفع من نسبة المساعدة الإنمائية المقدمة من الدّول المتقدمة إلى الفقيرة إلى ما يقارب 66% في عام 2014، وذلك ضمن إطار تحقيق الهدف الثامن "**إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**"؛ حيث تجاوزت المساعدات المقدمة من الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج الغاية التي حدّدتها المنظمة الأممية للمساعدة الإنمائية الرسمية، والمقدّرة بنسبة 0.7 من الدخل الوطني الإجمالي. أنظر:

UN millennium project," The 0.7% target: An in‌depth look ", *Millennium Project*, March 2016. http://www.unmillenniumproject.org/press/07.htm»

[1] National Audit Office, "Tackling rural poverty in developing", *Department for International development*, (2007): 4.

[2] صندوق النقد الدولي، "من الماضي نحو المستقبل: مستقبل الاقتصاد العالمي"، **التمويل والتنمية**، ع51، (سبتمبر 2015): 11.

كما أنّ انتشار النزاعات وتوسع بؤرها شكّل هو الآخر تحديا رئيسيا لإستراتيجية الأمم المتحدة في القضاء على الفقر، حيث كشفت المفوضية العليا للاجئين (*UNHCR*) التابعة للأمم المتحدة في تقريرها السنوي أنّ النزاعات في بؤر التوتر عبر العالم أجبرت 60 مليون شخص على الهجرة في العام 2014، ي نصفهم من فئة الأطفال (وهو أكبر رقم سجّل بعد الحرب العالمية الثانية).[1] ممّا يجعل المنظمة الدّولية أمام مشكلات جديدة تتميز بنمط يساعد على تعزيز فجوة الفقر واستمراره.

لذا وتأسيسا على ما سبق، تجمّع أكثر من 150 من زعماء العالم في قمّة عالمية جديدة بنيويورك في أيلول /سبتمبر 2015 تمّ من خلالها إقرار خطة جديدة بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (*Transforming our world: the Sustainable Development Plan for* 2030) التزموا فيها بسبعة عشر هدفا إنمائيا، تتراوح ما بين القضاء على الفقر ومحاربة التفاوت والتصدي لتغير المناخ.[2]

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية المستدامة وفق ما يتماشى وتجاوز الثغرات التي تم تسجيلها في البرنامج الإنمائي للألفية. إذ تسعى المنظمة الدّولية إلى تحقيق التنمية بأبعادها الثلاثة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من جهة، وكذلك معالجة المسائل المتعلقة بالسلام والعدالة وفعّالية المؤسسات الدّولية من جهة ثانية. وذلك عن طريق اتباع مقاربة الحوكمة العالمية (*Global governance*)، من خلال تفعيل الشراكة بين جميع فواعل التنمية العالمية: الوحدات السياسية، المؤسسات المالية، المجتمع المدني العالمي، وتجديدها.

---

[1] ماجدة أيت لكّاوي، "تقرير الأمم المتحدة عن اللاجئين: عام 2015 عام معاناة اللاجئين"، **مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية**، 2015:

[2] John Maurice, "UN set to change the world with new development goals", *The Lancet*, march 2015: «http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(15)00251-2/fulltext?rss%3Dyes»

الإستنتاجات:

برزت ظاهرة الفقر في أدبيات الأمم المتحدة باعتبارها ظاهرة عالمية بالغة في خطورتها، وهو ما دفعها إلى وضع مجموعة من الآليات بهدف كبح انتشارها والقضاء عليها؛ وذلك عبر مجموعة من الاستراتيجيات المنبثقة عن القمم العالمية المنعقدة في هذا الشأن؛ على غرار القمّة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن سنة 1995، والدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة بمونتري عام 1996. وكذلك البرنامج الإنمائي للألفية (2000 ـ 2015)؛ باعتباره الإستراتيجية التي عملت المنظمة الدّولية من خلالها على تخفيض نسبة الفقر العالمي إلى النصف.

لقد استدعت مشكلة الفقر من منظور البرنامج الإنمائي للألفية توفير مجموعة من العوامل والأدوات المرتبطة أساسا بتوحيد الأهداف المتعلقة بالقضاء على ظاهرة الفقر وتوطينها، خاصة وأنّ مفهوم الفقر بات ينظر إليه حسب المنظّمة الدّولية على أنه حرمان من المقدّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. لكن، ورغم كل هذا القدر من الاستعداد، لم تستطع المنظّمة الدّولية عبر برنامجها الإنمائي بلوغ جميع الأهداف المسطّرة عند انتهاء أجال الإستراتيجية المحددة بعقد ونصف من الزمن؛ حيث لا تزال التحديات كبيرة أمامها، خاصة في الدّول الفقيرة التي تتميز بنظم اقتصادية ضعيفة، وأنظمة سياسية لا تضمن القدر الكافي من الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها.

وعلاوة على ذلك، فقد تبوأ الفقر منصبه في الدراسات السياسية، حيث بات يعتبر مدخلا لقياس أداء النظم السياسية، باعتباره نوعا من التحديات الجديدة للأمن الإنساني من جهة، وقضية من قضايا صلب اهتمامات حقل الدراسات السياسية المقارنة من جهة ثانية. وبذلك، باتت تتحدد درجة فعّالية النظم السياسية لدول معينة بمدى قدرتها على وضع سياسات كفيلة بمعالجة ظاهرة الفقر عبر أقطارها.

وكنتيجة نهائية، فإنّ البرنامج الإنمائي للألفية لم يستطع أن يعالج الأسباب الحقيقية لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء (عالميا وقطريا)، وذلك لأنّ منظّمة الأمم المتحدة كما يرى الكثير من الباحثون والمراقبون كغيرها من المؤسسات المالية العالمية (البنك الدّولي وصندوق النقد الدّولي) أداة لصنع شرعية العولمة ونظامها الليبرالي بكل تداعياته؛ أين تعمل على مدح انجازات النظم الغربية (الدول الغنية) حتى وإن كانت هذه الأنظمة المتسبب الرئيسي في فقر نظيرتها المتخلفة (الدول الفقيرة)، من خلال تدمير نظمها الإنتاجية وتدعيم المسار الاقتصادي العالمي القائم من جهة، وخلق الفوضى السياسية والاقتصادية والأمنية على مستوى هذه الدول من جهة ثانية. وذلك كله بهدف إبقاءها تابعة لا مستقلة.

◆◈◆◈◆◈◆◈◆◈◆

02 · تقارير العدد

الحوكمة السياسية وجهود إصلاح الدولة في الجزائر في ظل التحولات الراهنة

لعربي بن أعمارة*

باحث بالمركز الوطني في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) ـ وهران

◇◇◇

نظمت كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس في التاسع من ديسمبر 2015، يوماً دراسياً حول "الحوكمة السياسية وجهود إصلاح الدولة في الجزائر في ظل التحولات الراهنة"، وذلك في مناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960. وقد نشط هذه التظاهرة العلمية نخبة من الأساتذة القادمين من مختلف جامعات الوطن، وبحضور أساتذة، طلبة وناشطين في أحزاب سياسية وجمعيات أهلية في ولاية سيدي بلعباس.

تم تقسيم اليوم الدراسي الى أربعة محاور، الأول كمدخل نظري ومفاهيمي للحوكمة السياسية وترشيد الحكم. وتطرق المحور الثاني إلى: جهود الجزائر في تعزيز الحكامة والديمقراطية التشاركية. بينما تناول المحور الثالث البعد الاقتصادي والاجتماعي لعملية الإصلاحات، وجاء المحور الرابع في شكل قراءة تقييمية لمؤشرات مسار الإصلاحات.

* البريد الإلكتروني: « Laribenamara@yahoo.fr »

ولاعتبارات تنظيمية تم تقسيم اليوم الدراسي الى ثلاثة جلسات، وقد ترأست الدكتورة كريمة نزار من جامعة سيدي بلعباس الجلسة الأولى؛ حيث قدمت الخطوط العريضة لهذه الجلسة، وأكدت أن "الحوكمة السياسية" (***The Good Governance***) مصطلح إغريقي قديم، يصف الذي يتولى مسؤولية إدارة الدولة بأنه "ربان السفينة"، فينما يحسن قيادتها ويتمكن من حمايتها وحماية ركابها وبضاعتها... من الأمواج والأعاصير ومختلف المخاطر في البحر، ويوصلها إلى بر الأمان فهو "ربان متحوكم"، وهو ما ينسحب على الحوكمة السياسية.

قدم الدكتور **سمير عياد** من جامعة تلمسان المداخلة الاولى بعنوان "**الحوكمة السياسية: دراسة في المفهوم والغايات**"، تطرق من خلالها الى ظهور وتطور مفهوم الحوكمة السياسية، وخصوصا في ضوء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) في منتصف التسعينيات. بالإضافة إلى مختلف المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تُشدّد على مبادئ الحكم الرشيد، لا سيما مسألة الشفافية في التسيير، الحريات الأساسية، وجود مجتمع مدني فاعل، وقضاء مُستقل.

من جهته، أكد الباحث **محمد لبوخ** من جامعة سيدي بلعباس في مداخلته الموسومة بـ "**الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم، الأبعاد والمرتكزات**"، على أن "الحوكمة السياسية هي جوهر الهندسة السياسية"، معتبراً أن السبيل الأمثل للوصول الى الحوكمة السياسية هو إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، والابتعاد عن المشاركة في المناسبات.

أما بالنسبة للمداخلة الثالثة، فقد نشطها الأستاذ الدكتور **عبد القادر عبد العالي** من جامعة سعيدة بعنوان "**الديمقراطية التداولية والحوكمة السياسية**"، أكد فيها أنه "لا يوجد نموذج واحد لتحقيق الحكامة (*Good Governance*)، فهناك تجارب مختلفة، لكن توجد روابط مشتركة للحكم الجيد". واعتبر أنه لا يوجد بديل ديمقراطي واحد لكن توجد بدائل متنوعة، وفي هذا السياق طرح تساؤلا جوهريا مفاده "ما هو نمط الديمقراطية الأنسب لمجتمعات ودول العالم الثالث؟ وتحديداً تلك التي لديها تنوع في الهويات؟" وللإجابة عن هذا التساؤل عرض الدكتور **عبد العالي**

نموذجين من الديمقراطية، الأول هو "نموذج الأغلبية"، وهو نموذج كلاسيكي يقوم على الأغلبية مثلما يدّل على ذلك اسمه وسائد في الغرب. النموذج الثاني هو "نموذج الاجماع" ويقوم على التوافق، حيث يتمتع البرلمان في ظل هذا النموذج بصلاحيات واسعة في مقابل تقليص صلاحيات الرئيس، على اعتبار أن النظام البرلماني هو الأكثر تماشياً مع طبيعة النظام السياسي.

وقدّم الأستاذ **عبد القادر عاصي** من جامعة سيدي بلعباس المداخلة الثالثة بعنوان، **"التحول الديمقراطي كآلية للمشروطية السياسية"**؛ حيث ركّز فيها على ضرورة التوصل إلى الديمقراطية التشاركية، والمشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤون الدولة، وهو ما ستترتب عليه ثنائية المشاركة والمسؤولية، حيث سيشارك المحكومون في اتخاذ القرار، مع تحملهم لكافة التبعات الناجمة عن ذلك القرار.

آخر مداخلة في الجلسة الاولى كانت من تقديم الأستاذ **محمد رحالي** من جامعة سيدي بلعباس، بعنوان **"تحديات الدولة الحديثة وبديل الحوكمة"**، تطرق فيها الى تغيّر مفهوم السيادة الوطنية، في ضوء الثورة المعلوماتية والفضائيات، معتبراً اياها بمثابة تحديات جديدة من اللازم على الدول أن تتكيف معها.

واللاّفت للنظر حسب المتدخل أن دول العالم الثالث المستجدة في الاستقلال في الستينيات من القرن المنقضي، لم تستطع تحقيق الوعود التي قطعتها أمام شعوبها والمتمثلة تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، بل باتت تشهد استشراء واسع للفساد المالي والاداري. واشار الباحث أن غياب الاستقرار السياسي عند غالبية تلك الدول ساهم في نفور رؤوس الاموال الأجنبية.

واستهلت الأستاذة **ليلى حسيني** من جامعة تلمسان الجلسة الثانية بمداخلة بعنوان **"سياسات إصلاح مؤسسات الدولة وترشيد الأداء الحكومي في الخبرة الجزائرية"**؛ ركزت فيها على أهمية تعزيز دولة الحق والقانون، عصرنة قطاع العدالة، إصلاح الإدارة العمومية أو تنفيذ مشروع "الحكومة الإلكترونية"، مكافحة الفساد، وتطوير المنظومة التربوية.

تلتها بعد ذلك مداخلة الأستاذ ضبع عامر من جامعة سيدي بلعباس، حيث قدّم مداخلة بعنوان "المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر: دراسة في الواقع والتحديات"، تطرق فيه الى موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، وحجم تمثيلها في مختلف المجالس المنتخبة والهيآت الرسمية للدولة. كما سلط الضوء على "استمرار الطابع الريعي للاقتصادي الجزائري" وما يترتب عليه من تداعيات خطيرة على الأمن القومي.

وقد ركّزت أربعة مداخلات على البعد الاقتصادي للحوكمة، منها مداخلة الأستاذة فاطمة الزهراء يوسفي من جامعة الجزائر 3 الموسومة بـ "الحكم الرشيد كمدخل لإصلاح الإدارة العمومية بالجزائر"، حيث تطرقت فيها الى أهمية الحكم الجيد في الارتقاء بالخدمة العمومية والقضاء على الاساليب البيروقراطية والفساد الادراي.

وركّزت بقية المداخلات على البعد الاقتصادي للحوكمة، وأجمعت على ضرورة تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الشفافية في التسيير ومحاربة الفساد، وضمان التوزيع العادل لعائدات المحروقات، وتحديث الإدارة باعتبار ذلك يلعب دورا هاما في تفعيل التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة فقد انطلقت بمداخلة الدكتور محمد أمين بولوم من جامعة تلمسان، بعنوان "الإصلاحات الدستورية في الجزائر رؤية سياسية وقانونية"، استعرض فيها مختلف الدساتير الجزائرية منذ دستور 1963 إلى غاية دستور 2008، الى جانب التعديلات الدستورية الاخيرة 2016.

تلتها مداخلة الأستاذ عمر بوجلال من جامعة الجزائر 3 بعنوان "إدماج المقاربة التشاركية لتعزيز الحكامة السياسية في الجزائر: قراءة في الجهود الإصلاحية لسنة 2011"، والتي تطرق فيها إلى دور متغيري التنشئة السياسية والثقافة السياسة في تكريس الإصلاح، مؤكداً أن ذلك سيسمح بالاقتراب نحو تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية من أجل تجاوز الفشل الذي تعانيه السياسات التنموية المتبعة في أغلب دول العالم الثالث.

آخر مداخلة كانت من تقديم الأستاذ الدكتور عمار عباس من جامعة معسكر بعنوان "الدور الرقابي للبرلمان الجزائري: العوائق والحلول"، انتقد فيها أداء البرلمان الذي يصادق على برامج الحكومات بدلاً أن يقوم بالإثراء، النقد البناء واقتراح البديل، وعدم الموافقة الآلية على كل ما يأتي من الجهاز التنفيذي. ومارد ذلك حسب الباحث إلى ضعف الأحزاب وعدم تقديمها لنخبة مؤهلة للقيام بالمهام البرلمانية وضعف التكوين في مجال العمل البرلماني.

التعديلات الدستورية في الجزائر 2016

خليدة خلاصي*

أستاذ محاضر "ب"، جامعة مولود معمري بتيزي وزو- الجزائر

◇◇◇

نظّم مخبر "الدراسات السياسية والدولية" بجامعة أمحمد بوقرة – بومرداس في السابع من مارس 2016 يوماً دراسيا حول "**التعديلات الدستورية في الجزائر 2016**"، شارك فيه مجموعة من أساتذة العلوم السياسية والقانون. وقد ناقشت النّدوة جملة من القضايا ذات الصلة بالتعديلات الدستورية وما سوف يترتب عليها من تداعيات سياسية، اجتماعية واقتصادية على الجزائر.

افتتح النّدوة الدكتور **جمال درويش** من كلية الحقوق بومرداس، والمشرف على اليوم الدراسي، حيث ألقى مداخلة بعنوان: "**الهندسة الدستورية وبناء الدولة: مقاربة نظرية**"، قدم من خلالها مختلف تعريفات الهندسة الدستورية، ومراحل تطور هذا المفهوم. ثم تطرق إلى مختلف المبادئ والثوابت التي تحدّد طريقة وضع الدساتير في أية دولة، ومختلف القيود والتحديات التي تحيط بالهندسة الدستورية. بعد ذلك، تناول الباحث التجربة التونسية كنموذج لدراسته، وناقش مخرجات العملية الدستورية في تونس سواء على المستوى السياسي أو المؤسساتي.

* البريد الإلكتروني: «*Kassis7@hotmail.fr*»

تضمن اليوم الدراسي ثلاثة جلسات، استهلت الجلسة الاولى بمداخلة ألقتها الاستاذة عياش خديجة من قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق – بودواو، بعنوان "**طبيعة النظام السياسي الجزائري من خلال الدساتير منذ 1962 إلى غاية 2016**". قدمت من خلالها قراءة كرونولوجية للدساتير الجزائرية، ومن ثمّ محاولة استقراء التاريخ بشأن سياقات وملابسات وضع تلك الدساتير والأهداف التي وضعت من اجلها، سواء كان ذلك من أجل سد فراغ قانوني، أو لمواجهة أزمة سياسية تتعرض لها البلاد، أو للمحافظة على الاستقرار السياسي.

وقد شهدت الجزائر، حسب الباحثة، تطورا نوعياً في الممارسة السياسية ممثلة في مختلف المؤسسات التي كرّستها الدساتير الجزائرية منتقلة من الأحادية إلى التعددية السياسية. في هذا الإطار، خصصت الباحثة الجزء الأكبر من التحليل لمراحل تطوّر النظام السياسي الجزائري في ظل الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال.

المداخلة الثانية قدمتها الباحثة في دكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" **سعيج وسيلة** بعنوان "**التعديلات الدستورية وعلاقتها بالنظام السياسي**"، حيث ركّزت على ضرورة الربط بين طبيعة النظم السياسية ونوع القوانين الدستورية. وبما أن الدستور، حسب الباحثة، ليس بمنأى عن قانون التطوّر، فإن التطورات السياسية في المجتمع تقتضي تعديل الدستور بما يتماشى مع المتغيرات التي يفرزها هذا التطوّر. وبذلك تكون الحاجة إلى تعديلات الدستور ضرورة تفرضها طبيعة هذه التطورات. ووفقاً لهذا المعنى، تضيف الباحثة أنه لابد من الإقرار بوجود علاقة وطيدة بين طبيعة النظم السياسية وتلك التعديلات. وخلصت الباحثة إلى نتيجة أن الأنظمة السياسية غير ديمقراطية هي التي تلجأ إلى التعديلات الدستورية بهدف تجديد شرعيتها المتآكلة، من خلال ابتكار جملة من القوانين والإصلاحات وتضمينها داخل النصوص الدستورية حتى تكسبها طابع الإلزامية.

المداخلة الثالثة قدمتها الباحثة في دكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" **البشيري صبرينة**، بعنوان "**آليات وضع الدساتير بين المجلس التأسيسي والاستفتاء : مقارنة بين الجزائر وتونس**"، وقد أشارت الباحثة إلى أن التعديلات الدستورية المتعاقبة التي مسّت الدستور الجزائري جاء ليواكب التعديلات التي مست مختلف دساتير المجتمع الدولي.

في نفس السياق قدمت الدكتورة زهية عيسى من كلية الحقوق- بودواو مداخلة تحت عنوان "إجراءات تعديل الدستور في الدساتير الجزائرية"، حاولت من خلالها الاجابة عن التساؤل التالي : كيف نظّم المشرّع الدستوري الجزائري إجراءات تعديل الدستور؟ محضة تناولت فيها مسائل إجرائية متعلقة سواء "بالتعديل الدستوري " كما في دستور 1989، أو "بالتنقيح" كما في دستور 1996، أو "بالوظيفة التأسيسية" كما في دستور 1976. مع الإشارة إلى أن مضمون إجراءات تعديل الدستور شهد نوعا من التباين من دستور لآخر سواء من حيث الجهة المخوّل لها المبادرة بالتعديل، أو من حيث إجراءات التعديل.

اختتمت الجلسة الأولى الأستاذة الدكتور لوناسي جحيقة من جامعة تيزي وزو بمداخلة عنوانها "سمو الدستور والإجراءات الأساسية لتعديله". أكّدت فيها على أهمية التعديل الدستوري الذي تحوّل إلى موضوع سياسي ونقاش مجتمعي. كما أشارت إلى سمو الدستور من الناحية المعيارية، سواء في شقه الموضوعي الذي يُبرز ارتقاء الموضوعات التي ينظّمها، أو في جزءها الشكلي الذي يحدّد مرتبة القاعدة القانونية بالنظر إلى الجهة المختصة بوضعها وبتعديلها. وخلصت الخبيرة الدستورية التعديلات الدستورية 2016 لم تأت بجديد على مستوى المؤسسات، لكنها في المقابل حوّلت بعض الحقوق من ضمانات قانونية إلى ضمانات دستورية.

وفي الجلسة الثانية وفي محور "تعديل الدستور في الجزائر بين التكيف 9التطور" قدّم الباحث في الدكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" بلواضح ساعد مداخلة بعنوان: "انعكاسات التعديلات الدستورية على الاستقرار في الجزائر"، حيث ناقش من خلالها طبيعة العلاقة بين التعديلات الدستورية الأخيرة والوضع العام في الجزائر، من خلال اعتماد الدولة لمقاربة ترمي إلى المحافظة على الوضع القائم والانفتاح على المعارضة السياسية، ومنع أي استغلال أجنبي للأوضاع في الجزائر.

المداخلة الثانية في الجلسة الثانية قدمتها الدكتورة مداني ليلى بعنوان "الجمهورية الثانية...بين الأمل والخيبة لتحقيق استقرار ديمقراطي"، ناقشت فيها جدوى تعديل الدستور لعام 2016 وهل يمكن أن يؤدي إلى قيام جمهورية ثانية. وترى الباحثة أن هذا الطرح مبالغ فيه إلى حد كبير، وتعتقد أنه من السابق لأوانه الحكم على ان الديمقراطية قد تكرست لمجرد تعديلات دستورية. لأن الديمقراطية تتطلب إعادة النظر في السياسات الخاطئة.

أما الباحثة في الدكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" فرحي رشيدة، فقد قدمت مداخلة بعنوان "الغاية من وضع الدساتير: مقارنة بين نظام ديمقراطي ونظام تسلطي"، ناقشت ممن خلالها مدى إمكانية أن تؤدّي التعديلات الدستورية إلى المزيد من التكريس الديمقراطي، أم أنها لا تعدو أن تكون تجديدا لقواعد التسلطية؟ وتجزم الباحثة على أن هناك مفارقة تتمثل في أن التعديلات الدستورية جاءت من طرف النظام نفسه، ولأنه لم يتم صياغتها بطريقة توافقية، كما لم تأت لتلبية مطالب الشعب.

وتمحورت مداخلة الباحث في الدكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" جمعي خالد بعنوان: "بين دستور الدولة ودستور السلطة: دراسة في تعديل دستور 2016"، ناقش من خلالها التساؤل البحثي: هل يؤسس التعديل الدستوري الأخير لدستور الدولة أم لدستور السلطة؟ ويجيب الباحث بأن عملية وضع الدساتير تخضع لمجموعة من الاعتبارات المتباينة من دولة إلى أخرى، وكذا طبيعة النظام السياسي القائم ونمط الحكم السائد في الدولة. ومن خلال مقارنة كيفية وضع الدساتير بين الدول الديمقراطية والدول التسلطية، يخلص الباحث إلى أن الدول التسلطية والديمقراطيات الهجينة، وعلى الرغم من إقرارها المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطيات المعاصرة في دساتيرها، إلا أن الواقع يُعبّر عن وجود تناقضات بين ما هو مشرَّع في الدساتير، وبين ما هو مطبَّق في الواقع. وأكد الباحث أنه لنجاح أي تعديل دستوري، ينبغي أن يعكس إجماعًا أوسع في المجتمع، وذلك من خلال مسار تأسيسي يشارك فيه كل الفاعلون السياسيون ومؤسسات المجتمع المدني.

في حين استهلّ باحث الدكتوراه تخصص "دراسات سياسية مقارنة" أيت إدير نسيم من قسم العلوم السياسية بجامعة امحمد بوقرة الجلسة الثالثة بمداخلة عنوانها "التعديل الدستوري 2016 من منظار علاقة الدولة بالمجتمع" والتي جاءت في إطار قراءة للتغييرات الدستورية لعام 2016 من منظار علاقة الدولة بالمجتمع. حيث أخذَنا الباحث في قراءة نظرية لحقل السياسة المقارنة، من خلال تعرّضه لجدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأيهما أكثر تأثيرًا على الآخر، مشيرًا لنماذج الدكتور الأمريكي "*Joel Migdal*" والمحدّدة لنمط هذه العلاقة، والتي لا يعتبرها في النهاية علاقة صفرية، وأن زيادة قوّة الدولة لا تكون بالضرورة على حساب المجتمع، أو عكس ذلك بتصوّر أن زيادة قوة المجتمع لابد أن يترتب عليها أو يرتبط بها إضعاف لسلطة الدولة، بل هي في الحقيقة عبارة عن علاقة تكاملية وتمكينٍ متبادل.

بعد ذلك، سعى الباحث إلى شرح نمط العلاقة السائد في النظم السياسية العربية، منبّهاً إلى أن النّظم العربية تنظر نحو مؤسسات المجتمع المدني بعين الريبة، وتميل نحو الهيمنة عليها والتضييق على نشاطاتها. لينتقل بعدها الباحث إلى الواقع الجزائري من خلال مضامين الدساتير الجزائرية، التي وعلى الرغم من إقرارها للانفتاح السياسي بدءًا من دستور 1989، إلاّ أنها لم تصل بعد مرحلة الإنتقال الديمقراطي أين يستطيع الفرد إختيار من يمثّله بكل حريّة وشفافية. وأما عن قصور التعديل الدستوري الأخير 2016، فيطرح الباحث جملة من الاستفهامات حول مدى قدرة النخبة الحاكمة على تجاوز الأزمات والتحديات القادمة في المستقبل المنظور في ظل غياب (تغييب) أدوار المجتمع المدني.

المداخلة الثانية في هذا المحور قدمها الباحث في الدكتوراه من جامعة باتنة 1 هوشات رؤوف، بعنوان "الهندسة الدستورية: دراسة في السياق العربي"، حيث قدم وصفاً للمشهد العربي مع بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي، باعتبارها غير شرعية من الناحية الدستور في جانبها القانوني والسياسي. وهو ما يفسر ولوج هذه الدول إلى دساتير جديدة، كانت أبرز قضاياها مسألة إعادة بناء النظام السياسي والقانوني، وكذا النسق الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. كما قدّم الباحث إطارا تحليلياً مقارناً لميكانيزمات عملية الهندسة الدستورية التي تتيح وتواكب، حسبه، الخروج من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي. وخلص في الأخير أن أصل العطب العربي يكمن في الطبيعة التسلطية

للأنظمة، وأن الخروج منها مسار طويل ومعقد، يشكّل البناء الدستوري أحد مداخله المُمكنة وليس آخرها.

المداخلة الأخيرة في هذه الجلسة قدمتها الدكتورة حسين سامية من كلية الحقوق – بودواو، بعنوان ''تنظيم الاستثمار في الجزائر: من النص التشريعي إلى النص الدستوري''، حيث ناقشت فيها موضوع الاستثمارات في الجزائر، وأهمية توفير مناخ مناسب على غرار التحفيزات الضريبة والضمانات القانونية المناسبة. وأشارت الباحثة إلى أن واقع الاستثمار في الجزائر في تراجع بسبب عزوف الأجانب عن اللجوء إلى السوق الجزائرية للاستثمار، مستدلة بالتقارير الدولية المختصة التي صنفت الجزائر كأحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأكثر ها تعقيداً. من هذا المنطلق، وأمام الضغوطات الدولية غير المباشرة، تضمّن تعديل الدستور لسنة 2016 مفهوم تحرير الاستثمار في المادة 37 منه كقاعدة دستورية والحرص على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار من دون تمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي.

LABORATORY OF POLITICAL & INTERNATIONAL STUDIES

Semi-annual Accredited Magazine published by Laboratory of "Political and International Studies" (University of Boumerdes) concerned with the studies of political economic and social issues inside or outside Algeria

ISSN: 2507-7651